جامعة عمار ثليجي بالأغـــواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم العـــلوم السياسية

العنوان:

العلاقات المدنية العسكرية في المنطقة العربية
مصـــر 2011 نموذجـــا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة:
عبـــيرات أم الخـــير
بن علجية محمد الأمين

إشراف الأستـــاذ:
شويحة يوسف

لجنـــــة المنـــاقشـــة

الأستـــاذ .....شرماط بن ســـالم..... رئيســـا
الأستـــاذ .....شويحـــة يوســـف..... مشرفـــا
الأستـــاذ .....خـــليفي رابـــح..... مناقشـــا

السنة الجـــامعية 2018/2017



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـــة شـــكـــر و تقدير

نشكر الله العلي القدير،الذي أعاننا على تمام هذا العمل بمنة وتوفيقه وحمده تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

إلى من أجرى الله به الناس من ظلمات الجهل إلى النور العلم ومن ضيق رحابة الفهم... سيدي وحبيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد ويخص بالذكر الأستاذ "شويحة يوسف" الذي أطرنا طيلة هذه المدة وساعدنا بنصائحه وتشجيعه وتفهمه لنا.

كما لايفوتنا أن نتوجه بالتحية و الشكر إلى كافة أساتذة قســـــم العلوم السياسية.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الله عزوجل على إتمام دراستي وتوفيقي في عملي .

أهدي عملي هذا المتواضع:

إلى التي روتني من بحر فضلها وأفاضت عليا بالحب والحنان من قلبها والتي كانت سندي وعوني في الحياة

إليك أمي الغالية .

إلى من يكن له صدري كل الحب والحنان والتقدير إلى أروع أب في الكون .

إلى الإخوة إلى كل من شاركني عبء هذا العمل

أم الخير

الإهداء

الحمد لله الذي يسر لي أمري ويسر لي سبيل العبور إلى هذه المكانة الأنال بذلك رضاه و رضا كل من يحبون لي الخير.

إلى نبراس حياتي إلى من تعجز الكلمات عن إيفائه حقه إلى من منحني ثقته وغرس في قلبي روح حب العلم وكان لي نعم السند.

﴿أبي العزيز أطال الله في عمره﴾

إلى من وعيت على الدنيا وهي أمامي ,إلى من زرعت في قلبي بذور الحياة وكانت لي السند إلى من شجعتني بدعواتها زهرة عمري ونور عيوني

﴿أمي الغالية أطال الله في عمرها﴾

إلى أخوايا العزيزان حمير و حمزة

إلى اختي

فاطمة الزهراء

محمد أمين

FLOWERS BACKGROUND BY INGRID BALABANOVA WWW.CRESTOCK.COM

ملخص بالعربية:

تعد مسألة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية عاملا مؤثرا على نجاح أو تعثر الثورة في أي دولة، فالسيطرة المدنية على العسكريين تعز في هذه التحولات لهذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة القائمة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في مصر وللإجابة عن التساؤل المركزي حول تأثير طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية على خلال فترة 2011 وذلك انطلاقا من مجموعة فرضيات أساسية أهمها أن نفوذ المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية تعود لأسباب اقتصادية وتاريخية، وكذلك أن ضعف وانقسام القوى المدنية فيما بينها، أتاح للمؤسسة العسكرية بأن تلعب دور أساسي في توجيه العملية السياسية في البلاد، وفي ختام دراسة وتحليل ما انتهت الدراسة إليه في فصليها فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج كان من أبرزها أن تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية كان له أثر سلبي على الثورة خاصة الفترة التي تلت تدخل الجيش في جويلية 2011 وذلك من خلال تراجع المؤشرات الأساسية لديمقراطية وهي: تدهور أوضاع حقوق الإنسان والتضييق على حرية ممارسة المجتمع المدني، إلغاء جميع الانتخابات.

الكلمات المفتاحية: مصر، العلاقات المدنية، العسكرية، الثورة، المؤسسة العسكرية.

Résumé :

La question de la nature des relations civilio-militaires, un facteur sur la réussite on processus de la révolution au point mort dans tous les pays, le contrôle civil d'un militaire à renforcer et à aider à consolider le système démocratique et d'ouvrir la voie à des acteurs civils pour tracer une feuille claire pour la démocratisation ,l'intervention de l'armée rend le processus de transformation plus compliquée ,qui était Bolek transformation politique en inter en , Egypt au cours des dernières années , après le rôle influent joué par les militaires dans ces transitions ,cela est venu cette étude était de clarifier la relation entre le pouvoir militaire et politique en Egypt et de répondre a la question centrale de l'effet de la nature des relations civile militaire sur la vois de la révolution au cours de la période 2011,et ainsi sortir du groupe des hypothèse de base la plus importante que l'influence de l'armée égyptienne dans la vie politique est de retour des raison économique et historique ,ainsi que d'une des forces civiles faible et divisée entre eux , a permis à l'institution militaire égyptienne qui joue un rôle clé dans l'orientation du processus politique dans le pays, et à la fin de l'étude et l'analyse de l'étude terminée pour lui, dans deux chapitre ,a été conclu entre les résultats a été mis en évidence que l'intervention militaire égyptienne dans la vie politique a eu un impact négatif sur la voie de la révolution , en particulier la période après que l'armée est intervenue en juillet 2011 grâce a la baisse des indicateurs de base démocratique, a savoir :Les conditions des droits de l'homme, la détérioration et les restrictions sur le lib exercice de la société civile, l'abolition de toute les élection…

Mots clés : Egypt, Relation civil-militaire, La révolution.

مقدمة

شهدت المنطقة العربية احتجاجات شعبية واسعة منذ أواخر عام 2010 أدت إلى إطاحة أنظمة سياسية تسلطية ، كما في تونس ومصر وليبيا واليمن، واسقاط أركان أنظمة أخرى، كما في سوريا، وفي هذه الاحتجاجات كلها التي أطلق عليها "الربيع العربي"، كان للمؤسسة العسكرية دور مهم، لكن على نحو مختلف ففي مصر، انحاز الجيش إلى الحراك الشعبي التي اندلعت في 25 جانفي 2011، الأمر الذي أدى إلى إطاحة بنظام حكم حسين مبارك بعد 18 يوما من اندلاعها، لكن الجيش لم يدع المشهد السياسي لمدنيين، بل انخرط في العملية السياسية وتولى إدارة المرحلة الانتقالية، وحتى بعد انتخاب محمد مرسي، في جويلية 2012 ظل الجيش طرفا فاعلا في المشهد السياسي، إلى أن عزله في الثالث من جويلية 2013، إثر مظاهرات قام بها الشعب في 30 جويلية.

لعبت المؤسسة العسكرية المصرية دورا بارزا ،عقب اندلاع ثورة 25 يناير و منه ظهور دور الجيش في السياسة،، وهي القضية التي برزت على الصعيد العربي في حقبة قيام الدولة الوطنية والتحرر من الاستعمار، نتيجة الانقلابات العسكرية شهدتها دول عربية وحكم العسكريون في عدد منها.

أما على الصعيد المصري فكانت العلاقات المدنية – العسكرية ودور العسكريون السياسي من القضايا المثارة منذ ثورة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952 واستمر طرح هذه القضية في الكتابات البحثية والتراع السياسي وفي الحقب التالية، ولا سيما بعد هزيمة جوان 1961، واشتد السجال في شأنها في الأيام الأولى التي أعقبت تنحي مبارك عن السلطة وتسليمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 11 فيفري 2011، الذي أدى الى ثوران الشعب المصري ضد حكم و سياسة حسني مبارك، رافعا شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" كان يطمح إلى الحرية وإقامة نظام ديمقراطية يقوم على حكم القانون واحترام الحريات والكرامة الإنسانية، فضلا عن تحقيق العدالة الاجتماعية (وهي المطالب التي لخصها الشعار الذي دفع في ساحة التحرير في وسط القاهرة، عيش ،

حرية ، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية)، ولا شك في أن دور المؤسسة العسكرية في العملية الانتقالية وفي النظام الديمقراطي للمنشود وكان من الإشكاليات الرئيسية التي طرحت منذ ذلك اليوم. كما لا شك في أن هذه القضية ستظل على جدول اعمال أي نقاش يتناول المرحلة الانتقالية ومستقبل العملية السياسية في مصر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

- تكمن أهمية التعرض لهذا الموضوع في إزالة الغموض حول طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في مصر.
- تشكل إدارة العلاقات المدنية – العسكرية إحدى أهم قضايا الثورة المصري، أمام دور المؤسسة العسكرية في الدولة المصرية، وهيمنتها وتغلغلها في مختلف مفاصل الدولة، للدرجة التي ذهب معها بعض المفكرين والباحثين إلى القول بأن مصر "جيش له دولة وليست دولة لها جيش".

أهداف الدراسة:

الأهداف التي سنسعى إلى تحقيقها في هذه الدراسة فتتمثل فيما يلي:

- الإطلاع على ماهية العلاقات المدنية – العسكرية من الناحية النظرية المفهوم ومعرفة النماذج المختلفة لهذه العلاقات ثم التطرق للمداخل النظرية التي قامت بدراسته.
- البحث في الجذور التاريخية لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية في النظام السياسي المصري.
- البحث طبيعة الدور الذي تعينه المؤسسة العسكرية المصرية في التحولات السياسية.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيار البحث في هذا الموضوع لعدة أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

من الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع من أجل ابراز حقيقة أدوار المؤسسات العسكرية وعلاقاتها بالمؤسسات السياسية وكيف يمكن ان تؤثر هذه الأدوار في العلاقات المدنية العسكرية.
- الرغبة في معرفة كيفية معالجة ملف العلاقات المدنية العسكرية في الدول التي شهدت ثورة في مصر.
- حداثة هذا الموضوع دفعتنا لاختيار هذه الدراسة.

من الأسباب الموضوعية:

تركيز معظم الأبحاث في دراسة العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي على مؤسسات المجتمع المدني وبقية الفواعل الأخرى دون التركيز على دراسة دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية التي يمكن اعتبارها أحد اهم الفواعل الأساسية المؤثرة، على اعتبار أن بعض الجيوش العربية لعبت دورا في تفعيل الدولة العربية ونظامها السياسي بعد الاستقلال ومنه المساهمة في تعزيز المكتبة بهذا الموضوع.

إشكالية الدراسة:

بعد موجة التغيرات السياسية التي عرفتها مصر منذ مطلع العام 2011 والتي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، دخلت البلاد في فترة انتقالية أشرفت عليها المؤسسة العسكرية والتي امتدت إلى غاية انتخاب أول رئيس مدني في تاريخ الجمهورية المصرية سنة 2013 لكن هذا الواقع لم يدم طويلا بعد خروج نخبة من الشعب في

مظاهرات ضد الرئيس الجديد 30 جوان ليدخل الجيش بعد ذلك ويقوم بعزل الرئيس المنتخب في جويلية 2013 ويعلن عن استراتجية غير محكمة لإدارة المرحلة الانتقالية كما جاء في خطاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وسط انقسام حاد في الشارع المصري بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل وبعد مرور عام من هذه القرارات تم انتخاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي رئيسا مدنيا للجمهورية المصرية.

وعليه جاءت إشكالية هذه الدراسة كالآتي:

كيف أثرت طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في مصر في ظل الحراك السياسي الذي عرفته مصر سنة 2011؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- ما هو نمط العلاقات السائدة بين العسكري والمدني في مصر؟
- ما طبيعة الدور السياسي الذي لعبته للمؤسسة العسكرية المصرية في التحولات السياسية بعد الحراك الذي عرفته مصر 2011؟
- كيف أدارت المؤسسة العسكرية المصرية المرحلة الانتقالية؟

فرضيات الدراسة:

قد تلعب النخب العسكرية دورا بارزا في عملية التحول السياسي بسبب امتلاكها اثبات السيطرة مقارنة بالنخب السياسية الأخرى.

كلما زادت فعالية المجتمع المدني كلما زادت فرصة احداث تحول سياسي سلمي في الأنظمة العربية.

الاطار المنهجي :

تغيير المنهج هو الطريق الذي يؤدي إلى الغاية المبحوثة، والكشف عن الحقيقة للوصول إلى نتيجة معينة، [1] وتختلف المناهج باختلاف الظواهر وتعقدها، كما تقتضي الدراسة العلمية لأية ظاهرة إمكانية استخدام العديد من المناهج لأجل الإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته وكذا التحليل والتفسير والاستنتاج، وإمكانية التعميم واستشراف المستحيل، ولهذا فقد ارتأينا الاستعانة تعدد من المناهج المتعمدة في العلوم الانسانية والاجتماعية عامة، والعلوم السياسية خاصة، وعليا جانبا سنعتمد على المناهج التالي:

المنهج التاريخي: يعالج هذا المنهج الظواهر الماضية للتعرف على شأنها لفهم الخاص وكذلك التنبؤ بالمستقبل لهذا استعنا بهذا المنهج لدراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر خلال فترات تاريخية من الزمن.[2]

المنهج المقارن: تكمن أهمية هذا المنهج في الدراسات أنه يساعد على استخلاص أفضل التجارب للاقتداء بما ولإيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تعانيها الدول، لهذا وظف هذا المنهج لمقارنة مدى تطبيق النصوص القانونية والدستورية في مصر ومدى تطبيقها على أرض الواقع وأيضا لمساعدتنا في فهم تطور العلاقات المدنية – العسكرية في مصر خلال فترات زمنية مختلفة.

منهج تحليل النظم:

والذي يساعدنا على إبراز شبكة التفاعل بين وحدات النظام والبيئة المحيطة، فالنظام يشكل هيكلا "ينظم حياة الناس، ويحدد الأدوار والمكانات والحقوق والواجبات في المجتمع، ويحظى بهيبة وإطاعة واحترام من قبل الأفراد."[3]

---

[1]- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (**الجزائر**)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005، ص 102.

[2]– عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 76.

[3]– موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات علمية**: تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، ط2، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004-2006، ص 98.

الإطار النظري للدراسة:

لكل ظاهرة علمية منهج يحدد أطرها الفكرية، ومخبرا بشرح منطلقاتها واتجاهاتها ونتائجها، وتعد النظرية إحدى المفاهيم الكبرى في منهجية أي بحث علمية، والاساس والمنطلق الذي يضع الباحث في شبكة البحث، وتعرف النظرية بأنها خلاصة الجهد العلمي في استخدام المناهج وجمع المعلومات وتفسيرها، هناك من يعرفها : بأنها مجموعة من القضايا التقريرية والمنطقية والمجرد والمقبولة، والتي تحاول تفسير العلاقات بين الظواهر.[1]

اقتراب النخبة:

توظف نظرية النخبة ضمن حزمة منهجية إطارها نظرية النظم التي قدمها ديفيد إيستون وجوهرها نظرية النخبة وأداتها منهج صنع القرار وبهذا الثلاثي يمكن دراسة النظام السياسي بصورة أكثر فعالية حيث تركز نظرية النظم على جانبي المدخلات والمخرجات، ومن خلال نظرية النخبة يمكن فهم الإطار الخارجي لعملية التحويل وبمنهج صنع القرار يتم تحليل الإطار الداخلي لهذه العملية، وبذلك يمكن الوصول إلى حزمة منهجية متكاملة العناصر متراتبة الوظائف.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعتبر المفاهيم والمصطلحات في أي بحيث علمي وخاصة في العلوم الاجتماعية والانسانية منها، عنصرا مؤثرا لفهم خباياه وكينوناته، وشرح أطره ومداخل النظرية، كما يعد حلقة وصل وجدال واختلاف وتشابك لعقد الظواهر، ومن خلال هذ الدراسة سنحاول شرح وتبيان المفاهيم التي تضع محور العمل البحثي والمصطلحات التي تتكرر باستمرار مع القارئ في الإطار المعرفي للدراسة.

[1]– عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، المكتبة الجزائرية بدواو، 2005، ص 18.

ومما لا يفوتنا ذكره أن الدراسة سنحاول بالتحديد مفهوم بارز ومن خلاله تتجلى وتتداخل العديد من المصطلحات ذات الصلة بهما، وهو: العلاقات المدنية العسكرية، باعتباره إحدى مفاتيح الدراسة وهو:

العلاقات المدنية العسكرية:

تعرف العلاقات المدنية العسكرية على أنها: "منظومة التفاعلات بين القادة العسكريين، والقادة السياسيين في الحكومة، والتي تنطوي على فصل واضح لأدوار ومجالات عمل، وسلطات وواجبات الطرفين استنادا لقواعد دستورية تستند للإرادة الشعبية".[1]

ويشير هذا التعريف الذي قدمه "هنتعنون" إلى مستوى رفيع من ذلك العلاقات التي تبقى بين النخب والقادة وفي إطار قانوني بحت، هذا وقد قدم لنا الباحث: أرجانا أنداشي (Arjana aldashi) في كتابه : العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة تعريفا آخر وحواه: "هي منظومة التفاعلات المؤسسات المدنية والسياسية والمؤسسات العسكرية بالنظام السياسي".[2]

ويشكل "الجيش الوطني"، محور المؤسسة العسكرية في مصر فهي تنميات مختلفة لمدلول جزائي واحد، فمن خلال دراستنا نشير إلى أدوار ووظائف وتفاعلات وتفاعلات الجيش في الحياة السياسية ويعرف الجيش على أنه مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة فهو مؤسسة للأمة وليست للنخبة الحاكمة ومعني ذلك مؤسسة الجيش نصاب مستقبل في الكيان السياسي ، ومحايد في علاقات السياسة والسلطة والمجتمع.[3]

---

[1] Samuel P.huntington, t**he solider and the state: the theory and politica of civil-Military Relations, Massachusetts**: the bltanap press of marvard university press, 1957, p 96

[2] A ryana olldashi, **civil-military Relations in Emerging oemocraies**, south west texas state university , spining, P 11

[3] أحمد ولد دادة وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت)**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 16

الدراسات السابقة:

ارتكزت دراستنا لهذا الموضوع إلى العديد من الدراسات السابقة، التي تمثلت في مجموعة من الكتب غلى مجموعة مذكرات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة ووجهات نظر متعددة، علما أننا حاولنا أن تصل إلى دراسات نفس العنوان موضوعنا إلا أنه لم يتمكن من ذلك، لكونه جديد بالتناول والاهتمام في العالم عامة والعالم العربي خاصة، ومصر بشكل أدق، ليس هذا اننا أول من يكتب في الموضوع لكن سنحاول إبراز ما تم إغفاله أكاديميا، ومن اهم تلك الدراسات نذكر:

أ- كتاب لهاني سليمان، بعنوان: العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 جانفي، ويكشف لنا هذا المؤلف. ديناميات السياسية والتحول الديمقراطي في مصر في ضوء العلاقات المدنية العسكرية برصد الجذور التاريخية والتفاعلية لهذه العلاقات وطبيعتها وأثرها ومستقبلها على مسار التحول الديمقراطي.

ب- كتاب باللغة الانجليزية: ل صامويل هنتجتون، تحت عنوان: الجندي والدولة نظرية وسياسية العلاقات المدنية العسكرية سنة 1967 Muntington samuel P, the solider and the state: the theory and polities of civil military Relations ويقع الكتاب في 553 صفحة، وتتلخص أفكار هذا المؤلف من خلال نظرة هنتجتون للعلاقات المدنية العسكرية بظروف تلك الفترة، حيث كانت تواجه الولايات المتحدة تهديدات داخلية والخارجية منها الحرب الكورية، والتوسع والتنافس السوفييتي والصيني، فالعلاقات المدنية العسكرية هي احد جوانب سياسة الأمن القومي التي تهدف إلى تعزيز حماية مؤسسات الدولة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية من التهديدات الخارجية . كما حاول إبراز ان هذه العلاقات هي جزء من الدفاع والتحكم المدني في القطاعات الأمنية وهذا ما يشمل أبعاد ثلاثة وهي التحكم الكفاية والفعالية الاحترافية.

ج- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية 2017/2016 للطالب فخار خالد بعنوان العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في الجزائر خلال 1999-2016م من خلال هذه الدراسة يحاول فهم أثر العلاقات المدنية العسكرية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من خلال أليات وكفايته عبر صبر أغور تلك الفترة الزمنية، وإبراز تفاعلات التي أفرزتها ممارسة التجربة الديمقراطية عبر مظاهر الانتقال ومحاولة مِؤسسة هياكل تمتد كل على حماية المجتمع والدولة، والغوص بين التجاذبات الأزلية بين العسكري والسياسي كأحد أهم إن لم نقل المحدد الوحيد لعملية التحول الديمقراطي لدولة العالم الثالث عموما والجزائر بشكل أخص.

د- مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة 2016-2015 الطالب نور الدين حفيظي بعنوان: العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن في هذه الدراسة تطرق إلى التعرف على ماهية التحول الديمقراطي من الناحية النظرية بدراسة المفهوم، علاقته ببعض المصطلحات الأخرى كالإصلاح السياسي، التحول الليبرالي والتحول السياسي ثم التوجه إلى عوامل التحول الديمقراطي وأهم المراحل النظرية المفسرة له وكذا الإطلاع على ماهية العلاقات المدنية العسكرية من الناحية النظرية بدراسة مفهوم ومعرفة النماذج المختلفة لهذه العلاقات ومنه مناقشة مكانة المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية مما أدى إلى البحث في الجذور التاريخية لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية في النظام السياسي المصري.

صعوبات الدراسية:

يكاد لا يخل أي بحث علمي من الصعوبات والعراقيل ، خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية نظرا لطبيعة الظواهر محل الدراسة، وضرورة التحلي بالموضوعية الأكاديمية في الطرح، وتلاقي الميول الشخصية قدر

الإمكان، ومن خلال دراستنا حول موضوع العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي مصر 2011، واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها على سبيل المثال يكاد لا يخل أي بحث علمي من الصعوبات والعراقيل، خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية نظرا لطبيعة الظواهر محل الدراسة:

وضرورة التحلي بالموضوعية الأكاديمية في الطرح، وتلاقي الميول الشخصية قدر الإمكان، ومن خلال دراستنا حول موضوع العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي مصر 2011، واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– طبيعة الموضوع المطروق الواسع، والذي يكتنفه العديد من الغموض والسرية والحساسية واعتباره مجالا يحتاج الكثير من الفهم والتحليل مخافة الوقوع في المطبات المعرفية او الشخصية.

– اعتبار الموضوع مجالا هاما لكن مهما او معزوفا عنه، للكثير من الباحثين، نظرا لشح المعلومة الحقيقية إن وجدت، ولتشابكه مع العديد من العناصر والجزئيات التي تحتاج الكثير من التقضي والتحري للتأكد منها، وفك طلاسم تلك التفاعلات والتجاذبات.

تقسيم الدراسة:

يقال ان لكل بحث علمي خطته التي تضبطه ، لهذا فقد حاولنا أن نقسم دراستنا إلى فصلين، سنسعى من خلال إلى شرح وتفسير وتعليل ووضع استنتاجات في الأخير، بكل ما يتعلق بتلك التجاذبات النظرية والميدانية وكذا وضع سيناريوهات مستقبلية لها، وحاولنا الإلمام بمختلف جوانب الدراسة بناء على التراكمية العلمية لمن سبقنا في المجال ومحاولة منا لإرساء دعائم بحثية جديدة تمكننا من فهم الموضوع أولا ومحاولة لإيجاد إجابات للإشكاليات المطروحة، وإثبات أو نفي الفرضيات المطروحة ثانيا.

الفصل الأول تطرقنا إلى دراسة الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث تناولنا فيه ماهية العلاقات المدنية العسكرية والذي يتضمن التعريف نماذج هذه العلاقات وكذا اهم المداخل النظرية المفسرة لهذه العلاقات، لتنتقل بعد ذلك إلى الجذور التاريخية لتطور العلاقات المدنية – العسكرية في مصر خلال فترات مختلفة من حكم الرؤساء السابقون بدءا من جمال عبد الناصر إلى حسني مبارك ثم انتقالها إلى استقراء السمات العامة لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر ثم عوامل ومحفزات تدخل العسكريين في السياسة وختمنا الفصل بتحديد استكمال تدخل العسكريين في الحياة السياسية.

أما الفصل الثاني فيعرض دور المؤسسة العسكرية منذ ثورة 25 جانفي ويحلل موقف الجيش من الثورة ودواعي هذا الموقف كما تماشيا السلوك السياسي للجيش في هذه المرحلة وكيفية إدراكه المرحلة الانتقالية أما في الأخير نحاول وضع سيناريوات لمستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ظل وصول قائد الجيش إلى سدة الرئاسة، كما تتبع أثر العوامل الإقليمية والدولية في تحديد مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في مصر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والجذور التاريخية للعلاقات المدنية العسكرية

تمهيد:

يعد موضوع العلاقات المدنية–العسكرية أحد الفروع المعرفية ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري يبدا يتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة بعد الحرب العالمية الثانية. هدفه التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار القوات المسلحة من جانب والنخب والسلطة المدنية من جانب اخر من شانها أن تضمن توفير الأوضاع التي تتيح للأولى الاضطلاع بالدور الدفاعي المنوط بما على الوجه الأكمل حيث تكون مؤسسة عسكرية محترفة ومهنية متماسكة مع خضوعها لرقابة السلطة المنتخبة وإشرافها على نحو يهيئ المناخ لترسيخ دعائم الدولة المدنية الديمقراطية التي تكون فيها السيادة للقانون والدستور بالنسبة الى الافراد كافة والمؤسسات كلها من دون استثناء.

المبحث الأول: ماهية العلاقات المدنية العسكرية

تعد مسألة العلاقات المدنية-العسكرية من أبرز القضايا التي نالت اهتمام العديد من الباحثين خاصة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بعد أن شهدت العديد من النظم السياسية في تلك الفترة تدخل العسكر في الشؤون السياسية وبالتحديد الدول التي استقلت حديثا، حيث حاولت دراستهم البحثية تحليل ورصد العلاقات مدنية-عسكرية في كل دولة، خاصة مع تباين هذه العلاقات من دولة إلى أخرى، لهذا سنسلط الضوء في هذا المبحث بدراسة الإطار النظري للعلاقات المدنية-العسكرية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول مفهوم العلاقات المدنية-العسكرية، أما المبحث الثاني سنخصصه لدراسة النماذج المختلفة لذه العلاقات، أما المبحث الثالث فنتناول فيه دراسة المداخل النظرية المفسرة للعلاقات المدنية-العسكرية.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية

الفرع الأول: العلاقات المدنية-العسكرية: إلى علاقة المؤسسة مع السلطة المدنية، ويعتقد البعض أن هذه العلاقة متعارضة دائما وتشبه تلك العلاقة بين العمال والإدارة أو بين السلطة التنفيذية والتشريعية، حيث تكون هناك جماعتان منظمتان محددتان لكل منهما مصالح تناضل من أجلها وتساوم عليها مع الطرف الآخر[1]، وأن لكل جماعة لها نمط عمل تضطلع به، فالعسكريون مسؤولون عن مهمة الدفاع عن الوطن وحماية الحدود من المعتدين والتوسعيين والحفاظ على الأمن والتراث والمقدسات، أما المدنيون فهم مسؤولون عن قضايا الإنتاج والتنمية والتطوير وإدارة شؤون البلاد وتنظيم العلاقات السياسية بين بدانهم والبلدان الأخرى، علما بأن العسكريين ينفذون أوامر وتوجيهات الساسة والحكام الذين غالبا ما ينحدرون من أصول مدنية، وإذا لم

[1]- إسماعيل عميرة، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009/208، ص 78.

ينفذ العسكريون أوامر وتوجيهات الساسة والحكام الذين غالبا ما ينحدرون من أصول مدنية، وإذا ينفذ العسكريون أوامر وتوجيهات الساسة والحكام فإنهم يتعرضون لحساب الشديد الذي قد ينتهي دورهم في القوات المسلحة[1].

ما زال تعريف الذي أورده "صامويل هانتنجتون" في مؤلفه الموسم "the solidier and the state" الذي صدر عام 1958، أساس لكثير من التحليل السياسية المعاصرة حيث اعتمد في تعريفه على أربعة أبعاد رئيسية[2]:

- إن العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين، وأن هناك تمايزات فرعية داخل كل منها؛
- إن العلاقات المدنية-العسكرية يغلب عليها جانب الصراع؛
- إن النمط الأمثل للعلاقات المدنية-العسكرية يقوم على إحداث توازن بين الدور المدني والعسكري في ظل وجود سيطرة مدنية؛
- إن التحول في العلاقات المدنية-العسكرية عبر الوقت، واتخاذها أنماطا مختلفة يرتبط بدرجة فعالية السيطرة المدنية.

من خلال التعريف الذي أورده "صامويل هانتنجتون" يجب أن تقوم علاقة المؤسسة العسكرية على الخضوع للسلطة السياسية المدنية، مع إحداث نوع من التوازن بين الدور المدني والعسكري، والذي يكون في غالب المسائل الأمنية.

أما الباحث "فؤاد الأغا" في كتابه الموسوم "علم الاجتماع العسكري" فيعرفها على أنها: "علاقة القادة العسكريين بالحكومة في المجالات القانونية والإدارية والسياسية"، وعرفها أيضا بأنها: "آثار التعاون بين الأفراد

[1]- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع العسكري**، عمان: دار وائل لنسر والتوزيع، 2005، ص 142.

[2]- شادية فتحي إبراهيم، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصر**"، **مجلة النهضة**، الصادرة في مصر، العدد 4، أكتوبر 2006، ص ص 3-4.

العسكريين والمدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة"، وقد تتسم هذه العلاقات بالصراع بعد محاولات من العسكريين ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع وذلك بفعل سيادة الحالة العسكرية في المجتمع[1]، فحين عرفها الباحثان Poul Chambers ans Aurel Croissant هي تلك التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنيين وهذه التفاعلات متعلقة بسلطة اتخاذ القرارات السياسية[2].

وتجد الإشارة أن السلطات المدنية هي التي تدير المؤسسة العسكرية باعتبارها جزء من الدولة وليس العكس، ولكن تطرح العديد من الإشكاليات حول كيفية هذه الإدارة، والحفاظ في ذات الوقت على كون المؤسسة العسكرية كمؤسسة داخل الدولة لها استقلاليتها[3]، وفي هذا الصدد من الضروري أن تفرق بين "الاستقلالية المؤسسية" و "الاستقلالية السياسية"، حيث تشير الأولى الاستقلال المهني للجيش بسبب طبيعة عمله المحترف وفي سبيل التطور المهني للجيش، يؤكد الجيش استقلاليته المهنية من خلال الحفاظ على "حدته العضوية ووعيه" والتي تضعه كجزء من وضع المؤسسات، أما الاستقلالية السياسية للجيش فتشير إلى نفور الجيش من المراقبة المدنية حتى مقاومتها ليصبح سلطة موازية أو فوق المؤسسات السياسية، ودرجة الاستقلالية والاحتفاظ بتلك الامتيازات لنفسه[4].

وللعلاقات المدنية–العسكرية ثلاثة مجالات للتأثير، المجال الأول يدعى "مجال المسؤولية المدنية" ويشمل مسائل تتعلق بالاستراتيجية الكبرى (مثل إعلان الحرب والسلام وتقرير السياسة النووية)، وتعترف جيوش المجتمعات الديمقراطية بلا تحفظ بأن مهمتها في هذه الشؤون ثانوية وتقتصر فقط على تقديم المشورة "التقنية"، والمجال الثاني "إدارة ذاتية عسكرية مهنية" وهو مجال لا تتدخل فيه الإدارة المدنية يشمل معظم الموضوعات

---

[1]- فؤاد الآغا، **علم الاجتماع العسكري**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007، ص 18.

[2] - Poul Chambers ans Aurel Croissant, **Democracy under Stress : Civil-military Relations in South and Southeast Asia ,** Bangkok Thailand : Institute of security and International Studies, Chulalongkorn University, 2010, P07.

[3]- معهد الربيع العربي، **العلاقات المدنية العسكرية**، تاريخ الإطلاع 2014/10/19 من الموقع:
http://arabisi.org/index.php?option=com_conternet&view=sectiona&layout=blog&id9&Itemid=48

[4]- رباب المهدي، العلاقات المدنية–العسكرية في مصر، **ورقة قدمت لندوة العلاقة بين المدني والعسكري وفرص التحول الديمقراطي في مصر** المنعقدة في القاهرة يوم 11 ديسمبر 2011، ص 3.

المرتبطة بالتنظيم الداخلي للقوات المسلحة، وهذا التقسيم إلى مجالي تأثير لن يكون أبدا تقسيما قاطعا، حيث سوف تبقى هناك قضايا تتفاعل فيها الإدارتين المدنية والعسكرية معا، وستكون فيها خلافات في الرأي بخصوص صلاحية البث فيها لهذا يسمى المجال الثالث "التفاوض" ومن بين الموضوعات المهمة في هذا المجال سيكون هناك على سبيل المثال حجم القوات المسلحة، مصدر شراء وتطوير المعدات القتالية...الخ[1].

الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية (الجيش):

المؤسسة العسكرية هي واحدة ضمن مؤسسات الدولة غير السياسية ،نظرا لكونها تقوم بوظيفة غير سياسية قوامها الذود عن ارض الوطن ضد أي اخطار قد تهدد امنه و استقراره و استمراره ،بعبارة أخرى هي مؤسسة إدارية بحته فنية صدفة ينحصر دورها في إدارة الحرب دون اتخاذ قرار الحرب ذاته ،ذلك ان قرار الحرب بعد عملا سياسيا من اختصاص المؤسسات السياسية و لاسيما التشريعة منها، بينما تقع مهمة اختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين، لذلك يمكن القول ان المؤسسة العسكرية هي مؤسسة إدارية يتولاها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب و ليس اتخاذه[2].

و لفظ العسكرية يفيد في موقعه تمييز أعضاء هذا الكيان العضوي عن غيره ،أي الضباط العاملون بالمؤسسة العسكرية، ووظيفتهم الدفاع عن الوطن .و المؤسسة العسكرية بمدلولها الواسع تشمل على القوات المسلحة بفروعها الرئيسية الثلاثة البرية و الجوية و البحرية بالإضافة الى قوات الشرطة، والميليشيات العسكرية والميليشيات الحزبية، و قوات الحرس الخاص، أما بمدلولها الضيق فتشتمل على القوات المسلحة فقط بفروعها الرئيسية البرية والبحرية والجوية[3].

---

[1]- ستيوارت كو هين، "**خضوع الجيش الإسرائيلي الزائد؟ التغير في منظومة العلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش في إسرائيل**"، **قضايا إسرائيلية**، الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 27، 2007، ص 40.

[2]- د.حمدي عبد الرحمان حسن، العسكريون و الحكم في افريقيا مع التطبيق على نيجيريا، ريالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1985/ص12

[3]- محمد طه بدوي، النظرية السياسية النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث،اسكندرية،1991،ص218.

ثالثا: الدولة، السلطة والنظام السياسي: مثلما تحديثا بقليل من الإسهاب حول المؤسسة العسكرية، حري بنا أن نشير إلى مفهوم الدولة والسلطة السياسية وكذا النظام السياسي، وهي مفاهيم تتداخل وتتقاطع فيما بينما، وفي هذا الصدد نريد أن نبرز أهم المفاهيم المتعلقة بها حتى لا نقع في الجدال والخلط، ولعل أبرز مفهوم للدولة أنها كيان سياسي للعب والأمة، والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها أرضها وعلى منافعها[1].

أما السلطة فتعبر عن توازن القوى الاجتماعية والسياسة وتجسيد مؤسسي لذلك التوازن في جهاز حاكم، وعموما يوجد فرق بين الدولة والسلطة رغم أن الكثير يخلط بينهما ويعتبرهما مفهوم واحد، فالدولة لها أركان ثابتة دائمة أما السلطة فهي زائلة ومتغيرة وقد تتوالى وتتعاقب وتشكل الإدارة القانونية، وتتغير السلطة وسياستها بتغير ميزان القوى الذي يصنعها أما الدولة فتقوم على ثوابت ولا تتغير، وحتى المعارضة في المجتمعات الديمقراطية تكون معارضة للسلطة، لا للدولة أن هذه الأخيرة للجميع، وهي الماهية السياسية للأمة: سلطة ومعارضة ورأيا عاما ومواطنين[2].

المطلب الثاني: نماذج العلاقات المدنية العسكرية

تتعدد نماذج العلاقات المدنية –العسكرية باختلاف الرؤى والسياقات، ووفق الخبرات التاريخية للدول، وسنحاول فيما يلي استعراض اهم تصنيفات الباحثين لنماذج هذه العلاقات:

نجد الباحث "بير لميوتر" يقسم العلاقات المدنية–العسكرية إلى ثلاثة نماذج وهي:[3]

1) الجيش البريتوري:* ويشير مفهوم "البرويتورية" إلى الاتجاه عند العسكريين للتدخل في شؤون الدولة.

---

[1]- ولد دادة وآخرون، الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص 16.

[2]- ولد دادة وآخرون نفس المرجع، ص 17.

[3]– رضا هلال، السيف والهلال: **تركيا من اتتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، مصر: دار الشروق، 1999، ص 11

* البيروتية : مصطلح مأخوذ من كلمة بريتوري التي تعني الجندي في الحرس الأمبراطوري الروماني الذي قام بخلع وتنصيب الإمبراطور.

2) الجيش المحترف: وهو موجود بدرجة رئيسية في الدول الصناعية التي تتمتع بعلاقات مدنية-عسكرية تقوم على فرض السيادة المدنية على العسكريين، ويختلف عن الجيش البريتوري الذي يمارس سلطة سياسية مستقلة لضعف السلطة المدنية.

3) الجيش الثوري المحترف: وهو ليس وكيلا بيروقراطيا للنظام، ولا يهدد الحرس البريتوري، وإنما هو طرف نظير ومستقل في الحكومة في بلد يشمل فيه العنصر الإيديولوجي القومي المجتمع كله، مثل جيش التحرير الشعبي الصيني.

ولا تختلف النماذج الذي قدمها "كلود ويلش" عن نماذج "لميوتر" حيث صنفها بدوره إلى ثلاثة نماذج:[1]

1) **علاقات مدنية–عسكرية بريتورية:** وهذا النموذج مرادف للتدخل العسكري واسع النطاق في عملية التغيير السياسي اعتمادا على الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها، وقد شاع هذا النموذج وانتشر في كثير من دول العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال حيث يتسم الجيش البريتوري بالميل للتدخل في النظام السياسي، والسيطرة على العمليات السياسة فيه، بسبب افتقاد النظام إلى مؤسسات المدنية الشرعية وعدم فعاليته.

2) **علاقات مدنية–عسكرية متداخلة:** ساد هذا النموذج في إطار النظم الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويتسم هذا النموذج بوجود مؤسسة عسكرية مسيسة تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التي يضعها الحزب الشيوعي، وفي هذا الإطار يمثل العسكريون جزءا من النخبة الحاكمة ويرتبط هذا النمط بوجود ثوري يمثل أداة للشعب والحزب، وأصبح قاصرا على بعض الدول مثل الصين، وكوبا، وكوريا الشمالية.

[1]– شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5

3) **علاقات مدنية–عسكرية ديمقراطية:** يقوم على مبدأ الاحتراف والتأكيد على السيطرة المدنية وضرورة الفصل بين المدنيين والعسكريين كضمان لعدم تدخل العسكريين في الحياة السياسية، وتمثل الدول الغربية الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الصورة المثلى لهذا النموذج.

هناك من الباحثين من تناول العلاقات المدنية–العسكرية في نموذجين مختلفين ولكنهما متدخلان وهما:

أولا: نماذج السيطرة المدنية على القوات المسلحة: خبرت المجتمعات الإنسانية وفق بعض الآراء منذ عصر الإقطاع والسيطرة الكنيسة في أوروبا وحتى العصر الراهن ثلاثة نماذج للسيطرة المدنية وهي:

1) النموذج التقليدي: The Traditional Model: ظهر هذا الأنموذج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عندما كانت الطبقة الأرستقراطية هي الطبقة السائدة في أوروبا كما كانت الأرستقراطية بشقيها المدني والعسكري تعيش تحت سقف واحد قوامه المصلحة المشتركة، وتدافع عن قيم متشابهة، وتقوي صلاتها بالروابط الأسرية وتوزع أبناءها ما بين الجيش والكنيسة، وتم تعزيز كل ذلك بأن جعلت قيادات الجيش بمستوياتها المختلفة مغلقة على أبناء الأرستقراطية الذين هم مدنيون ارستقراطيون أولا وعسكريون ثانيا، الأمر الذي جعل خلافات أبناء تلك الطبقة خلافات ثانوية ونادرة يسهل حلها في إطار الخط العام المحدد للدفاع عن المصالح الإقطاعية الكنيسة.[1]

2) النموذج الليبرالي The Liberal Model: يعتمد هذا الأنموذج، الذي ظهر في البلدان الرأسمالية على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفا لكل من المدنيين والعسكريين، في ضوء ذلك تم تحديد مهام المدنيين في تولي المناصب الحكومية، معينون ومنتخبون، وأوكل إليهم تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية وتطبيق القوانين، والتحكم في الصراعات التي قد تنشأ بين ذوي التخصصات المختلفة، أما العسكريون فقد

[1] حلمي نادية، **تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية**، مجلة شؤون الأوسط، الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد 147، 2014، ص ص 94-95

حصروا مهامهم في التدريب على استخدام أدوات القوة الدفاعية عن النظام، وحماية الأمن القومي، داخليا وخارجيا، وتقديم النصائح اللازمة للسلطات المدنية في كل ما يتصل بشؤون الدفاع، وتقبل توجيهات السلطات المدنية في حالة الخلاف في وجهات النظر، مع التزام المدنيين باحترام استقلالية العسكريين وتقدير خبراتهم، وعدم التدخل في الشؤون العسكرية الصرفة مثل: الترقيات، والامتيازات الخاصة بالقوات المسلحة، وكلها أمور تعزز توطيد الروابط العسكرية –المدنية وتعزز سيطرة الحكومة المدنية على القوات المسلحة، ورفع مستوى الاحتراف العسكري الذي يعني منع أي دور سياسي عسكري مستقل.[1]

3) النموذج التدخلي أو الاختراقي The Penetration Model: يحظى الحكام المدنيون في هذا الأنموذج بولاء القوات المسلحة عن طريق تأسيسها بواسطة المفوضين السياسيين الذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، وتكون لهم الكلمة العليا في أمور كثيرة،[2] ويكون الجيش في هذا النموذج مجرد أداة في يد النظام السياسي ويستخدم من قبل السلطة الحاكمة لتحقيق هدفين، لقمع المعارضة عند الاقتضاء وللحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة، وإما أن يكون مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم وليس ملكية للأمة او دولة،[3] ويشير عدد من المفكرين الذين تناولوا هذا الأنموذج إلى أنه قد تم الأخذ به في النظم الشيوعية وكذلك في كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، كما طبقته بعض بلدان العالم الثالث مثل "تترانيا" و"غينيا" و "فيتنام" و "كوبا" حيث اعتمدت هذه النظم على نظام الحزب الواحد الذي احتكر أعضائه الخدمة العسكرية، حيث يتم إلحاقهم بالقوات المسلحة بعد فترة طويلة عن العمل في المنظمات الشبابية الحزبية.[4]

---

[1] ارضا هلال، مرجع سبق ذكره،ص13

[2] محسن خضروف، **المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية**، ص 23، تاريخ الإطلاع 2014/10/21، ص موقع www.alwatnye.net

[3] هيفاء احمد محمد، **موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني**، مجلة دراسات دولية، الصادرة عن مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، العدد42، 2009، ص 45

[4] محسن خصروف، مرجع سبق ذكره، ص 24

ثانيا: نماذج التدخل العسكري في الشؤون السياسية: في نماذج التدخل العسكري في الشؤون السياسية يصبح الجيش هو السلطة، فيشق عصا الطاعة على السلطة السياسية ليعلو عليها وفي هذه الحالة يتحول الجيش إلى نخبة سياسية حاكمة لتغيير ماهيته ووظيفته عما هي في الأصل كمؤسسة لصون السيادة، ويتحول أيضا العسكر فيها إلى سياسيين وإلى مدنيين، وتقوم النخبة الحاكمة العسكرية بإدارة السلطة على نحويين، إما تديرها مباشرة من خلال حكم عسكري صريح بفرض إحكام على الحياة العامة، أو تديرها من وراء ستار من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة والإمساك بمفاتيح القرار من قبل الشؤون السياسية، أبرزها يتعلق بالبيئة السياسية عامة، وبالتحديد ضعف المؤسسات المدنية ، وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية ، والأزمات الاقتصادية وغيرها من الأسباب، وهناك نموذجين في التدخل العسكري في الشؤون السياسية وهما: "النموذج الوسيط" و "النموذج الحاكم".

1) النموذج الوسيط: يتسم هذا النموذج بسمات أساسية هي:[1]

- قبول النظام الاجتماعي القائم، ومقاومة أي محاولة لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم أو بنية السلطة التنفيذية، ذلك أن دورهم يقوم على أساس أديولوجي مضاد للتغيير الثوري، باعتبارهم جزء من القوى المحافظة.

- يتميز ضباط هذا النموذج بأنهم مدنيو التوجه، لأن اختصاصهم حماية الحكومة الدستورية، والحفاظ عليها.

- ليس لضباط النموذج الوسيط تنظيم سياسي مستقل، كما أنهم لا يبذلون جهودا للوصول بحكم إلى أقصي حد.

[1] هيفاء أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46

- بفرض الجيش الوسيط زمنا محددا لحكم الجيش ويتنظر أن يسلمه إلى نظام مدني مقبول، ذلك أنه ينظر إلى الحكم العسكري الممتد على أنه "مفسد لكمال الجيش الحرفي" ولذلك فإنه يشجع الجماعات القادرة دوما على تأسيس نظام مستقر يضمن عدم تقهقر الحكومة المدنية.

- قد يضطر ضباط الجيش الوسيط إلى الاستمرار في الحكم في حالة واحدة هي استمرار، الفوضى السياسية، على الرغم من رغبتهم في العودة إلى الثكنات، حتى يقوم جماعة مدنية منظمة وقادرة على السيطرة على الحكم.

- ولأن هذا النوع من الضباط يخشون الانغماس في العمل السياسي المباشر فإنهم يعملون من خلف الكواليس، كجماعات ضغط، في اتجاه تحقيق المطالب الشعبية وبذلك يكون التدخل الصريح غير ضروري.

- قد يكون ضابط الجيش الوسيط متوجسا من الجزاء المدني (عزل، تنزيل، رتب، حرمان من المناصب العليا) ولذلك فإنه يعمل قبل انسحابه من السلطة على ضمان عدم تكرار العنف السياسي.

2) الأنموذج الحاكم: اتسم هذا الانموذج في شكله المجرد كظاهرة بخصائص عدة نذكر منها:[1]

- يرفض النظام القائم المحافظ ويتحدي شرعيته.

- يفتقد الثقة بالحكم المدني، وليس لديه توقعات بالعودة إلى الثكنات.

- مقتنع بأن حكم الجيش هو البديل الوحيد للفوضى السياسية وللقضاء على كل ذي رؤية سياسية ثاقبة.

- يضفي على الحرفانية (Professionnalismes) صبغة سياسية، ويعمل علانية.

[1] حاتم الجهمي، **القوات المسلحة :رغبة الشعب في ترشيح السيسي للرئاسة" تكليف والتزام**، **الشروق**، يومية مصرية، العدد 1822 يناير 2014، ص3 .

من خلال ما سبق نستخلص ان نماذج العلاقات المدنية–العسكرية تختلف من دولة إلى أخرى نظرا لتأثرها ببعض الظروف التاريخية والإيديولوجية التي تمر بها الدولة وكذلك للظروف السياسية التي أنشئ فيها الجيش، وبالرغم من تعدد محاولات تصنيف نماذج العلاقات المدنية–العسكرية، حاولنا من جهتنا تحديد ثلاثة نماذج وفق ما توصلنا إليه من خلال بحثنا ودراستنا في الموضوع: أولها نموذج الدول المتقدمة الذي يقوم على الفصل التام بين المؤسستين مع تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، وهو نموذج يقوم على مهنية المؤسسة العسكرية ويأتي يعدها نموذج الدول العالم الثالث: الذي تميل فيه المؤسسة العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية أما النموذج الثالث هو نموذج الدول المتحولة من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية وتتميز فيها العلاقات المدنية–العسكرية بالصراع والتفاوض أثناء عملية التحول.

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة للعلاقات المدنية–العسكرية:

أولا: النظرية التقليدية: لا تزال النظرية الأمريكية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية –العسكرية والتي أرسى أسسها رواد دراسة العلاقات المدنية –العسكرية وخاصة "صمويل هانتنجتون" و "موريس جانووتيز" هي أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات المدنية–العسكرية والتي ارتبطت بشكل خاص بالنموذج الغربي الليبرالي، حيث يؤكد أنصار هذه النظرية على ان الاحتراف *"يمثل الآلية الرئيسية لضمان السيطرة المدنية على العسكريين وإقامة علاقات مدنية–عسكرية ديمقراطية،[1] وسنتطرق في هذه النظرية إلى نموذج كل من "صمويل هانتنجتون" و "موريس جانووتيز".

أ- **النظرية المؤسسية لصامويل هنجتون (Samuel Huntington)**: يعتبر "صامويل هانتنجتون" من بين الأوائل الذين أشاروا إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة

*الاحتراف العسكري: تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، وعدم إنخراطهم في الحياة السياسية.

[1]– شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 8

من ناحية أخرى، ففي كتابه "العسكري والدولة" الصادر عام 1958، اعتبر " هانتنجتون" ان الضابط في العصر الحديث هيئة محترفة،[1] يكون ولاءه للدولة مطيعا للمدنيين ويكرس خبرته لحماية الدولة،[2] وتوصل إلى ان الاحترافية هي الجوهر في فهم العلاقات المدنية–العسكرية، فكلما بلغت الاحترافية مدى أعلى كانت الرقابة المدنية على العسكر أعلى.[3]

كما يرى " هانتنجتون" أن إصفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوة عملياتية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد، بالإضافة إلى التحديث العسكري والذي يشمل التعليم والإجراءات المتبعة في تدريب وتعيين الجنود المحترفين سوف تساهم في إبقاء الجيش في الثكنات بعيدا عن السياسية،[4] وفي إطار هذه الرؤية يؤكد "صامويل هانتنجتون" أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:[5]

- **الخبرة:** حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي إدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، ويحوز مهارات معينة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة التي تنطوي على خلفية ثقافية عامة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.
- **المسؤولية الاجتماعية:** فالجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.

---

[1]– هاني سليمان، **العلاقات المدنية–العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،ط1،بيروت ،جويلية 2015،ص ص36،37.

[2]–Kisangani N.F.Emizet, **Explaining the rise and fall of military Regimes** : civil-Military relations in the congo, armed Forces & society, vol 26, No2, 1 janvier 2000, p 206

[3]–هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4]– أمحمد مالكي وآخرون، ثورة تونيس: **الأسباب والسياقات والتحديات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 326

[5]– شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 8

- **التضامن الجماعي الداخلي**: ويرتبط ذلك بوعي الجماعة وشعورهم بالتضامن الناجم عن إحساسهم بالتفرد المهني، وذلك نظرا لما يتسمون من به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن انفسهم وحدود دورهم، وبالرغم من ان نمط الجيش المحترف ظهر في دول غير صناعية مثل روسيا قبل عام 1848، إلا أن ذلك لا ينفى ان الاحتراف العسكري يمثل ظاهرة حديثة ترسخت في النظم الغربية الديمقراطية.

يقترح "صامويل" في نظريته أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق عن طريق أسلوبين هما:

- سيطرة مدنية ذاتية: والتي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود سلطة متغلغلة داخل المدنيين.[1]
- سيطرة مدنية موضوعية: ويلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية على النحو التالي:[2]
- مستوى عال من الاحتراف العسكري والاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصها المهني.
- تبعية الفعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية التي تتخذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية.
- احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش.

من خلال هذه السيطرة حسب " هانتنجتون" فإنها توفر وسيلة لإضعاف الجيش سياسيا، وفي وقت نفسه تسمح له أن يكون قوة عسكرية وبالتالي ضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية على حد سواء.

[1]-Kisangani N.F Emizet, Op.cit, p 204

[2]-Deane-peter Baker, **Agency theory :A new Model of Civil-military relations for africa** ?.african centre for the constructive resolution of disputes, vol07, 2007, p117

ب- **نموذج الجيش الشرطي لموريس جانونيز:** أكد "موريس جانووتيز" على انه في ظل النظم الديمقراطية فإن تدخل العسكريين يكون محدودا وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين والظروف التي يمارسون دورهم في إطارها، وخاصة تلك القواعد التي تستثنى العسكريين من التدخل في السياسات الداخلية، وتقوم على انهم محترفون، ولهم مجال مهني مختلف، ويجب أن يستبعدوا من ممارسة أي دور سياسي، وتقوم المؤسسة التشريعية بدور الرقابة على المؤسسة العسكرية معتمد على ما يتحلى به العسكريون من أخلاقيات الاحتراف مما يؤدي على المؤسسة العسكرية معتمدة على ما يتحلى به العسكريون من أخلاقيات الاحتراف مما يؤدي إلى دعم السيطرة المدنية، ويؤكد " جانووتيز" على حدوث تطور في النظرية الديمقراطية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش حيث رأى أن نظرية الإجماع الديمقراطي يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الديمقراطي،[1] خاصة مع التغييرات في التكنولوجيا والمجتمع والمهمات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية أصبح دور الجندي المحترف سياسيا أكثر، وهذا الرأي لا يتفق معه " هانتنجتون" إذ يعتقد أن الجندي المحترف لديه أخلاقيات الاحترافية كافية تمنعه من الانخراط في السياسة.[2]

يؤكد " جانووتيز" على انه من الصعب النظر إلى العسكريين كمحايدين حيث ان ذلك يعني أنهم مرتزقة وليسوا وطنيين، ومن ثم لابد أن يكون لديهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في السياسات الداخلية.[3]

[1]- شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10

[2]-Leman basak ari, **civil-military relations in turkey**, **USA, an applied research project**, submitted to the department of political science, Texas state university, 2007, p16

[3]- شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 10

في محاولة للتغلب على القيود المفروضة على نموذج "هانتنجتون" قدم " جانووتيز" خطوة هامة لتفريق العلاقات المدنية–العسكرية في الدول الغربية عن تلك الموجودة في الدول الهامشية أو النامية، حيث يصنف العلاقات المدنية–العسكرية في الدول الغربية إلى ثلاثة فئات:

الارستقراطية والديمقراطية والشمولية، وفيما يتعلق بالدول النامية فصنفها إلى خمس فئات:

استبدادية شخصية، تحالف مدني عسكري، الأوليغارشية العسكرية، ديمقراطي تنافسي، سلطوي جمهوري.[1]

ثانيا: النظريات الحديثة: في دراسة العلاقات المدنية العسكرية: بعد امتداد موجة التحول نحو الديمقراطية لتشمل دول شرق أوروبا والعديد من دول العالم الثالث، تعرضت النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية–العسكرية إلى العدد من الانتقادات، وثار الحديث حول إمكانية طرح النظرية موحدة تصلح للنظم السياسية على اختلافها، سواء كانت نظم ديمقراطية أو بدأت عملية التحول الديمقراطي او في طريقها للتحول نحو الديمقراطية، وفي هذا الإطار ظهرت نظريتي التوافق ونظرية اقتسام السلطة باعتبارها طرح نظري حديث يتجاوز الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية–العسكرية،[2] والتي تتمثل في: [3]

- إن النظرية السائدة في تحليل العلاقات المدنية–العسكرية قد ارتبطت نظريا وتاريخيا بالحالة الأمريكية.

[1]–Gerassimos Karabelias, **civil-military relations : a comparative analysis of the role of the military in the political transtical transeormation of post-war turkey and Greece 1980-1995**, treaty organization (nato), final report submitted to north atlantic, june, 1998, p11

[2]– محمد عطية، **العلاقات المدنية العسكرية في مصر 2010/1981**، تاريخ الإطلاع 2014/11/15 من موقع: http://fekronline.com/Readarticle.php?id=23

[3]– شادية محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 13

- أنه لا يوجد اتفاق على المقصود بكلمة الاحتراف فهي قد تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، كما قد تشير إلى درجة كفاءة العسكريين في أداء مهامهم العسكرية.

- لا يمكن وضع العسكريين في جانب وبقية مفردات النظام السياسي مثل الأحـــزاب ومؤسســـات المجتمع المدني والحكومة بمؤسساتها الثلاثة في جانب آخر، فالعسكريون هم احد الفاعلين الموجودين في إطـــار النظام السياسي.

انطلاقا من هذه الانتقادات حاول بعض الباحثين طرح نظريات بديلة للنظرية المعاصرة التقليدية، وفي هذا الإطار سنعرض نظريتين رئيسيتين هما: نظرية التوافق ونظرية اقتسام المسؤولية.

أ- **نظرية التوافق "ربيكا شيف"**: صاحبة نظرية التوافق تتبني النهج البنائي في طرحها النظري بعيـــدا عن الواقعيين التقليدين، فهي تركز على الميزات والخصوصيات المحلية للعلاقات المدنية -العسكرية في دولة معينة من خلال دراسة الجهات الفاعلة والمؤشرات الثقافية والتاريخية والمتغيرات المؤسسية، وترفض الافتراض القائـــل "يجب سيطرة المدنيين على العسكريين" وبدلا من ذلك "ربيكا" تسلط الضوء على الحوار والقيم المشتركة بين المكونات الرئيسة للمجتمع، معتبر ان ثلاثة شركاء: الجيش، النخبة السياسية، المواطنين يجب أن تقـــوم بينـــهم علاقة تعاونية،[1] أي عدم فصل المؤسسة العسكرية والنظام السياسي أو المؤسسات المدنية، وترى أن النظريـــات الأخرى تهمل بشدة العوامل الثقافية وتركز فقط على المسائل المؤسساتية،[2] فالعوامل الثقافية لها دور مؤثر جدا

[1]-Alan weinraub, **the evolution of israel civil-military relations** : domestic enables and the quest for security thesis, naval postgraduate school, monterey, california,2009,p21-22

[2]- دلشاد محمود صالح بابلا، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002**، العراق: مركز كردســـتان للدراســـات الاستراتيجية، 2012، ص 37

في إمكانية تدخل العسكريين في الشؤون السياسية ومن بين هذه العوامل منظومة القيم، المواقف، التصـــورات، هذه العوامل لا تشكل فقط رؤية وطنية حول دور الجيش لكن رؤية العسكريين أنفسهم لمهامهم وأدوارهم.[1]

وفقا لهذه النظرية فإن هناك أربعة معايير رئيسية تحدد درجة التوافق بين العسكريين والمدنيين وهي:[2]

- التكوين الاجتماعي للعسكريين ومدى تمثيلهم لمختلف التباينات في المجتمع.
- عملية صنع القرار السياسي، وتحديدا درجة مشاركة العسكريين ، ومستوى الحوار بين مختلـــف الأطراف المجتمعية، ومدى تطور التحالفات بين النخب السياسية والمدنية والعسكريين، ووصـــولها لمســـتوى المركب الصناعي العسكري لتحقيق المصالح المشتركة.
- سياسات التجنيد العسكري، ومدى اعتمادها على التوافق والتطوع، وليس الإجبار.

وتسعى النظرية إلى هدفين:[3]

- هي تشرح الشروط المؤسساتية والثقافية التي تؤثر على العلاقات بين العسكريين، النخب السياسية والمجتمع.
- تتوقع النظرية أنه إذا توافق الشركاء الثلاث على المؤشرات الأربع (التكوين الاجتماعي للضـــباط العسكريين، عملية صنع القرار السياسي، طريقة التجنيد والأسلوب العسكري)، فإن التـــدخل العســـكري في الشؤون السياسية الداخلية سيقل.

---

[1]-Todor D.tagarev, **the role of military education in harmonizing civil – military relations (the bulgarian case)**, NATO democratic institutions individual fellowship project, final report, 10 june 1997, p 12

[2]- محمد عبد الله يونس، اندماج متصاعد: **إشكاليات العلاقات المدنية-العسكرية في إسرائيل**: تاريخ الإطلاع 2014/11/16، من موقع http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1091071&eid=7885

[3]- محمد نبيل بخدومة، **العلاقات المدنية-العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي التركي 2002-2013**، (مذكرة مقدمـــة لنيـــل شـــهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014، ص 41

انطلاقا مما سبق نستنتج:

- وحدات تحليل هذه النظرية: الجيش، النخبة السياسية، المواطنين.
- من خلال العلاقة الثلاثية بين (الجيش والنخبة السياسية والمواطنين) يمكن تفسير سلوك المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها.
- الدور المحوري للعوامل الثقافية فهي التي تحدد تدخل العسكر في السياسية من عدمه.
- زيادة التعاون والتنسيق بين المكونات الرئيسية الثلاثة (الجيش، النخبة السياسية، الموطنين) تحد من تدخل العسكريين في الشؤون السياسية.

ب- **نظرية اقتسام المسؤولية ل" دوقلاس بلاند"**: ظهرت هذه النظرية في إطار التوجه للبحث عن نظرية بديلة لدراسة العلاقات المدنية-العسكرية، حيث أن النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية غير قادرة على تحقيق السيطرة على العسكريين بواسطة المدنيين، وقد طرح هذه النظرية باحث يدعى "دوجلاس ل.بلاند"،[1] وتقوم هذه النظرية على افتراضين أساسين:[2]

الافتراض الأول: هو ان السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام المسؤولية حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

الافتراض الثاني: السيطرة المدنية تعني أن هناك مصدرا وحيدا وشرعيا لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية ، والسيطرة المدنية هنا عملية ديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة، والقضايا، والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

[1]- محمد عطية، مرجع سبق ذكره.

[2]- شادية محمد فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 18

يرى "دوجلاس ل.بلاند" انه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث ان اقتسام السلطة بين العسكرين والمدنيين يرجع إلى انهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في عدد من القضايا أهمها:[1]

- **القضايا الاستراتيجية:** التي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.
- **القضايا التنظيمية:** التي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع.
- **القضايا العملية:** المتعلقة باستخدام القوات المسلحة.

وفقا لهذه النظرية فإن مفتاح السيطرة المدنية على الجيش هو آلية المساءلة الفعالة التي تمكن السلطة المدنية على إخضاع الضباط الجيش للحساب،[2] لأن المحاسبة هي الآلية الرئيسية التي تمكن من تحقيق سيطرة حقيقية على القرارات والسلوكيات الخاصة بالفاعلين السياسيين والمسؤولين العسكريين الذين يتولون السلطة سواء في الحكومة أو في القوات المسلحة، كما أن المحاسبة هي التي تضمن عدم إساءة استخدام السلطات من جانب الأفراد أو الجماعات داخل النظام السياسي.[3]

كما يؤكد "دوجلاس ل.لاند" أنه في ظل نظرية "اقتسام المسؤولية" بين العسكريين والمدنيين سوف يظل هناك أربع مشكلات رئيسية تواجه العلاقات المدنية-العسكرية وهي:[4]

- مشكلة البريتورية ففي الدول الديمقراطية والدول الحديثة التحول نحو الديمقراطية لا بد من اخذ هذه المشكلة في الاعتبار، حيث انها تعد أحد أهم المشكلات التي تواجه العلاقات المدنية-العسكرية، مما يعني ضرورة الحد من قوة العسكريين في النظم الديمقراطية.

[1]- محمد عطية، مرجع سبق ذكره.

[2]-Alan weinraub,op.cit, p21

[3]شادية محمد فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 19

[4]هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص32

- مشكلة الحفاظ على قوة عسكرية جيدة التنظيم والأعداد دون أن يمثل ذلك تهديدا للمجتمع والقيم الليبرالية.

- المشكلة الثالثة والتي غالبا ما يتم تجاهلها هي حماية القوات المسلحة من السياسيين الذين يمكن أن يستخدموا سلطاتهم لزيادة مصادر قوتهم.

- المشكلة الرابعة في المسائل العسكرية، فكيف لها أن تسيطر على المؤسسة العسكرية وأن تلزمها بطاعة ما يتخذ من قرارات لا تشارك في تشكيلها.

موجز القول وفق هذه النظرية ان العلاقات المدنية-العسكرية يجب ان تقوم على اقتسام المسؤولية بين الفاعلين السياسيين والعسكريين، حيث ان لكل طرف مسؤولياته تجاه مجالات معينة ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات، وفي حالة إساءة استخدام السلطات من كلا الطرفين، فسيحاسب كل منهما سواء المسؤولين السياسيين أو العسكريين.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية، عوامل واشكال تدخل النخب العسكرية في السياسة

المطلب الأول: الجذور التاريخية والسمات العامة

أولا: الجذور التاريخية:

بخلاف معظم الجيوش العربية التي ترافق تأسيسها مع إنشاء الدولة الوطنية في عقب الاستقلال عن الاستعمار في النصف الأول من القرن العشرين، يعود تأسيس الجيش المصري إلى عهد محمد علي باشا (1805-1840) حين قام الجيش المصري بدور كبير في بناء مصر الحديثة. ومنذ ذلك التاريخ، شهدت مصر حدثين فارقين في ما يخص الدور السياسي للجيش: الأول، ثورة أحمد عرابي في 9 سبتمر 1881، والثاني ثورة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952. ففي الأولى بادر عرابي ورفاقه من العسكريين الوطنيين

إلى مطالبة الخديوي توفيق بإدخال إصلاحات عسكرية ووطنية، الأمر الذي أدى إلى تدخل القوات البريطانية التي احتلت مصر في عام 1882 بعد هزيمة القوات المصرية بقيادة عرابي . أما الثورة الثانية فتعد أهم نقطة تحول في تاريخ مصر المعاصرة، إذ إنها جسدت المرة الأولى في تاريخ مصر التي تسنم فيها الجيش سدة الحكم. وعلى الرغم من أن ما حدث في 23 تموز/يوليو هو انقلاب عسكري في أصله وحقيقته، فقد أسبغ عليه وصف الثورة نظرا إلى التغيير الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي الجذري الذي أحدثه حكم الضباط الأحرار، والتأييد الذي لقيه من جميع قطاعات الشعب، إلى حين على الأقل.

أحاول في هذا الفصل تتبع سمات علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة في مصر منذ ثورة 23 جويلية1952، والتحولات في هذه العلاقة في كل حقبة تاريخية حتى ثورة 25 جانفي2011[1].

أ- **عهد جمال عبد الناصر**: يصف أنور عبد الملك مصر في الحقبة الممتدة بين عامي 1952 و 1962 ب المجتمع العسكري، نتيجة سيطرة النخبة من الضباط وتأثير هذه السيطرة في المجتمع المصري. ويقسم تلك الحقبة ثلاث مراحل زمنية من حيث خصائص الدور السياسي لمجموعة الضباط: المرحلة الأولى تمتد بين عامي 1952 و 1956، والمرحلة الثانية تصل إلى عام 1961، والثالثة تمتد حتى هزيمة جويلية1967. في المرحلة الأولى اتصف العمل السياسي لمجموعة الضباط بالاستيلاء الكامل على جهات الدولة، وتشكيل عناصر البرنامج الوطني الجذري، وإجراء تغييرات مهمة في هيكل السلطة واتخاذ القرار. وفي المرحلة الثانية اتصف النشاط السياسي لتلك المجموعة بانتزاع القرار السيسي بكاملها، وليس مجرد السيطرة على جهاز الدولة، وتأكيد السيطرة على القرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، مع التشديد على مجمل الحياة العامة، والمجابهة مع التيارات الأيديولوجية الأخرى. أما الدور السياسي للضباط في المرحلة الثالثة فاتصف

[1]- أحمد عبد الله، **القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر**، القاهرة، سينا للنشر 1990.

بسيطرة الكوادر العسكرية (الذين خلعوا بزاتهم العسكرية أو أولئك الذين احتفظوا بها) على مواقع رئيسة في الدولة، مؤلفين الأغلبية العظمى من شاغلي المناصب الرسمية السياسية والتنفيذية والدبلوماسية وغيرها[1].

هيمن العسكر على الحكم والسياسية والمجتمع طوال الفترة الممتدة بين عام 1954 وهزيمة جويلية1967، إذ كان الجيش بلا منازع أقوى عنصر مؤسسي داخل النظام السياسي، حيث أفرز الأعضاء الأساسيين في النخبة الحاكمة[2]. فمن ناحية، عملت المجموعة العسكرية على احتكار السلطة السياسية، ولا سيما أن النظام العسكري حل الأحزاب والمنظمات من دون استثناء، واستبعد النخبة السياسية التقليدية، فبحلول نهاية عام 1954، كانت المنظمات السياسية المدنية كلها، وكل الاتحادات الثانوية، قد حلت رسميا أو روضت، كما أقصى جميع السياسيين المدنيين عن الحلبة السياسية[3]. ومن ناحية ثانية، سيطر العسكريون على المناصب المدنية والوزارية وغيرها، وإضافة إلى رئاسة الجمهورية، تولى الضباط المناصب القيادية العليا كلها. فكان نواب الرئيس جميعا من العسكريين، وكذلك الذين تولوا رئاسة الوزارة، وشغل العسكريون أيضا أهم الوزارات، فضلا عن أن نصف عدد المحافظين كان منهم. منذ تطبيق نظام الإدارة المحلية في سبتمبر 1961. وعلى الرغم من أن العسكر استعانوا بمدنيين من الاقتصاديين والتكنوقراطيين في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن سلطة اتخاذ القرار كانت في نهاية المطاف في أيديهم (العسكر).

يشير مجدي حماد إلى اتجاهين ربما يبدوان متناقضين في ما يخص السلوك السياسي لقيادة ثورة جويلية: أولهما، تزايد تغلغل العسكريين في الحكومة وفي الأجهزة المدنية عموما، وثانيهما، إبعاد الجيش عن السياسة كهدف أساس من أهداف القيادة الجديدة في مصر بعد استقرار الأمر لها في الحكم. ويفسر هذا الأمر بأن

[1]- أنور عبد الله، **المجتمع المصري والجيش 1952–1973**، ط2، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، 2005، ص 22-23.

[2]- روبرت سير نحبورج، الرئيس والمسير، **العلاقات المدنية العسكرية في مصر اليوم**، عبد الله محرر، الجيش والديمقراطية في مصر، ص 66.

[3] - Kirk J. Beattie, Egupt : **Thirty- Five years of Praetoian, Politcs, in Constaution P. Danopoulos, Military Disengagement from Politis**, London, New Yourk : routbdge, 1998, p 207.

عملية زرع الضباط في الأجهزة المدنية كان محاولة لتأكيد ابتعاد الجيش أو ابعاده عن السياسة، حيث عن عملية الاستعانة بالضباط لإجادتهم وتفوقهم في الناحية الإدارية وانضباطهم في تنفيذ التعليمات كان اختيارا للطريق السهل بدلا من تكوين كادرات من خارج الجيش، إلى جانب أنه كان وسيلة لإبعاد بعض الشخصيات المؤثرة داخل الجيش. ويؤيد ناجي الغطريفي هذا الرأي، بالقول إن اضطرار مجلس قيادة الثورة إلى تعيين أعضاء التنظيم من رجال الصف الثاني والثالث، في وظائف مدنية، أهمها المناصب القيادية في القطاع العام ووزارة الخارجية، جاء إما ترضية لطموحاتهم وضمان عدم منازعتهم سلطة من تولوا الحكم، أو لتأمين النظام تحسبا لتحركهم من أجل إسقاطه أو زعزعة أركانه[1]. ويبدو ان عبد الناصر وضع نصب عينيه الانقلابات المتكررة في سورة المجاوزة، فسعى إلى تقويض أي فرصة للجيش للقيام بانقلاب عسكري، من خلال إزالة ما به من نزعات سياسية[2].

إلا أن المركز السياسي للجيش في مصر خضع لتغير في إثر هزيمة جويلية1967، حين فرضت الهزيمة نقاشا علنيا لمساوئ وأخطار القيادات العسكرية. لا في الاستعداد للمعركة وإدارتها فحسب، بل في حكم البلاد وقيادتها أيضا. وأصبح شغل الجيش موقعا مسيطرا في السياسة المصرية ... مرفوضا بشكل عميق من كل الطبقات والمجموعات الشعبية. وهكذا، اتجه عبد الناصر بعد الحرب إلى إدخال تعديلات على النظام السياسي، من خلال تأكيد الصفة الاحترافية للجيش وتقليص دوره في السياسة وأجهزة الدولة، ولا سيما في إثر تخلصه من عبد الحكيم عامر وشبكة أنصاره من الضباط، وزيادة الصفة المدنية للحكم. فعلى سبيل المثال بينما كانت النسبة المئوية للوزراء العسكريين 66 في المئة إبان الحرب، تقلصت بعدها إلى 41 في المئة[3].

[1]- ناجي الغطرفي، **رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر، نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر**، بحوث ودراسات الندوة الفكرية التي نظمها المشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 2007، ص 183.

[2]- عبد الله (محرر)، القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر، ص 11.

[3]- مصطفى علوي، **الجيش بين الثورة والسياسة حالة مصر، مجلة الديمقراطية**، العدد، 52، ص 45.

أدت هزيمة جويلية1967 إلى إعادة صياغة البنية المؤسسية للقوات المسلحة المصرية التي انتقلت من مرحلة قامت على عدم المؤسسية وغياب المهنية والحرفية إلى مرحلة جديدة تحققت فيها كل تلك المؤشرات الدالة على بناء الحرفية والمهنية، ومن ثم المؤسسية، وهذا ما ساهم في تحقيق الانتصار العسكري تاليا في حرب 1973.

وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى مسألة مهمة هي التحول السوسيولوجي الذي أحدثته ثورة يوليو في المؤسسة العسكرية. فالثورة لم تحدث ثورة اجتماعية في المجتمع المصري فحسب، بل أحدثت تغييرا كبيرا في السمات الاجتماعية للقوات المسلحة نفسها. وعمدت إلى تحطيم الارستقراطية التي كانت تتصف بها القوات المسلحة قبل الثورة، واتاحت مبدأ تكافؤ الفرص للجميع[1]. وكان أول من انخرط في صفوف الجيش في مصر في مرحلة الاستعمار الأوروبي أبناء العائلات الميسورة من هواة ركوب الخيل والرياضة والنوادي المميزة[2]، لكن نظام الثورة اتبع سياسة موسعة في التجنيد، ففتحت أبواب التطوع في الجيش للجميع، فأم العسكر، وخصوصا صفوف الضباط، أولاد الفئات المستحدثة، كموظفي الدولة، والمتعلمون من الفلاحين خريجو المدارس الثانوية والجامعات. ونتيجة هذا التحول، أصبح ينظر إلى الجيش كمؤسسة وطنية جامعة وممثلة للنسيج الاجتماعي، الأمر الذي زاد من لحمة المصريين بها.

ب- **عهد أنور السادات:** بعد أن تسلم أنور السادات الحكم خلفا لعبد الناصر، وفي عقب إطاحته في 15 ماي1971 ما سماها مراكز القوى التي نازعته السلطة (وكان من بينهم وزير الحربية الفريق محمد فوزي)، سعى إلى تحييد الجيش وتعزيز سياسة تخفيف الطابع العسكري للسياسة المصرية. فمن بين 35 شخصا

[1]- حماد، المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري (1952-1980)، ص 31-33.

[2]- فؤاد إسحاق الحوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، سلسلة بحوث اجتماعية، لندن، دار الساقي، 1990، ص 25.

ألفوا قمة الصفوة السياسية الحاكمة كان هناك ثمانية من أصول عسكرية فقط[1]، و لم تزد نسبة الـــوزراء ذوي الخلفية العسكرية على 13 في المئة فقط من الوزارات كلها التي ألفت في عهد السادات. كما خفض السادات عدد العسكريين الذين يشغلون وظائف مدنية إلى 20 في المئة مما كان عليه الرقم في عصر عبد الناصر.

مع أن السادات عمل، في أعقاب حرب عام 1973، على ضمان إشراك المؤسسة العسكرية في مراحل عملية السلام كلها مع إسرائيل، مثلا أدى المشير عبد الغني الجمصي والمشير كامل حسين أدوارا مهمة جدا في مفاوضات فك الاشتباك وفي محادثات السلام، على التوالي[2]، فأضحت مكانة المؤسسة العسكرية وتأثيرهـــا في السياستين الداخلية والخارجية للبلاد في أدنى مستوياتهما. وكانت هناك لحظات توتر بين الرئاســـة والجـــيش. وخلال ما سميت انتفاضة الخبز في جانفي1977، لم يوافق قادة الجيش على التدخل واستعادة النظام في انحـــاء البلاد، ومن ثم إنقاذ السادات من ازمة سياسية خطرة، وإلا بعد أن وافق الرئيس على إلغاء تـــدابير التقشـــف الاقتصادي[3].

نتيجة توقيع اتفاق كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل في عام 1978، حصـــل تراجـــع في دور الجيش المصري في الحرب، أفضى في النتيجة إلى تقليص الإنفاق العسكري بين عامي 1975 و 1981[4]. من هنا واجه الجيش معضلة تغيير بعض عناصر عقيدته العسكرية من أجل الحفاظ على استمرار دور بارز لـــه في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولحل هذه المعضلة أدمجت المؤسسة العسكرية في إطار الوظـــائف التنمويـــة

[1]- سير نجبورج، الرئيس المسير للعلاقات المدنية العسكرية في مصر اليوم، ص 66.

[2]- نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية**، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أحمد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، بيروت، المنطقة العربية للترجمة، 2010، ص 536.

[3] - Steven A. Gook, Puling But Not Gourning : The Military and Plolitical Develpment in Egupt, Algeria, and Turkey Baltimoie, Johans. Mopkins, university, Paris, 2007, p 73.

[4]- إبراهيم المهضبي، "**حكم القطاعين الأمني والعسكري في مصر**، تحالفات متغيرة وقمع مستمر"، مبادرة الإصلاح العرقي، الصادرة عن محمـــود مراكز ومعاهد عربية أوربية والمركبة، والمغربية، أفريل، 2014، ص 3.

للدولة[1]. لذا أنشأ السادات، بقرار جمهوري رقم 32 لسنة 1979، جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع المصرية، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الحاجات الرئيسة للقوات المسلحة لتخفيف أعباء تدبيرها عن كاهل الدولة مع طرح فائض الطاقات الإنتاجية بالسوق المحلية والمعاونة في مشروعات التنمية الاقتصادية للدولة. وتولى هذا الجهاز، وفق القانون، دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام (المادة الأولى) ، ومن دون التقيد بالقواعد الحكومية في أعماله ومشروعاته (المادة الثالثة)، ويتبع وزير الدفاع، كما انه لا يخضع لأي جهة رقابية في الدولة، لا مجلس الشعب ولا الجهاز المركزي للمحاسبات (كما يفهم من المادتين الرابعة والخامسة من القرار)[2].

هكذا، استعيض عن تراجع دور الجيش الدفاعي والحربي بتنامي دوره كمؤسسة للتحديث، ودخل الجيش في المجالات التنموية والنشاط الاقتصادي المدني. وترافق هذا مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي ابتعها السادات، وهذا ما جعل النخبة العسكرية تتحالف مع الأوليغارشية التجارية المزدهرة، بحسب نزيه الأيوبي.

لا شك في أن الأدوار الجديدة للمؤسسة العسكرية أدت إلى اضطراب العلاقات المدنية-العسكرية. وزاد هذا الاضطراب مع توسع نفوذ الجيش الذي ما عاد منشغلا بالحروب الخارجية في اقتصاد الدولة في عهد حسني مبارك.

من اهم المتغيرات التي حدثت في عصر السادات، والتي كان لها تأثير مستقبلي في العلاقات المدنية-العسكرية تبني السادات سياسة الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من نتائجها تقديم الأخيرة مساعدات عسكرية (واقتصادية أيضا) إلى مصر، وصلت قيمتها في نهاية السبعينيات إلى مليار دولار سنويا[3].

[1]- جهاد عودة، "**المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية في فترة الرئيس حسني مبارك 1981-1987**"، ص 57.

[2]- أنظر : "قرار رئيس الجمهورية مصر العربية رقم 32 لسنة 1979 شأن إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" الجريدة الرسمية العدد 4، جانفي 1979، ص 57-58.

[3]- Beattie Egupt : Thirty Five Years of Proetoiain Dotiics, P 220.

وأتاحت هذه المساعدات للجيش المصري فتح قنوات اتصال مباشرة بالولايات المتحدة ومؤسستها العسكرية، الأمر الذي منح قنوات اتصال مباشرة بالولايات المتحدة ومؤسستها العسكرية، الأمر الذي منح الجيش المصري نفوذا إضافيا بإقامة روابط خارجية مع قوة عظمى.

على الرغم من سعي السادات إلى تنحية الجيش عن السياسة والحكم، فإنه لم يجد عن التقليد الذي اختطه عبد الناصر، لأنه عين نائبا له من العسكريين، وهو النائب الذي خلفه في منصب رئيس الجمهورية، وفي المقابل ظل الجيش الحامي الأخير للنظام.

ج- عهد حسني مبارك: ورث محمد حسني مبارك بعد تسلمه الحكم في أكتوبر 1981، جيشا متضجرا بحسب وصف روبرت سيرنغبورغ- فلم يتناقض عدد أفراد الجيش ودوره ونفوذه في عهد سلفه فحسب ، وإنما انكمشت ميزانيته وأتى التضخم على مرتبات العسكريين أيضا، فسعى مبارك على الفور – انسجاما مع خلفيته العسكرية- إلى إعادة مكانة الجيش ونفوذه[1]، خصوصا أنه بعد خمسة أعوام من حكمه، أي فيفري1986، تأكد مرة ثانية من أن الجيش هو الحامي الحقيقي للنظام، حين استدعاه لقمع تمرد أفراد الأمن المركزي.

اتبع نظام مبارك سبيلين للتخفيف من تبرم الجيش: الأول بترضيته من خلال منح مزايا مادية جديدة لمنتسبي القوات المسلحة، ولا سيما الضباط، وتوسيع الخدمات والامتيازات التي يحصلون عليها، مثل الإسكان والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية، وحتى التعليم العالي لأبناء الضباط. والسبيل الثاني التوسع في الدور الجديد للجيش في مجال التحديث والتنمية، الذي بدأ في أواخر عهد السادات بإنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في جانفي1979.

[1]- نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة الغربية 1989،ص ص 117-118.

برزت المؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة باعتبارها يد الدولة السلطوية في تنفيذ مشـــروعات متعلقـــة بالرفاهية الاجتماعية أو بإصلاح البنية التحتية أو بتطوير التكنولوجي[1]، فقد وسع الجيش نشاطه بشكل ضخم في المجالات التي كانت دائما من نصيب المدنيين، وجرى التوسع بشكل أسرع في ثلاثة مجالات عامة: إنتـــاج السلاح وغيره من المصنوعات والزراعة والإصلاح الزراعي وبالبناء والمرافق[2].

أدى هذا النشاط الجديد للجيش إلى تحقيقه مكتسبات مادية كبيرة، كما إلى تدعيم المصالح المشتركة بين المديرين المدنيين والعسكريين ومصالح البرجوازية بصورة أكثر عمومية. ولا شك في أن شخصية وزير الـــدفاع في تلك الفترة ، المشير عبد الحليم أبو غزالة، أدت دورا مهما في اضطلاع الجيش بهذه المهمات الجديدة. الأمر الذي جعل كثيرين من المدنيين ينظرون بسلبية إلى تضخم دور الجيش في المجالات المدنيـــة، كمـــا أن تزايـــد سلطات المشير أبو غزالة أوجد توترا في علاقته بمبارك، وأعاد إلى الأذهان تجربة الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر.

نتيجة ذلك، شهدت الصحافة المصرية في أواسط الثمانينيات سجالا غير مسبوق ربما في شأن العلاقـــات المدنية–العسكرية، ومن القضايا التي أثيرت: تحديد الدور السياسي للجيش وإخضاع ميزانيته لرقابـــة الجهـــاز المركزي للمحاسبات، والفصل بين وظيفة وزير الدفاع ووظيفه قائد الجيش ورفض الروابط الخاصة والمباشـــرة بين القوات المسلحة والولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراض على امتيازات العسكريين وتدخلهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الامتيازات القضائية للعسكريين ... وغيرها، ومثلت هـــذه الاعتراضـــات

[1]- الأيوبي نزيه، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين، مرجعة فالح عبد الجبار، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010.

[2]- نور الدين حفيظي، **العلاقات المدنية–العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة، سنة 2016/2015.

عنصرا مهما من عناصر التوتر بين قطاع من الصفوة المدنية من ناحية والصفوة العسكرية المدنية الحاكمة من ناحية أخرى[1].

الواقع أنه يمكن الحديث عن مرحلتين متمايزتين في ما يخص دور القوات المسلحة في عهد مبارك: المرحلة الأولى التي ارتبطت بوجود المشير عبد الحليم أبو غزالة على رأس المؤسسة العسكرية، وفيها سعى المشير إلى توسيع دور الجيش ونفوذه في السياسة والحياة المدنية وتنمية الاقتصاد العسكري من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا للقوات المسلحة. وتبدأ المرحلة الثانية منذ تعيين المشير حسين طنطاوي وزيرا للدفاع في عام 1991. ففي هذه المرحلة جرى إقصاء القوات المسلحة عن المشاركة العلنية أو المباشرة في السياسة مقابل تغلغل كبار الضباط في الجهاز الإداري للدولة، وبالتالي في الاقتصاد السياسي في البلاد[2]، فبدأ السعي إلى تأمين مصادر دخل رئيسة للقوات المسلحة جهاز الخدمة المدنية بشكل عام والسيطرة على بعض الخدمات والبنية الأساسية والأشغال العامة والبرامج المتعلقة بالأراضي (يتخذ الكثير منها حاليا شكل شركات تجارية مملوكة للدولة)، والسيطرة الحصرية على المشروعات الاقتصادية المملوكة للمؤسسة العسكرية[3].

الواقع أن مدى توغل الجيش المصري في الاقتصاد خضع لجدل كبير بين الباحثين والناشطين السياسيين، فبينما عد باحثون حصة الجيش في الاقتصاد تصل إلى الثلث، قائلين إنه يمثل إمبراطورية اقتصادية أو اقتصادا موازيا رأي اقتصاديون آخرون أن الأصول الاقتصادية للجيش لا تتعدى 10 في المئة[4]، والمشكلة هي في أنه لا

---

[1]- Bhargava, R, Political Searharism : **Why ti is Needed Whatcan de Learnt its Indian, Verxon In G.B, Levey and T Modood, (Eds), Seailarism, Religion and Multicutional**, citi enship, Combudge university paris.2012.

[2]– إسماعيل محمد حافظ، **أمن مصر القومية في عصر التحديات**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2011.

[3]– يزيد صانع، **وقوف الدولة جمهورية الضباط في مصر، أوراق كارنيغي**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أوت 2012، ص 11.

[4]– جاسم لطيف السعدي رواء، الإسلام السياسي **:حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي.**(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلو السياسية، كلية الآداب والعلو، جامعة الشرق الاوسط ،عمان،2010).

يمكن القطع بقيمة الأصول الاقتصادية للجيش، لأن ميزانيته ومشروعاته وصناعاته واستثماراته تحاط بسرية بالغة، ولا تخضع لرقابة السلطة التشريعية أو لتدقيق الجهاز المحاسبي للدولة.

تشمل الأصول الاقتصادية للجيش المصري معامل التصنيع الحربي التي تتبع وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع، ومصانع لتصنيع السلع المدنية، مثل تجميع الغسالات والتلفزيونات والسيارات وصناعة الأثاث... الخ، ويجوز الجيش أيضا مشروعات في قطاعات مختلفة، من النقل البحري إلى النفط والغاز والطاقة المتجددة، فضلا عن مشروعات التطوير العقاري، مصل تشييد المدن الإسكانية والمنتجعات والفنادق، ومشروعات استصلاح الأراضي واستزراعها، ومشروعات البنية التحتية، مثل شق الطرقات وإقامة الجسور. كما يشرف الجيش على عدد من الشركات التابعة للشركات القابضة المملوكة للدولة، ويملك أسهما في مشروعات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى أنه يدخل في شراكات مع شركات أجنبية[1]. ومن مظاهر القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية أنها لما كانت تدير البلاد في عقب إطاحة مبارك، منحت البنك المركزي مليار دولار أمريكي من عائد مشروعاتها الإنتاجية لدعم احتياطي البلد من النقد الأجنبي الذي شهد تدهورا خطرا في أثناء فترة حكم المجلس العسكري[2].

بينما اعتبر الباحث سبرنغبورغ أن تضخم المصالح الاقتصادية للجيش وسيطرته على اقتصاد البلاد جعله أقرب إلى الشركة العسكرية[3] Military inc، نجد يزيد صايغ يسمي تغلغل الضباط في أعماق أجهزة الدولة واقتصادها منذ عام 1991 "جمهورية الضباط" التي اعتبرها شكلا مسخا من المجتمع العسكري الذي قام في

[1]- عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991– 2006**، مذكرة مقدمة لنيل **درجة الماجستير** في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة الحاج لخضر 2008/2007

[2]- جهاد عودة، حافظ أبو سدة، **الانتخابات البرلمانية المجزية2000:المسار معضلاته و توصيات مستقبل مصر**، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا 2001 ص18.

[3]- توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 856.

عهد عبد الناصر[1]. لكن بخلاف عهد الناصر، لم تمارس القوات المسلحة سلطة مباشرة على مجلس الوزراء، بل تغلغلت في الأجهزة البيروقراطية للدولة المصرية، وتركز التغلغل البيروقراطي بشكل خاص على هيئات رقابية وإدارية منتقاة، وعلى الحكم المحلي، وعلى الأجهزة الأمنية ولو بطريقة يشوبها التوتر أحيانا[2]. وارتفع عدد العسكريين الذين يشغلون وظائف مدنية في عهد مبارك حتى وصل إلى عشرين ضعفا عما كان عليه في عصر السادات[3].

يرفض حازم قنديل أطروحة الامتيازات الاقتصادية والوظيفية للعسكر في عهد مبارك، ويصف تلك الأطروحة بـ "الخرافة"[4]. ويعتقد أن الامبراطورية الاقتصادية المزعومة للجيش هي أقل تواضعا مما يطرح. إذ أجمعت تقارير متعاقبة للجهاز المركزي للمحاسبات على أن المشروعات الاقتصادية التي يديرها الجيش لا تدر فائضا يذكر، كما ان حجم النشاط الاقتصادي للجيش أخذ في التقلص منذ 1989 تماشيا مع برنامج الخصخصة الذي بدئ بتطبيقه بعد ذلك بعامين. ويدلل قنديل على رأيه بامتعاض القيادة العسكرية من سياسة التحرير الاقتصادي والتنامي السريع لدور القطاع الخاص، وإجماعها على ضرورة منع ممثل الليبرالية الاقتصادية الأول في مصر (جمال مبارك) من الانفراد بالحكم. بل إن قنديل يرد صحة مقولة زيادة معدل الإنفاق العسكري في عهد مبارك، موضحا أن الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجع من 19.5 في المئة في عام 1980 إلى 2.2 في المئة في عام 2010، وهذا أقل مستوى في تاريخ مصر الحديث. وبناء

[1]- عبادة كحيلة وآخرون، **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2013، ص ص 303-302.

[2]- حماد عودة، تجار البرعي، حافظ أبو سدة، **الانتخابات البرلمانية المجزية**، 2000: المسار وتوصيات مستقبل مصر، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2001، ص 18.

[3]- عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 727.

[4]- حازم قنديل، **العودة إلى ظهر الحصان: بين ثورتين في بهجت قرني (استشراق وتحرير)**، الربيع العربي في مصر، الثورة وما بعدها بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1012، ص 225.

عليه، بدلا من صورة الجيش الذي يتقلب في نعيم النظام نجد صورة مقابلة تماما لمؤسسة تعمل جاهدة على موازنة النفقات والإيرادات حيث لا تضطر يوما إلى خفض مرتبات أعضائها.

على الرغم من طرح قنديل هذا، المناقض لرأي الجمهرة من الباحثين، فإنه لا ينفي نجاح نظام مبارك في شراء قادة الجيش بالمنح والعطايا، فقنديل يفرق بين فساد القادة والكتلة الحرجة من أعضاء المؤسسة العسكرية التي عانت الأمرين منذ نهاية السبعينيات. لذا، هو يعتقد ان الكتلة الحرجة هذه التي كانت رافضة وضع الجيش هي التي أقنعت المشير حسين طنطاوي بعدئذ بترجيح ولائه العسكري على ولائه السياسي، بالانحياز إلى ثورة 25 يناير 2011 الشعبية التي رأت تلك الكتلة أنها توفر للجيش فرصة لاسترداد مكانته[1].

ثانيا: السمات العامة لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر

ظل النفوذ السياسي للعسكر السمة الرئيسة منذ ثورة 1952، حيث كان جميع رؤساء الجمهورية المصرية ضباطا في الجيش، ويظهر من تتبع دور الجيش في الجمهورية أن ذلك الدور تفاوت من الحكم الفعلي والهيمنة على السياسة في عهد عبد الناصر، إلى تنحيته سياسيا وتراجع نفوذه مع بقاء رأس النظام من العسكر، كما في عهدي السادات ومبارك إلى حد ما، أي إن مصر منذ ثورة جويلية (1952) لم تعرف حكما مدنيا حقيقيا، فالأنظمة كلها بعد ذلك كانت بشكل أساس "بريتورية"، أي "أنظمة يكون الضباط فيها أطرافا رئيسيين أو مهيمنين عبر ممارسة حكمهم الفعلي أو من خلال تهديدهم باستخدام القوة"، وبالاستفادة من الإطار التحليلي الذي وضعه نورلينغر (المشار إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة)، يمكن القول إن النظام البريتوري المصري رواح في عهد عبد الناصر بين الأنموذج "الوصي" (في الخمسينيات) والأنموذج "الحاكم" (في معظم الستينات)، أما في عهد السادات فعاد إلى أنموذج "الوصي"، في حين أنه في عهد مبارك صار أقرب إلى أنموذج "الحكم".

[1] -Beattie, «Egypt: **Thirty-Five Years of Praetorian Politcs**,» p. 205

للمقارنة يرى هيليل فريش أن القوات المسلحة في مصر، طوال تلك الحقبة التاريخية، اضطلعت بدور الوصي، على نحو يشبه الأنموذج التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002 الذي لم يقم الجيش فيه بحماية الدولة من الأعداء الخارجيين، بل حافظ على النظام داخليا أيضا[1].

يلاحظ أن المؤسسة العسكرية كانت تستمد أهميتها وشرعيتها الداخلية في عهد عبد الناصر من دورين: دورها في التغير الاجتماعي، ودورها في الحرب ضد إسرائيل، وفي عهد السادات تلاشى الدور الأول بفعل التوجهات الأيديولوجية لنظام السادات، كما تراجع الدور الثاني بعد توقيع معاهدة السام المصرية–الإسرائيلية 1979، وأصبح دورها ينحصر في حماية النظام الأخير، وهو الدور الذي استمر في عهد مبارك.

هذا من ناحية، اما من ناحية ثانية فما يلاحظ أن النظام البريتوري في مصر إما جاء إلى السلطة بفعل تفسخ مؤسسات الدولة وفسادها إلى جانب ترهل الأحزاب والقوى السياسية (كما كان الحال قبل ثورة 23 يوليو)، وإما أنه عمل على تفويض الأحزاب والقوى السياسية (كما في العهود الثلاثة)، الأمر الذي أدى إلى ضعف التنظيمات السياسية في مصر وهشاشتها (ربما باستثناء جماعة الإخوان المسلمين)، إضافة إلى أن مؤسسات الدولة المصرية نفسها أخذت في التراجع منذ أواخر عهد الرئيس السادات، إلى حد انطبق عليها وصف "الدولة الرخوة" في أواخر عهد مبارك[2]، وذلك كله دفع إلى أن تغدو المؤسسة العسكرية المؤسسة الوحيدة التي تتسم بالفاعلية والقدرة التنظيمية، فكرست الصورة في أذهان المصريين.

[1] - Hillel Frish, « **The Egyptian Army and Egupt's Spring**», journal of strategic Studies, vol 36, no, 2, 2013, p180

[2]- مصطلح الدول الرخوة (Soft State) صكة عالم الاقتصاد السويدي غونار ميردال، في كتابه الدراما الاسيوية: بحيث في أسباب فقر الأمم الصادر في عام 1968، ويقصد به الدولة التي وإن كانت توجد فيها قوانين إلا أن قوانينها لا تطبق بسبب انتشار الفساد وعدم احترام القانون، فتؤول إلى العجز وانحطاط مؤسساتها، وأول من أسقط هذا المفهوم على مصر الكاتب جلال أمين في كتابه الدولة الرخوة في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1993).

المطلب الثاني: عوامل ومحفزات تدخل العسكريين في السياسة

بداية يجب علينا أن نسلم بانه لفهم أسباب تدخل الجيش في السياسة حرى بنا أن نفهم طبيعة وجذور المؤسسة العسكرية في حد ذاتها، وفي أي كيان سياسي كان تاريخيا ، وان نتعرف على كيفية بنائه، نتحدث هنا عن الإدارة والتنظيم والاحتراف، أم مجرد ميليشيات ومرتزقة غير نظامية لأنه من الصعوبة بمكان ان ندرس ظاهرة دون الغوص في حيثياتها، ومن أبرز الأسباب نذكر:

- تتميز التنظيمات العسكرية بالصرامة الإدارية، والتنظيم الهبراركي والانضباط في التسيير إلى حد أكبر منه لدى النظام السياسي ومختلف مؤسسات الدولة الأخرى، وما ينتج تسيبا إلى الفساد السياسي أحيانا والمساومات بعيدا عن أداءات المصلحة العامة، وهو ما يترتب عنه غياب ثقة النخب العسكرية في السلطة السياسية.[1]
- الأخلاقيات العسكرية: في ظل الدور السلبي للقيادات السياسية وتنامي ظواهر الفساد والركود الإداري والبيرقراطية في دول العالم الثالث، تتصاعد وتيرة قبول دور العسكريين في المجتمع، ويزداد تأييدا من طرف الرأي العام نظرا لانضباطهم واحترافيتهم وأخلاقهم.
- الاحترافية العسكرية: على النقيض م نصامويل هنتنغتون samuel hantington يرى صامويل فينر samuel finer ان هذا العامل احد محفزات تدخل العسكر في السياسة، وهو ما يؤدي إلى تعزيز انتمائهم المهني ومصالحهم المشتركة المتمثلة في الحفاظ على مستوى عال من الإنفاق العسكري والتسليح والتدريب ، واستقلالية تنظيمية ومكانة اجتماعية متميزة.[2]

[1] عبد الفتاح بشير، **الجيش في الجدل الدستوري المصري** من الموقع :
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/8b029a98-c680-4c92-b8d5-b709f0170ac7

[2] Samuel e.finer.Op.cit.pp 80.81

- العقيدة السياسية للعسكر: مثلما تترسخ لدى الجيوش العقيدة الأمنية والعسكرية، تتمركز العقيدة السياسية حول حدود معرفة أدوارهم السياسية والحقوق المدنية حال التدخل لفض صراع سياسي، او إلغاء انتخابات او منع المعارضة من استلام السلطة، بل القضاء عليها نهائيا،[1] وعادة ما يوظف العسكريون شعارات مثل: حماية الديمقراطية لتبرير تدخلهم السياسي والتغلب على أزمة الشرعية لأنهم غير منتخبين.[2]

- الانتماء الاجتماعي العسكريين: فمع زوال الاستعمار وتفشي الصراع على السلطة بين الجماعات الإثنية المختلفة، التي اعتبرت كل منها ان لها الحق في السيطرة على الحكم دورها في مواجهة الاحتلال، أصبحت الانتماءات الفرعية ودون الوطنية تعلو على الانتماء الوطني، ولذلك تعمل الجماعات الإثنية الأخرى على الانقلابات للوصول للسلطة مستخدمة أبناءها الموجودين داخل المؤسسة العسكرية مثل:

انقلاب عايدي امين في اوغندا عام 1971، وانقلاب الدرج في إثيوبيا عام 1974، وبذلك تكمن المشكلة في ضعف الشعور بالتضامن القومي،[3] وهكذا يكون تدخل العسكريين في السياسة من هذا المنطلق لحماية مصالحهم الطبقية وتوزيع الموارد البشرية في المجتمع، كما يمكن اعتبار ان هذه الانقسامات في حد ذاتها لا تعد محركا للانقلابات العسكرية، ولكن تأسيس هذه الانقسامات هو العامل المحفز لها.

ففي الدول الديمقراطية، يتم انتقال السلطة من خلال عملية سياسية حيث تتم من خلال انتخابات دورية يمتلك فيها المواطن حرية الاختيار، اما في دول العالم الثالث فلا يحدث ذلك، حيث تكون الطريقة الوحيدة لتنحية الحاكم هي تدخل المؤسسة العسكرية.[4]

---

[1] شهاب الدين احمد، **الاقتصاد المدني للجيش المصري من عهد عبد الناصر الى ما بعد بعد ثورة 25 يناير.** ، **الحوار المتمدن**، العدد3628 2012، من الموقع :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293966

[2] Nilufer narli, **civil-military relations in turkey**, turkish studies, vol.1.no.1 (2000), pp.114.117

[3] أميرة عبد الحليم، **الحكم في افريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي**، مجلة الديمقراطية، ع20(2012/05/12)، ص ص 1-7

[4] محمد مرتضي مرجع سابق، http://democraticac.de/?p=26247

إن كلا من: تصاعد نفوذ العسكريين سياسيا وتدخلهم المستمر في صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكذا اعتماد السياسيين على الأداة العسكرية لتحقيق أهدافهم، وتفاقم حدة الأزمات الداخلية السياسية والاقتصادية، وتنامي التهديدات الخارجية ، وتآكل الشرعية السياسية للنظام الحاكم برفض الشعب للسلطة القائمة، تشكل عوامل فاعلة في تصاعد نفوذ العسكريين سياسيا.[1]

المطلب الثالث: أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

اختلف الباحثون حول أنماط تدخل العسكر في السياسة، فرغم تقارب الأسباب التي تؤدي إلى ذلك فإن الأنواع تختلف، ويمكن الإشارة إلى أنماط باحثين وهما على التوالي: هنتنغتون وفينر، حيث يركز الأول على:

- الشكل البريتوري، والنمط الديمقراطي: فالشكل البريتوري يشير إلى حالة تتميز بضعف الهياكل والمؤسسات السياسية في الدول، وغياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية او النظام السياسي ككل، مما يتيح الفرصة للعسكريين بالتدخل وتعظيم دورهم السياسي،[2] ومن بين أهم أسباب ظهوره نجد ضعف الأحزاب السياسية وغياب المعارضة الفعالة منها، تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتفشي الفساد الإداري.

أما النمط الديمقراطي القائم على الفصل بين اختصاصات العسكر والسياسيين وتطبيق مبادئ السيطرة المدنية والاحتراف، فتمثل الدول الغربية الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة النموذج الواضح له، وبإلقاء نظرة فاحصة على هذه الدول يتبين لنا أنها تشهد تدخلا واضحا ونفوذا متزايدا من قبل القوات المسلحة في السلطة السياسية بصورة بمباشرة أو عبر ممثليها أو حلفائها في المجتمع الصناعي الحربي الذي يحتل مرتبة الصدارة في توجيه الاستراتيجية العالمية لهذه الدول، فالولايات المتحدة الأمريكية مثال واضح على تعاظم دور ونفوذ

[1] اميرة عبد الحليم ،مرجع نفسه، ص ص 41-44

[2] محمد مرتضي، مرجع سابق http://democraticac.de/?p=26247

المجتمع الصناعي الحربي في تعزيز اتجاه إدارة الأمريكية لضمان التفوق العسكري المطلق الولايات المتحدة، وفرض الهيمنة على العالم.[1]

- أما فينر s.finer فيتناول أربعة مستويات للتدخل السياسي للجيش، ألا وهي:

– توجيه عملية صنع القرار: بالتأثير على النظام السياسي والضغط عليه من خلال آليات دستورية، للوصول إلى اهداف مثل زيادة الميزانية العسكرية.

– الابتزاز: يكون بالتهديد لأجل الوصول إلى الأهداف المرسومة.

– تنحية أو عزل النخب السياسية: ويكون بإحلال نظام محل آخر عجز عن تحقيق مطالبه، أو الامتناع عن حمايته حال عصيان مدني.

– الانقلاب العسكري: وهو الإطاحة بالحكم المدني القائم، وتولي الجيش الحكم مباشرة، ويهدف إما إلى وقف العملية السياسية وحماية النظام القائم من عدم الاستقرار السياسي، وحماية امتيازات الجيش نفسه، أو اعتراضا على وصول قوى سياسية رادكالية غير مرغوب فيها، على غرار ما حدث في الجزائر عام 1991، أو إصلاحا بإعادة تشكيل المجتمع والدولة.[2]

من خلال ما سبق من رصد وتحليل للتطور التنظيري للعلاقات المدنية العسكرية يمكننا ان نقر من جهة بانه هناك اختلاف محوري بين الدول الغربية التي ترسخت بها العملية الديمقراطية خاصة بعد الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي ونخص بالذكر التجربة البرتغالية الفريدة من نوعها، وكذا التجربة الاسبانية، ودول العالم الثالث التي ما فتأت تتلخص من متاهات الاستعمار فأضحت أمام محك الانتقال الديمقراطي.

[1] خليفة سنهوري، **للجيش والسياسة والسلطة في افريقيا** http://democraticac.de/?p=26247 ، (2011/04/18)

[2] بشارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29

الجدول رقم 01: المجالات الثلاثة للعلاقات المدنية–العسكرية المتبادلة

إدارة ذاتية عسكرية مهنية	مجال تفاوض	مسؤولية مدنية
تركيبة القوة	رسم وصياغة نظرية الأمن	تحديد غايات سياسية
تدريبات	بناء القوة	تخصيص طاقات قومية
تكتيك	سياسة التجنيد	إعلان الحرب
تصنيف وتأطير الطاقة البشرية	تعيينات في مناصب رفيعة	وقف الأعمال العدائية
ترقية ضباط صغار وضباط في منتصف الحياة العسكرية	شروط الخدمة	الاستراتيجية النووية
إدارة جهاز الفضاء العسكري	أبحاث ودراسات أمنية	تعيين رئيس الأركان

المصدر: ستيوارت كوهين، مرجع سبق ذكره، ص 40

عموما يمكن القول أن العلاقات المدنية–العسكرية هي: العلاقات بين الفواعل السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية، وتتمحور هذه العلاقات في سلطة اتخاذ القرارات في المجالين المدني والعسكري، وتتفاوت هذه العلاقات من دولة إلى أخرى ويمكن حصرها في ثلاثة أنماط كما يوضحها الجدول رقم 02، كما يمكن الاستنتاج أن هناك شبه إجماع في جميع الدراسات التي سيطرة الجيش على الدولة، وتبقي المشكلة التي تدرس هو كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش والحفاظ عليها.

الجدول رقم 02: أنماط العلاقات المدنية–العسكرية

السيطرة المدنية	السيطرة العسكرية	التوافق بين الطرفين
سلطة اتخاذ القرارات السياسية	سلطة اتخاذ القرارات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر	اتخاذ القرارات في قضايا الأمن القومي
سلطة اتخاذ القرارات العسكرية	إدارة الحياة العسكرية	تنظيم الحياة العسكرية

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل:

تناولنا في بداية هذا الفصل موضوع العلاقات المدنية – العسكرية، من خلال تحديد مفهوم هذه العلاقات والتي تسير إلى علاقة الدولة بطبيعتها المدنية بالمؤسسة العسكرية في المجالات القانونية والسياسية والإدارية العسكرية، وذلك ما تم استنتاجه بعد دراسة التعاريف التي قدمها الباحثين في هذا الصدد، ثم بعد التطرق إلى نماذج العلاقات المدنية العسكرية ويبين بانها تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا الاختلاف يعود غالبا إلى طبيعة الأنظمة السياسية ، وبعد تعرضنا للنظريات التقليدية والحديثة التي حاولت دراسة هذا الموضوع، وجدنا أن كل من دراسات الباحث "صامويل هنتجتون" وموريس جانونيز: تمثل أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية وتؤكد دراستهم على مبدأ الاحتراف العسكرية وعدم تدخل في الحياة السياسية.

الفصل الثاني

المؤسسة العسكرية

والحراك الشعبي في مصر

تمهيد:

لقد مرت علاقة المؤسسة العسكرية المصرية بالسلطة السياسية منذ تم اعلان قيام الجمهورية المصرية 1953 بعدة مراحل فقد سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي بكل مؤسساته وانخراط أعضائها في الحياة المدنية بعد اسقاط النظام الملكي غير ان هزيمة الجيش المصري في 67 بسبب انهماكه في الحياة السياسية كان لها تأثير على إعادة صياغة العلاقات المدنية-العسكرية و التوجه نحو تحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و في المرحلة التالية شهدت العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس مبارك بروز دور جديد و بعد الدور الاقتصادي من خلال السماح لهذه المؤسسة بتوسيع مهمتها لتشمل نشاطات غير عسكرية .

ليمهد الحراك الشعبي الذي شهدته مصر مطلع العام 2011 الطريق امام المؤسسة العسكرية العودة الى الواجهة السياسية و تولي إدارة شؤون البلاد بعد تسليم السلطة الى المجلس العسكري عقب تنحي مبارك و لتدخل العلاقات المدنية-العسكرية مرحلة جديدة و تتناول الدراسة في هذا الفصل قيام الجمهورية المصرية من 1953 إلى غاية 2011 لنمر بعد ذلك الى دراسة الحراك الشعبي الذي شهدته مصر في العام 2011 بعد خروج الملايين من الشعب المصري في مظاهرات حاشدة ضد نظام حسني مبارك و كذا التطرق الى مرحلة رئاسة محمد

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية والثورة بين 25 جانفي و 3 جويلية:

ساهمت عوامل عدة في اندلاع ثورة 25 جانفي 2011، من أهمها طغيان الدولة أجهزة الشرطة والأمن، لا في التعامل مع القوى والناشطين السياسيين فحسب، بل في التنكيل بالناس والمواطنين العاديين أيضا. وترافق هذا مع تراجع دور الدولة الاجتماعي وترهل أجهزتها البيروقراطية وضعف القانون وانتشار الفساد، فضلا عن تراجع المكانة الإقليمية للدولة، إلى جانب انسداد أفق الإصلاح السياسي (وكان أبرز تجلياته عملية التزوير الواسعة للانتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر 2010)، وسير النظام في عملية التوريث لجمال مبارك. أدت هذه العوامل كلها إلى تزايد معارضة القوى السياسية والناشطين المدنيين للنظام، فضلا عن تصاعد الاحتقان في أوساط عموم الناس، لذا نجد في الأعوام الأخيرة، ولا سيما منذ عام 2005، حصول تنام هائل في حركة المعارضة السياسية والاحتجاجات المدنية والعمالية. لكن تلك العوامل لم تكن لتشعل ثورة 25 جانفي لولا عامل الشرارة التي أشعلت برميل البارود: اندلاع الثورة التونسية وإطاحتها نظام زين العابدين بن علي في 17 جانفي 2011، فأمر التخلص السريع من بان علي في تونس جعل المتظاهرين انفسهم يفكرون: "إذا كان التغيير الجذري ممكنا في تونس، فربما يمكننا ان نفعل الشيء نفسه في مصر".

ليس من أغراض هذا البحث تحليل الثورة والتنقيب في أسبابه وعوامل نجاحها، فما يهمنا هنا موقف الجيش من الثورة وتشريح الأسباب ومعطيات مواقفه ورؤيته للمرحلة الانتقالية ودوره فيها.

المطلب الأول: أسباب موقف الجيش من الثورة ودوافعه

من المهم الإشارة إلى أربع نقاط مهمة كان لها أثر واضح في تحديد موقف الجيش المصري من الثورة، كالآتي:

الأولى: أن الثورة، ولا سيما في اليوم الذي اختياره الناشطون المدنيون لانطلاقتها (25 جانفي الذي يصادف عيد الشرطة، واختير احتجاجا على ممارسات الشرطة القمعية)، كانت تمثل احتجاجا على توحش أجهزة الشرطة والأمن وتنكيلها بالناس والناشطين المدنيين والسياسيين ...الخ. وإذا علمنا أن نظام مبارك اعتمد على سلطة الأمن في حكمه، إلى درجة تضخم عدد منتسبي هذه الأجهزة إلى حد فاق عدد أفراد الجيش[1]، فإن الجيش – في الحد الأدنى– لم يشعر ان تلك النظام لقمع الشعب أو المعارضة، على الرغم من كونه حاميا أخيرا للنظام.

الثانية: أن الجيش لم يكن –في ما يبدو– مؤيدا مشروع توريث نجل مبارك لسببين: ان التوريث يمثل خروجا على المبدأ الذي سارت عليه الجمهورية منذ 23 يوليو، وهي أن يكون حاكمها ذا خلفية عسكرية، والسبب الثاني أن الجيش كان يرى في بروز جمال وجماعته الاقتصادية "النيوليبرالية" تهديدا لامتيازاته و "للدعامات الرئيسة للنظام الاجتماعي –السياسي الذي تأسس في مطلع الخمسينيات، والذي اعتمد على السيطرة العسكرية على الجوانب الرئيسة للاقتصاد وبيروقراطية الدولة ". وبناء عليه، فإن الجيش قدر– في الأيام من الثورة على الأقل– أن تلك الاحتجاجات ربما تتوقف عند إسقاط مبدأ التوريث، وهذه نتيجة يستحسنها.

الثالثة: إن الثورة، ولا سيما منذ "جمعة الغضب" في 28 جانفي، بدأت تتصف بالشعبية من حيث العدد الكبير للمشاركين فيها، والذي قدر بالملايين في أغلبية محافظات مصر، ومن حيث استقطابها فئات الشعب

[1]– عبد الرحمان عمرو، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012.

وقطاعاته وطبقاته المختلفة، فضلا عن انها كانت بلا رأس، فلم تخضع لتحكم قوى سياسية معينة. ولا ننسى طبعا أثر حفاظ الثورة على سلميتها وعدم لجوئها إلى العنف.

الرابعة: تتصل بتأثير الموقف الذي اتخذه الجيش التونسي من الثورة في بلاده، فالجيش هناك لم يمتنع عن قمع الثورة فحسب، بل حمى المحتجين والمتظاهرين من قمع الأجهزة الأمنية أيضا، وتصرف كجيش وطني غير خاضع لسلطة النظام، الأمر الذي ساهم في إطاحة زين العابدين بن علي بسرعة. وسلوك الجيش التونسي هذا أكسبه تقدير الشعب التونسي والشعوب العربية أيضا، وهذا -في ظني- جعل الجيش المصري في تعامله مع الثورة المصرية مقيدا بالمثال الذي صنعه الجيش التونسي، خصوصا أن الجيش المصري أسير صورته الوطنية التاريخية.

نتيجة العوامل الأربعة الرئيسة السابقة، إضافة إلى عوامل أخرى، اتخذ الجيش المصري من الثورة موقف الحياد، ورفض استخدام العنف ضد المدنيين، ولا سيما بعد أن استدعاء مبارك في 28 جانفي لإعادة فرض الامن بعد فشل قوى الأمن في هذه المهمة، إلا أن الجيش أحجم عن إطلاق النار على المتظاهرين. ولما تأكد له فشل الشرطة والمباحث و"بلطجية" النظام في قمع الثورة، منذ "موقعة الجمل" في 2 فيفيري، أقر بشرعية مطالب الثورة وأبدى "استعداده للتضحية بالأسرة الحاكمة لإنقاذ النظام". وبإعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 10 فيفري أنه في "حالة انعقاد دائم لحماية الشعب" (ومن دون رئيس الجمهورية الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة) تأكد بذلك أن الجيش تخلى عن الرئيس، فاضطر مبارك إلى التنحي عن السلطة في اليوم التالي 11 فيفري. وعلى الرغم من أن الجيش فرض على مبارك التنحي، فإن الأخير سلم السلطة إلى المؤسسة العسكرية، وهذا التصرف غير الدستوري ينبئ بطبيعة العلاقة بين السلطة والجيش في مصر الجمهورية.

السؤال الذي يطرح: ما الذي جعل المؤسسة العسكرية تنقلب على مبارك؟

الحقيقة أن ثمة باحثين يفسرون موقف الجيش المنقلب على مبارك بأنه لم يكن إلا "مؤامرة على الثورة هدفها إبعاد عناصر النظام التي ثبت فشلها، من أجل الحفاظ على النظام ككل"[1]. ويرى يزيد صايغ ان الجيش تصرف على نحو استباقي بإزاحته الرئيس، "لكي يجهض حصول تغيير ثوري أعمق"، لكنه يضيف أمرا آخر هو حرص الجيش على أن "يحمي نفسه"[2]. ويشير صايغ تحديدا إلى رغبة قادة المؤسسة العسكرية في الحفاظ على مصالحهم كنخبة، ويلفت إلى أن المشير محمد حسين طنطاوي، إلى جانب كبار مساعديه، بقي في منصبه فترة طويلة وتجاوز سن التقاعد الرسمي المحدد لكبار الضباط نتيجة ولائهم السياسي لمبارك -لا لكفاءتهم العسكرية- ودورهم في حماية النظام المحسوبية الذي أقامه مبارك والاستفادة منه[3].

أما باحثون آخرون فيؤولون الجيش ذاك بدافع الحرص على مصالح المؤسسة العسكرية ككل. فمع أن المشير طنطاوي وغيره من كبار الضباط كانوا موالين لمبارك أعواما عدة، لكن "العلاقة بين الرئيس والجيش ساءت تدريجيا"[4]، بسبب اعتماد مبارك على أجهزة الأمن التي تمتعت بامتيازات كبيرة وتزايد قوة المصالح التجارية الخاصة على حساب مصالح الجيش الاقتصادية، وبروز طموحات جمال مبارك الرئاسية. وفي السياق نفسه يرى حازم قنديل أن موقف الجيش يعزى إلى شعوره أن بقاء نظام مبارك "بات يهدد مصالح الجيش وقدرته على حماية أمن الدولة[5]". كما ان هناك من يحيل موقف الجيش إلى دافع وطني صرف، حين تدخل الجيش لعزل مبارك بعد أن

---

[1] - Dexler filkins, The deep 99 state, the new yorker, march 12, 2012.

[2]- طارق عبد الجليل، **العسكر واليستور تركيا**: ط2، مصر، دار النهضة، مصر للنشر 2013.

[3]- لويسي، جارد نر، **مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك**، ترجمة: فاطمة نص، مصر، مكتبة الأسرة، 2013.

[4] - Mark Landler, **Clintion Calls for or Derly Transition to Greater Ereedom in egupt**, new york Times januray, 31, 2011, p 100

[5]- نصر الدين إبراهيم وآخرون، **حالة الأمة العربية 2015/2014**، الإعصار: من تغير النظم إلى نوكيك الدول، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2015، ص 210.

"شعر أن البلاد لا تستطيع تحمل المزيد من الاضطرابات التي عانت منها لمدة ثمانية عشر يوما"، خصوصا أنه منح مبارك فرصة لإصلاح الوضع المتردي، لكنه لم يتمكن من ذلك.

لا يصلح أي تفسير من التفسيرات الثلاثة السابقة وحده لفهم موقف الجيش الأخير تجاه مبارك، بل إن التفسيرات الثلاثة مجتمعة تجسد الإجابة لذلك الموقف، فالعوامل المصلحية الفردية والمؤسسية والوطنية تضافرت كلها في دفع الجيش إلى إقصاء مبارك.

بمعزل عن دوافع الجيش العميقة في موقفه من النظام والثورة، لا شك في أن الجيش لم يكن مستعدا لتولي مسؤولية المرحلة الانتقالية التي أعقبت تنحي حسني مبارك، كما انه لم يكن يملك المؤهلات الكافية لإدارة تلك المرحلة، فضلا عن أن إدارته تمخضت عنها إشكاليات في رؤيته للنظام السياسي المقبل ودوره فيه، وطبيعة العلاقة العسكرية –المدنية[1].

المطلب الثاني: ملامح إدارة المجلس العسكري المرحلة الانتقالية

تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذي يعرف اختصارا باسم المجلس العسكري) السلطة التنفيذية والتشريعية بعد تنحي مبارك عن الرئاسة في فيفري 2011. "ورحب الكثير من عامة الاس بنقل السلطة إلى الجيش"[2]، فضلا عن القوى السياسية وقوى شباب الثورة، خصوصا ان موقف الجيش طوال أيام الثورة حشد له تأييدا شعبيا إيد واحدة". وكانت القوى السياسية والشبابية تأمل في أن تحمي الجيش الثورة، ويدير المرحلة الانتقالية على نحو يحقق مطالبها، ويسلم السلطة للمدنيين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

[1]– حازم قنديل، **العودة إلى ظهر الحصان**، الجيش بين الثورتين الربيع العربي في مصر، ص 217–247.

[2]– مسعود ناتاراجان، **التحول الديمقراطي والإطلاع الدستوري في مصر وأندونيسيا**، الربيع العربي في مصر، ص 229.

وجد المجلس الأعلى نفسه في مأزق جوهري، فهو مطالب من القوى السياسية والشبابية برعاية أهداف الثورة وتفكيك النظام السابق وتيسير التحول الديمقراطي، في حين أنه جزء من النظام السابق، و"ليس مستعدا لإجراء إعادة هيكلة شاملة للنظام السياسي الذي بناه الجيش في عام 1952، وبناه لمصلحته إلى حد بعيد"[1]، فضلا عن أنه قلقا على امتيازاته ونفوذه في المستقبل.

من المؤكد أن المجلس العسكري، عندما تسلم دفة الحكم، كان يفتقد رؤية سياسية بديلة لمستقبل مصر، و لم يكن يعي تماما الخريطة السياسية الداخلية ومشكلات البلد الاقتصادية والاجتماعية. كما لم يكن يتمتع بالخبرة الكافية لإدارة شؤون الحكم، لكن المؤكد أيضا أنه لم يظهر تصميما ولا جدية في تحقيق أهداف الثورة، وحاول طوال الوقت التملص من مطالبها. وبدا أن القرارات التي اتخذها في اتجاه تحقيق بعض أهداف الثورة ومبادئها كان يدفع إليها دفعا بعد خروج التظاهرات المنددة بسياساته.

مع ان المجلس حقق بعض مطالب الثورة بحل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم واعتقال رجالات النظام السابق، وفي مقدمهم مبارك ونجلاه جمال وعلاء، ووزير داخليته حبيب العادلي، وإخضاعهم جميعا للمحاكمة، فإنه لم يتجه إلى إلغاء قانون الطوارئ المفروض منذ 1981، ولا عمل على إيقاف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، والأهم أنه لم يسع إلى تفكيك جهاز الأمن سيء الصيت، بل إنه –للاعتبارات السابقة وخشيته من أخطار الفوضى والاضطرابات على كيان الدولة– اتجه إلى "التحالف مع جهاز الأمن"[2].

[1]– إبراهيم الهيصبي وآخرون، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية مصر**: مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، ص 135.

[2]– وكالة الأنباء الفرنسية القاهرة، **القضاء تحل حرب الحرية والعدالة التابع للإخوان**، الحياة الجديدة، يومية فلسينية، العدد 6734، 2018/03/10، ص 14.

يبدو أن الجيش افترض أنه بإسقاط مبارك حقق مجمل أهداف الثورة، فالجيش اعتبر الثورة حدثا (إطاحة الرئيس وبعض معاونيه)، لا عملية، بمعنى إجراء تحول كامل في النظام السياسي. ومنذ البداية، تحرك المجلس العسكري على افتراض أن الأهداف الرئيسة لعامة الشعب تتمثل في استعادة الاستقرار والأمن، وتسيير عجلة الاقتصاد والإنتاج، لذا نجده مال إلى اعتبار جميع من استمروا في الاحتجاج بعد سقوط مبارك، إما يخدمون مصالحهم الأنانية الضيقة وإما يخدمون مصالح قوى أجنبية[1].

إن اعتبار الجيش نفسه حاميا للاستقرار وحارسا للمصلحة الوطنية وأنه الوحيد المؤهل لقيادة البلاد في هذه المرحلة الصعبة، جعل المجلس العسكري يرى في الانتقادات الموجهة إلى أدائه[2] هجوما على آخر مؤسسة فاعلة في البلاد، الأمر الذي حداه إلى أن يتصرف بطريقة فظة مع الاحتجاجات في الشارع.

هكذا، لم يستطع الجيش المحافظة على نقاوة صورته ورصيد شعبيته لدى الشعب. ففي وقت امتنع فيه عن استخدام القوة ضد المتظاهرين إبان الثورة ضد نظام مبارك، نجده كشر عن أنيابه خلال أقل من شهر من إطاحة مبارك[3]، وسقط عدد من القتلى خلال المواجهات العنيفة بين الجيش والمتظاهرين خلال العام الأول للثورة، كما حصل في حوادث ماسبيرو 9 أكتوبر وحوادث مجلس شارع محمد محمود الأولى 19-25 نوفمبر وحوادث مجلس الوزراء 16 ديسمبر. وكان مشهد سجل إحدى المتظاهرات وتعريتها (التي أطلق عليها الناشطون لقب "ست

[1]- الجوادي محمد، **مذكرات الضباط في غير الحرب، عسكرة الحياة المدنية**، مصر، الهيئة المصرية العام للكتاب 2005، ص 100.

[2]- الشطي إسماعيل وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012.

[3]- يسين السيد، **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 2011، ص 111-113.

البنات" تكريما لها)، خلال حوادث مجلس الوزراء، أسوأ مشهد في تاريخ العسكر منذ بداية الثورة، وأصبح رمـــزا لقمع الجيش[1].

على الرغم من أن المجلس العسكري تعهد في اليوم الأول من تسلمه دفة الحكم أنه سيحكم الـــبلاد لفتـــرة مؤقتة، إلى حين تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة، فإنه سعى إلى تحصين مركزه وحماية نفوذه ومصالحه تحســـبا للمرحلة المقبلة. وبرز توجه المجلس هذا على نحو أوضح في ما سمي "وثيقة السلمي" المعلنة في 1 نـــوفمبر 2011، وهي وثيقة مبادئ أساسية للدستور صاغها علي السلمي، نائب رئيس الـــوزراء للشـــؤون السياســـية والتحـــول الديمقراطي في حكومة عصام شرف، وشملت منح صلاحيات للقوات المسلحة عدت "فوق الدستور"، ولا ســـيما بخصوص ميزانية الجيش واختصاصاته، إذ نصت المادة التاسعة من الوثيقة على أن "المجلس الأعلى للقوات المســـلحة يختص دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها علـــى ان يـــتم إدراجها رقما واحدا ضمن الميزانية العامة للدولة، كما يختص (المجلس) دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلـــق بالقوات المسلحة قبل إصداره". ورفض الوثيقة مختلف القوى السياسية والثورية التي نظمت "حشدا مليونيـــا" في ميدان التحرير في وسط القاهرة في 18 نوفمبر 2011 للتنديد بالوثيقة والمطالبة بإلغائها و "بإنهاء حكم المجلـــس العسكري وتحديد موعد لانتخابات الرئاسة وتسليم السلطة لحكومة مدنية في موعد أقصاه 30 أفريـــل 2012، ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين والإفراج عن النشطاء المعتقلين[2]. وبعد ان كان "الجيش والشعب يدا واحدة" إبان ثورة 25 جانفي، أصبح لافتا أنه منذ ذلك اليوم رفعت في ميادين الاحتجاجات وساحاتها شـــعارات مثـــل "يسقط يسقط حكم العسكر" و "الشعب يريد إسقاط حكم المشير".

[1]- بن ماثير يهودا، **العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل**، ترجمة: مصطفى الرز، القاهرة، مكتبة مديولي، 1996، ص 201.

[2]- مباركية منير، **المجتمع المدني والديمقراطية**، سطيف، منشورات الطن اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 96.

كان هناك رفض واسع من القوى السياسية والشبابية لوصاية المجلس العسكري على الثورة وإدارته المرحلة الانتقالية، كما كان لدى هذه القوى شكوك في شأن "جدية تسليم السلطة في مصر بشكل ديمقراطي". وعلى الرغم من أن المجلس العسكري نجح في إدارة "عمليتين سياسيتين كبيرتين كانتا عماد مؤسسة الثورة": الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية عام 2011 والانتخابات الرئاسية التي جرت في شهري ماي وجويلية 2012، "فقد كان المجلس يملك دوما الضغط على زر إعادة البدء إن لم يتفق مع النتائج"[1]. فقام المجلس بحل البرلمان (مجلس الشعب) بعد صدور حكم من المحكمة الدستورية يقضي بعدم دستورية القانون الانتخابي الذي انتخب على أساسه. و"تحسبا لفوز محمد مرسي"، مرشح جماعة الإخوان المسلمين، وبمنصب الرئاسة، أصدر المجلس قبيل إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، إعلانا دستوريا مكملا يعيطه الصلاحيات التشريعية المقررة للبرلمان، وحق تشكيل الجمعية الدستورية خلال أسبوع بالتعيين إن حال مانع دون استكمال جمعية كتابة الدستور. وليس هذا فحسب، بل إن المجلس "خص نفسه -بمقتضى الإعلان ذاته- بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد فترة خدمتهم، كما اشترط موافقة المجلس العسكري على قرار رئيس الجمهورية بإعلان الحرب، وأضاف أيضا شرط موافقة المجلس العسكري على قرار الرئيس باشتراك القوات المسلحة في مهمات حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية في الدولة في أوقات الاضطرابات"[2]، وكذلك منح الإعلان حق الضبطية القضائية (اعتقال المدنيين) للشرطة العسكرية، وهكذا مثل الإعلان "انقلابا عسكريا بصيغة قانونية". وهذا ما عبرت عنه القوى

[1]- عمر عاشور، «**هل سقط حكم العسكر في مصر؟**»، موقع الجزيرة نت، 15آب/أغسطس 2012 ،على الرابط:
: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/957c8dc6-687d-4188-b60c-> .c75e78dfdd3c>,retrieved onDecember 10, 2013

[2]- أحمد عبد ربه، «**العلاقات المدنية – العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية**» عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة2، العدد2 (خريف 2013)، ص 59.

السياسية والثورية في اجتماع فيرمونت في 22 جويلية 2012 بين محمد مرسي والقوى الوطنية. إذ أعلنت ان الإعلان "يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس (المقبل) صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية"[1].

يبدو أن هذا التصرف الاستباقي من الجيش لم يكن بسبب من الانتماء الإيديولوجي للرئيس المقبل فحسب، بل إلى عدم تقبل الجيش فكرة أن يكون الرئيس –الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة– مدنيا، فمنذ عام 1952 توسخت "سيكولوجية العسكريين الذين لم يعتادوا تلقي الأوامر من المدنيين"[2].

المطلب الثالث: مرحلة رئاسة محمد مرسي

بسبب سوء إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية وتورطه في قمع بعض التظاهرات وسفك دماء المحتجين، كما أشرنا م نقبل، تدنت شعبية المجلس، و"استترف رصيده" لدى فئات الشباب الثوري[3]. وبين استطلاع أجرته مؤسسة "غالوب الأمريكية"، وقبيل الانتخابات الرئاسية، أن أغلبية المصريين تؤيد إخراج الجيش من العملية السياسية[4].

مثل انتخاب محمد مرسي أول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث "فك الارتباط المزمن بين مؤسسة الرئاسة والجيش بعد تزاوج بلغ نحو ستة عقود اعتاد المصريون خلالها، بموجب الأعراف والتقاليد فقط، أن يكون الرئيس من المؤسسة العسكرية في غياب أي آلية ديمقراطية حقيقية لتداول السلطة"[5].

---

[1]– أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 159.

[2]– أحمد عبد الله، "**القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر**" الجيش والديمقراطية في مصر، القاهرة، سينا للنشر 1990، ص 25-26.

[3]– فكري، «المؤسسات الأمنية والحراك الثوري»، ص 56.

[4]–

Mohamed Younis, «Majority of Egyptians Want Military out of Politics,» Gallup, 22 June 2012: ,retrieved on January 10, 2014

[5]– بشير عبد الفتاح، "**بين جانفي 2011 وجويلية 2013، جيش مصر في قلب العاصمة**" أساسيات عربية، العدد 4 سبتمبر 2013، ص 79.

بعد انتخاب مرسي انحسر دور الجيش في الشارع، وتراجعت –من ثم – مظاهر الصدام المادي بالقوى الثورية. وإن توارى الجيش إلى خلفية المشهد السياسي، غير أنه ظل مؤثرا فيه. وتردد كلام كثير حينذاك عن أنه أحد أجهزة "الدولة العميقة". التي تسعى إلى إفشال حكم مرسي للبلاد.

استغل مرسي حادثة قتل جماعة إرهابية 16 عسكريا في 4 أوت 2012 في سيناء، وما اعقبها من إساءة الجيش إلى مركز الرئاسة، للتخلص من سلطة المجلس العسكري وإطاحة أبرز قادته، فأقال في البداية قائد الحرس الجمهوري ورئيس جهاز المخابرات العامة، ثم قام بتنحية رئيس المجلس العسكري ووزير الدفاع المشير طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، وعددا من أعضاء المجلس العسكري، وعين أصغر أعضاء المجلس سنا، اللواء عبد الفتاح السيسي رئيس المخابرات الحربية والاستطلاع وزيرا للدفاع (ورقاه إلى رتبة فريق أول). وكانت ثالثة الأثافي إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري في 17 جوان 2012، والذي "عد محددا لسلطات رئيس الجمهورية"[1]. ولا شك في أن قرارات مرسي كانت مفاجئة لكثير من المراقبين، و"ربما ظن الرئيس مرسي انه بذلك قد بدأ أولى خطواته على طريق إبعاد الجيش عن السياسة"[2].

سعيا من مرسي لتحقيق مدنية الدولة، انتقصت أغلب التعيينات الإدارية التي أجراها من "حصة" الجيش، حتى وصل الأمر به إلى أن يعين محافظا مدنيا لمحافظات كانت مخصصة تاريخيا للعسكريين، مثل السويس وشمال سيناء والاسماعيلية، لكن منعا لإثارة استياء المؤسسة العسكرية برمتها عمل مرسي على "تحصين امتيازات الجيش

[1]– «مصر: قرارات جمهورية بإقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان وإلغاء الاعلان الدستوري المكمل،» موقع «بي بي سي عربي»، 12 آب/أغسطس 2012، على الرابط:

: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/08/120812_egypt_mursi.shtml>> .retrieved onDecember 25, 2013

[2]– عبد الفتاح، «بين يناير 2011 ويوليو 2013 ..جيش مصر في قلب العاصفة،» ص 79.

وحماية موازنته من الرقابة البرلمانية، وتأصيل ذلك في الدستور"[1]. الذي أقر في عهده، على الرغم من ان الدستور عزل الجيش، في المقابل، عن الفضاء السياسي بتأكيده في "ديباجته" أن القوات المسلحة "مؤسسة وطنية محترفة محايدة، لا تتدخل في الشأن السياسي".

يبدو أن مرسي والإخوان المسلمين من خلفه، ظنوا أنهم حسموا بتلك التدابير مشكلة العلاقات المدنية – العسكرية، إلا أن الحوادث التي تلت أثبتت سذاجة هذا الظن[2]. فسرعان ما حصل تبدل في مكانة الجيش ودوره في المشهد السياسي وبحصول الاستقطاب الحاد الذي عرفته البلاد على خلفية الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في 22 نوفمبر 2012 والشقاق السياسي الذي أثاره إقرار الدستور الجديد الذي مرره الإخوان المسلمون، وهكذا "عاد الجيش المصري لاستعادة ما فقده من شعبية، من خلال محاولة تقديم نفسه طرفا راعيا للحوار في أزمة الإعلان الدستوري"[3].

مع تصاعد الاستقطاب وتوسع الهوة بين الطرفين المتصارعين، مرسي ومن خلفه الإخوان المسلمون، مقابل القوى الليبرالية واليسارية والثورية التي اصطفت ضمن ما سمي "جبهة الإنقاذ الوطني"، أصبح الجيش يعد نفسه "الحكم بين القوى المختلفة وأنه صاحب الكلمة الفصل"، كما "أدى الإعلام وبعض الشخصيات العامة دورا في استعادة الجيش مكانته من خلال ترسيخ فكرة أن الجيش هو منقذ البلاد من الحالة التي وصلت إليها"[4].

---

[1]- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع العسكري**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص 142.

[2]- ينقل الباحث التركي أحمد كورو عن أحد قادة الإخوان المسلمين السابقين قوله في كانون الثاني/يناير عام 2013 ،بنبرة فخر: «لقد استغرقكم [أي الأتراك] 20 سنة لحل مشكلة العلاقات المدنية العسكرية، ولكننا قمنا بذلك في سنتين». انظر:
Transition s'Egypt, «Kuru. T Ahmet Two Years Later:A TurkishPerspective,» Foreign Policy Trip Reports, no. 47 (29 January 2013)

[3]- شادية فتحي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره** ، ص 43.

[4]- أحمد أبو الغيظ، "**حول السياسة الخارجية المصرية ومؤسساتها**"، جريدة الشرق الأوسط

يجب الإشارة هنا إلى مسألة علاقة الجيش بالإخوان المسلمين والقوى السياسية الأخرى. فقد اعتبر المجلس العسكري نفسه الطرف الوحيد الذي يمتلك الخبرة والنضج والحكمة الضرورية لإدارة البلاد وحمايتها من التهديدات الخارجية والداخلية. وعلى النقيض من ذلك، ازدرى جميع الأحزاب السياسية، معتبرا مطالبها انانية وسلوكها يتسم بضيق الأفق. وربما شكل الإخوان المسلون استثناء من نوع ما، إذ تعامل معهم المجلس العسكري، ولا سيما في الأيام الأولى للفترة التي أعقبت إطاحة مبارك، بشيء من الاحترام والحذر، على اعتبار أنهم القوة السياسية الأكبر والأكثر انضباطا وتأثيرا[1].

في عقب إطاحة مبارك، كثر الحديث عن صفقة سرية، أو تسوية ضمنية على الأقل، بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين تكفل عدم دعم الإخوان المسلمين الاحتجاجات المضادة للمجلس العسكري وتأييدهم الخطة الانتقالية التي وضعها المجلس، والتي تقوم على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل صوغ الدستور، فأفضى هذا إلى إثارة سخط وعداوة معظم القوى السياسية الأخرى وقوى شباب الثورة.

يبدو ان مرد هذه التسوية، أو التفاهم الضمني بين الطرفين، كان التقاء المصالح، إذ حرص الإخوان على مساندة الجيش في فرض الاستقرار حتى يمكن نقل المصالح، غذ حرص الإخوان على مساندة الجيش في فرض الاستقرار حتى يمكن نقل السلطة إلى المدنيين بسرعة، الأمر الذي يعني إجراء الاستحقاقات الانتخابية التي سيحققون فيها مكاسب مهمة، في حين اعتبر الجيش أن إخراج الحزب الأكثر قوة وانضباطا من الشارع أولوية، وكذلك الحصول على موافقته على الخطة الانتقالية التي وضعها من أجل استعادة الاستقرار[2].

[1]- أحمد منصور بلقيس، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مصر، مكتبة مديولي، 2004.

[2]- أمين حلال، مصر والمصريون في عهد مبارك، 1981-2011، مصر، دار الشروق، 2011.

في أي حال ظهر أن التقاء المصالح بين الجيش والإخوان كان وقتيا وتكتيكيا، وأنه لا يمكن الطرفين التخلص من الهواجس التاريخية بينهما، وهذا ما يدلل عليه بيان المجلس العسكري في 25 مارس 2012، ردا على بيانين صدرا عن جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية للجماعة) يلمحان فيهما إلى تأثير المجلس العسكري في قرارات المحكمة الدستورية العليا، خصوصا قرار تأييد حل مجلس الشعب لمخالفته الدستور، حين هدد بيان المجلس جماعة الإخوان المسلمين بأن تعي دروس التاريخ "لتجنب تكرار أخطاء ماض لا نريد له ان يعود"، بحسب البيان[1].

ولا شك في أن مواقف المجلس العسكري تجاه الإخوان المسلمين التي اعتبرها الإخوان حرمانا لهم من فرصة تاريخية لحكم البلاد (رفض المجلس طلب حزب الحرية والعدالة إقالة حكومة كمال الجنزوري والاستعاضة عنها بحكومة يشكلها، على الرغم من فوزه بأغلبية أصوات مجلس الشعب، ودعم المجلس التحرك القضائي الذي استهدف حل مجلس الشعب) أفضت كلها إلى أن يعاود الإخوان النظر في موقفهم تجاه المجلس العسكري.

هكذا، سرعان ما دخل الطرفان في صراع مكتوم، وفي إثر انتخاب مرسي رئيسا أعاد المجلس العسكري اصطفافه بأن تحالف مع القوى المناوئة للإخوان المسلمين، ولا سيما جبهة الانقاذ الوطني التي وفرت غطاء مدنيا لتدخل الجيش في 3 جويلية.

[1]- انظر: «بعد بيانين شديدي اللهجة من الإخوان وحزب الحرية والعدالة :العسكري مهدد (إحدى القوى السياسية): نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ،» الشروق (القاهرة)، 25/3/2012 ،على الرابط:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?>cdate=25032012&id=4c513ba8-8c82-450d-9dfe-5ac41b3c841d>,retrieved on .December 15, 2013

المطلب الرابع: تدخل الجيش في 3 جويلية:

يمكن القول إن الجيش كان أحد أجهزة "الدولة العميقة" التي سعت إلى إفشال تجربة حكم الإخوان المسلمين للبلد . وحتى حين تدخل الجيش ووجه إنذارا، مدته 48 ساعة، إلى "جميع الأطراف" بعد ساعات من بدء التظاهرات المناوئة لمرسي وحكم الإخوان المسلمين، في 30 جوان، فإن الحقيقة هي أن الإنذار كان موجها إلى مرسي أكثر منه إلى القوى الأخرى للاستجابة لمطالب الحركة الاحتجاجية، وظهر جليا الاصطفاف السياسي للجيش في الاستقطاب السياسي الحاصل في البلاد[1].

أثارت التطورات السياسية بين 30 جوان وعزل الجيش مرسي في 3 جويلية جدلا واسعا، داخليا وخارجيا. فبينما رأت جماعة الإخوان المسلمين ومناصرو مرسي (الذين مثلهم لاحقا ما سمي "التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب") ما حدث في 3 جويلية "انقلاب على الشرعية" و"ثورة مضادة"، تراه القوى المناوئة "ثورة شعبية ثانية" أو "ثورة تصحيحية" و"إرادة شعبية، استخدمت أوليات ديمقراطية وساندتها القوات المسلحة باعتبارها أحد أعمدة الوطنية المصرية"[2].

الحقيقة أن مسألة النقاش في تدخل الجيش بعزل مرسي، هل هو شرعي، أم فاقد الشرعية، ام ينطبق عليه وصف "انقلاب عسكري"، كانت محل سجال نظري وسياسي في الفترة التي أعقبت الثالث من جويلية مباشرة، إلا أن هذه المسألة فقدت أهميتها مع ترسخ الحكم الجديد وتكشف الدور المهيمن للجيش فيه.

[1]- الجاري ستار جيار، **الموقف الأوربي من الثورات الشعبية مركز الدراسات الدولية**، بغداد، 2011، ص 90.

[2]- الباز محمد، **سقوط الأمة كيف إنهار مبارك ورجاله**، جنرالات وثوار الجيش والشعب من الوفاق إلى الصدام، مكتبة جريرة الورد، القاهرة، 2012، ص 54.

إن ما حدث في الثالث من جويلية "انقلاب عسكري" في عرف المبادئ والممارسات الديمقراطية. ومع ان وقوع الانقلاب ليس مستغربا، إلا أن اللافت أن الجماهير التي خرجت في 30 جويلية والقوى السياسية أيضا وفي مقدمها جبهة الإنقاذ الوطني، وكذلك القوى الشبابية، ممثلة أساسا بحركة 6 أفريل وحملة "تمرد"، هي التي دعت الجيش إلى "التدخل لحل الأزمة السياسية"[1]. وهنا تجلت المفارقة، فالجيش الذي كانت قوى الثورة من قبل تدعو إلى إسقاط حكمه، أصبح هو المخلص والمنفذ.

من المهم هنا تسليط الضوء على سلوك الجيش في التعامل مع المخالفين للرأي، إذ إن الجيش بالتحالف مع القوى الأمنية اتبع سياسة القمع والتنكيل بمؤيدي مرسي والإخوان المسلمين، كما ظهر في حادثة الحرس الجمهوري 8 جويلية 2013، وفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة 14 أوت 2013. وبينما سقط إبان فترة حكم المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية الأولى من فيفري 2011 حتى 30 جوان 2012 "433" قتيلا، وفق موقع "ويكي ثورة" (مبادرة تابعة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هدفها توثيق بيانات إحصائية للضحايا منذ ثورة 25 جانفي بالاستناد إلى بيانات مفتوحة المصدر)، فإن الموقع نفسه ذكر أن عدد الذين لقوا حتفهم، في عهد وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي والرئيس الموقت عدلي منصور، بلغ 3248 شخصا حتى 31 جانفي 2014، فضلا عن 18535 مصابا، وثق الموقع حالاتهم حتى 28 فيفري 2014، واعتقال 41163 شخصا حتى 15 أيار / ماي 2014[2].

[1]- البيلاوي حازم، **أربعة شهور في قفص الحكومة**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2013، ص 83.

[2]- الدلنجاوي عثمان، **عام الثورة**، 2011، دار الجمهورية للصحافة والنشر، القاهرة، 2012، ص 60.

كان هذا السلوك مؤشرا أيضا إلى كيفية التعامل مع المخالفين في الرأي في ظل نظام يطغى عليه العسكر، إلى درجة تخوين حتى أولئك الذين أقروا تدخل العسكر في الثالث من جويلية وإقضائهم، لأنهم رفضوا وحشية قمعه اعتصامات الإخوان. والمفارقة أنه بينما استند الجيش في انقلابه إلى "شرعية الشارع" في 30 جوان، مقوضا شرعية صندوق الانتخابات، اتجه إلى قمع مناوئيه عندما خرجوا إلى الشارع.

عاود الجيش التحكم في العملية السياسية، كما أعاد إلى الوجود من جديد الدولة القمعية من خلال حملات الاعتقال التي طاولت معارضي الانقلاب وقمع المتظاهرين، فتسبب بمقتل عدد كبير من المدنيين[1].

يلاحظ هنا ان الجيش المصري حظي في أغلبية تحركاته تجاه الداخل، بغطاء شعبي، مدعوما بحركة جماهيرية وطنية واسعة، كما حصل في ثورة 23 جوان، وثورة 25 جانفي، ولكن لا يمكن ترداد هذا القول في شأن تدخل في تموز جوان 2013. فعلى الرغم من أنه استند إلى جماهير غفيرة وقوى سياسية ومدنية، بقي قطاع من الشعب المصري والقوى السياسية رافضا تدخله، وهو القطاع الذي اعتصم في الميادين لإعلان رفضه خطوة الجيش، لكنه تعرض للقمع الوحشي. وبناء عليه، فبينما كان هناك شبه إجماع على تدخلي الجيش الأولين، أدى تدخله الثالث إلى انقسام كبير في المجتمع المصري.

لذا حرص الجيش على تسويق تصوره للمرحلة الانتقالية الجديدة (كما عبرت عنه خريطة المستقبل) على أنها إجماع وطني من خلال عرضها "من على منصة جامعة لمكونات المجتمع المصري، بتنوعاته الدينية والجيلية

[1]- البسيوني رضا، **كواليس الثورة**، الطبعة1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011، ص 220.

والجنسية ... بحضور شيخ الأزهر وبابا الأقباط والمرأة والشباب"[1]، كما أنه تعلم من دروس المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة 25 جانفي، فلم يتول الحكم بنفسه، بل أدار المرحلة الانتقالية الجديدة من خلف واجهة مدنية.

بينما رأى فريق أن خريطة المستقبل التي أعلنها وزير الدفاع حينذاك، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، تضمنت "ملامح تحول ديمقراطي حقيقي"[2]، وأنها تضع البلاد على طريق حكم مدني ديمقراطي، رأى فريق مضاد أن الجيش بعزله أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر الحديث غنما أكد بقاء هيمنته على السياسة والدولة في مصر.

صفوة القول إن الاستقطاب والشقاق اللذين سادا معظم الفترة التي أعقبت إطاحة حكم مبارك وحتى ما بعد عزل مرسي، بين الأحزاب الليبرالية والحركات الشبابية من جانب وجماعة الإخوان المسلمين من جانب آخر، كان لهما شأن كبير في عدم توطيد السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية[3].

المطلب الخامس: الجيش وتعديل الدستور

تضمن التعديل الدستوري الذي أعدته لجنة الخمسين لتعديل الدستور التي عينها الرئيس الموقت عدلي منصور، والتي أقرت في الاستفتاء العام في 14 و 15 كانون الثاني / جانفي 2014[4]، مواد تجعل سلطة الجيش فوق سلطة المدنيين. إذ على الرغم من أن دستور عام 2012 المعطل استرضى المؤسسة العسكرية فمنحها الحصة الأكبر في عضوية مجلس الدفاع الوطني، وهو المجلس صاحب الصلاحية بمناقشة ميزانية القوات المسلحة، الذي

[1]- القاعود حلمي، **تدبير المنزل ما قبل الثورة**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص 185.

[2]- أمين حلال، **ماذا حدث للثورة؟**، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 111.

[3]- تلي أحمد، **آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور الفواعل الخارجية**، دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه، فرع تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، دالي إبراهيم، الجزائر، 2012-2013.

[4]- طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا**، ط2، مصر، دار النهضة، مصر للنشر، 2014.

يؤخذ رأيه في المشروعات المتعلقة بها (المادة 197)، ومنح القضاء العسكري حق محاكمة المدنيين "في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة ..." (المادة 198)، فإن الدستور المعدل في عام 2014 حافظ على هذه الامتيازات وعمقها حيث تدرج فيه موازنة المؤسسة العسكرية رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة (المادة 203)، واشترطت موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع لدورتين رئاسيتين اعتبارا من تاريخ العمل بالدستور المعدل (مادة انتقالية 234)[1]، الذي مثل سابقه نص على أن يكون وزير الدفاع من بين ضباط المؤسسة العسكرية (المادة 201). وهذا ينطوي على دلالة مهمة هي أن الدستور المعدل حذف المبدأ الذي ورد في ديباجة دستور عام 2012، والذي نص على أن القوات المسلحة "مؤسسة وطنية محترفة محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي".

شمل الدستور المعدل إنشاء مجلس الدفاع الوطني (المادة 203) الذي يختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة، والذي يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة. كما أنه أبقى على مجلس الأمن القومي (المادة 205) الذي يختص بإقرار استراتيجيات تحقيق أمن البلاد، ومواجهة حالات الكوارث والأزمات بأنواعها شتى، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي المصري في الداخل والخارج وإجراءات التصدي لها.

الواقع ان إنشاء المجلس الأول ينطوي على إشكالات شرعية وديمقراطية. فبينما يوجد في دول عدة من العالم ما يشبه المجلس الثاني (مجلس الأمن القومي)، غلا أن المجلس الأول غير متعارف عليه في تجارب دول العالم. كما يغلب العسكريون على عضوية المجلس، الأمر الذي يجعله خاضعا لهيمنتهم. والنقطة الثالثة المهمة هي أن المجلس

[1]- محمود صالح، ، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2011**، العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2012.

يشمل صلاحيات واختصاصات تسلب صلاحيات المؤسسات المدنية المنتخبة (الحكومة والبرلمان)، وهذا يناقض مبدأ أساسيا من مبادئ الديمقراطية، "فالديمقراطية في جوهرها تعني عدم وجود أي سلطة غير منتخبة فوق سلطة المؤسسات المنتخبة"[1].

راعى التعديل الدستوري رغبات الجيش في البقاء خارج الرقابة القانونية والاحتفاظ باستقلاله عن الإشراف المدني، وفي ألا يكشف للعامة عن تفصيلات ميزانيته العسكرية، وضمان عدم التدقيق في مصالحه الاقتصادية الواسعة أو الحد منها. ويبدو أن المادة الانتقالية 234 بخصوص تعيين وزير الدفاع يقصد بها ضمان "الحضانة"، أي منع الملاحقة القضائية لقادة الجيش بسبب دعم نظام مبارك أو قرارات اتخذها المجلس إبان مدة المرحلة الانتقالية أو انتهاكاته حقوق الإنسان في عقب عزل مرسي.

قنن هذا الدستور من الناحية التشريعية خصوصية المؤسسة العسكرية واستقلاليتها في شؤونها كلها، بخلاف ما كان عليه الوضع طوال حكم الرؤساء السابقين ذوي الخلفيات العسكرية، مثل عبد الناصر والسادات ومبارك[2]، وعلى نحو مغاير للدستور الذي ظل معمولا حتى إطاحة مبارك (دستور عام 1971 وتعديلاته)، إذ لم ينص هذا الدستور على أي امتياز من الامتيازات التي حواها الدستور الجديد (انظر الملحق 1 للمقارنة بين دستور عام 1971 والدستور الجديد). ليس ذلك فحسب، بل الانكى أن الدستور الجديد "يقضي على كافة فرص التوازن

[1]- بكري مصطفى، **الجيش والأحزاب... أسرار خلف الستار**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013، ص 70.

[2]- سمير الجبور محمد، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014.

المستقبلي للعلاقات المدنية – العسكرية ودفعها باتجاه ديمقراطي، وهو يجعل من الجيش دولة داخل الدولة، ويرتب طغيان المؤسسات المعينة على المنتخبة، ويعصف أيضا بحقوق المواطن وحرياته بعدم إلغاء المحاكمات العسكرية"[1].

اللافت أن المواد في التعديل الدستوري التي تعطي امتيازات للمؤسسة العسكرية جرى التصويت لمصلحتها في لجنة الخمسين بنسب عالية، حيث أيد المادة 204 التي تسمح بمحاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية، 41 عضوا مقابل اعتراض 6 أعضاء فقط، أما المادة 203 التي نصت على الأغلبية العسكرية في مجلس الدفاع الوطني والميزانية العسكرية، فصوت عليها بالإجماع تقريبا (48 صوتا مؤيدا مقابل رفض صوت واحد)[2].

على الرغم من ذلك، إن كان العسكر نجحوا في معركة الدستور وحولوا "وزارة الدفاع من وزارة تابعة للسلطة التنفيذية إلى سلطة مستقلة بذاتها" علميا، تنبئنا تجارب التحول الديمقراطي بأن الدساتير تتغير بإرادة الشعوب، فالدستور الذي وضعه الانقلاب العسكري ضد الحكومة المدنية المنتخبة في تركيا في عام 1980، والذي سطر فيه قادة الانقلاب نصوصا تعزز دور الجيش في الحياة المدنية وتحصنهم ضد أي مساءلة أو محاكمة مدى الحياة، عدل بعد نحو ثلاثة عقود (في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية)، لناحة إنهاء تدخل الجيش في الحياة المدنية والسياسية، ومحاكمة من بقي في قيد الحياة من قادة الانقلاب، وفي مقدمهم قائد الانقلاب ورئيس البلاد الأسبق كنعان إيفرن[3].

[1]– الجمل مايسة، **النخبة السياسية في مصر**، دراسة حالة للنخبة الوزارية، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2014.

[2]– الخطيب نعمان أحمد، **الوجيز في النظم السياسية**، ط2، الأردن، دار الثقافة، 2011.

[3]– حسنين هيكل حمد، **مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه**، مصر، دار الشروق، 2012.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات المدنية – العسكرية في مصر:

عند البحث في المستقبل العلاقات المدنية – العسكرية في مصر يجب التفريق بين المأمول والممكن، فبينما يدعو باحثون إلى أن تحاكي مصر تجارب دول أخرى اتسمت بالنجاح في إدارة العلاقات المدنية – العسكرية على نحو ينجح مرحلة التحول الدمقراطي، نعتقد أنه يجب التعامل مع التجربة المصرية وفق سياقها التاريخي والثقافي والمؤسسي الخاص بها. فعلى سبيل المثال نجد أن باحثين كثرا يقايسون بين التجربة التركية والتجربة المصرية، في حين أن السياق الموضوعي للتجربتين مختلف كليا، إذ إن العامل الخارجي أدى دورا رئيسا في حل مشكلة العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا، فسعي تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واقتناع المؤسسة العسكرية وتأييدها هذا الانضمام، اضطروها إلى الخضوع لشروط الاتحاد لجهة ضرورة تنحية العسكرية عن السياسة وفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية. في حين أن العامل الخارجي لم يكن له إلا دور محدود في سياق الحالة المصرية.

المطلب الأول: نحو موازنة سلطة الجيش

في ما يتعلق بالعلاقات المدنية – العسكرية في مصر، تتجلى إشكالية ثلاثية الأوجه، ففي الوجه الأول، توجه رغبة لدى المؤسسة العسكرية في البقاء فاعلا مهيمنا في المجال السياسي، فالجيش المصري "ما زال يريد أن يملي إرادته في ما يتعلق بنظام الحكم في الدولة، إن لم يحكم مباشرة"[1]. والوجه الثاني من المشكلة هي إخفاق المؤسسات السياسية وضعف الأحزاب السياسية وتدني صدقيتها الجماهيرية، الأمر الذي يجعل المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأقوى والأكثر تأثيرا في المجال السياسي. فمع عجز المؤسسات التشريعية والتنفيذية والأحزاب السياسية عن القيام بدورها في تمثيل مصالح المواطنين، تنشأ مشاعر عدم الثقة في النخبة السياسية المدنية ويبرز الجيش في صورة ممثل روح الوحدة الوطنية والقادر على القيادة والبعيد عن مفاسد الحياة السياسية، ويسود الاعتقاد أن الجيش هو المنقذ

[1]– محمد سعد أبو عامود، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**، مصر: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 127.

لبناء الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار، ويؤدي هذا الوضع إلى عدم الاستقرار السياسي واللجوء إلى القوات المسلحة واضطرارها إلى المدخل كما حدث في مصر يوم 3 جويلية.[1]

أما الوجه الثالث للاشتراكية فهو ان تجربة عزل مرسي أثبتت أن ما يسمى النخب والقوى السياسية الليبرالية واليسارية غير ملتزمة دائما مدنية السياسة والمثل الديمقراطية. فكما يقول عمرو حمزاوي كانت "الطامة الكبرى للقوى الليبرالية واليسارية التي تمثلت في الإصرار على استدعاء الجيش إلى الحياة السياسية مجددا والاستعداد للتحالف معه ومع عموم المكون العسكري – الأمني في الدولة المصرية للإطاحة غير الديمقراطية وبعيدا من صندوق الانتخابات، بالإخوان وحلفائهم".[2] ففي سبيل تحقيق هدف إسقاط مرسي وحكم الإخوان المسلمين، لم تتورع تلك القوى عن التحالف مع أجهزة الدولة العميقة و"الفلول". وللمفارقة تحول ضباط الشرطة الذين خرجت الثورة ضد سلطتهم وتجبرهم على الشعب إلى جزء من "الحراك الثوري"، وحملوا على أكتاف المتظاهرين في ميدان التحرير في 30 جوان وبناء عليه، تحتاج هذه التيارات إلى أن تراجع موقفها من قضية مدنية الدولة ودور الجيش في الحياة السياسية،[3] إذ لا تتحقق الديمقراطية من دون ديمقراطيين حقيقيين.

حتى توازن سلطة الجيش وقوته، لابد –في تصورنا– من إيجاد موقف سياسي موحد وصارم من القوى السياسية والمدنية والشبابية تجاه مدنية الدولة وإبعاد الجيش عن الحياة السياسية، ويقتضي تشكل مثل هذا الموقف إنهاء حالة الاستقطاب والعلاقة القائمة على "المعادلة الصفرية" بين ما يسمى القوى السياسية العلمانية ومعها القوى الشبابية والقوى الإسلامية، وفي مقدمها حركة الإخوان المسلمين. وعلى الطرفين ان يتعلمها من تجربتيهما مع

[1]– ليلى سيد مصطفى أرباب، "**الجيش والاستقرار السياسي في مصر**" **المجلة العربية للعلوم السياسية** الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 36، نوفمبر، 2012، ص 10-11.

[2]– يهودا بن ماشير، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3]– جورج فهمي، **التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة اليابسة وتسيير الجيش**، أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات، نشر وتوزيع روافد 2011، ص 4.

المؤسسة العسكرية، إذ قام الجيش بإطاحة حكم الإخوان المسلمين بعد أن استقطب القوى العلمانية الغاضبة بسبب تفرد الإخوان في الحكم وإخفاقهم في بناء توافق وطني خلال عهد مرسي، ثم تنكر الجيش لهذه القوى بعد أن قوض قوة الإخوان المسلمين وضمن هيمنته على العملية السياسية.

المطلب الثاني: السيناريوات المستقبلية لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر

بعد تسلم وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية، يطرح عدد من السيناريوات في ما يخص انموذج الحكم وماهية العلاقة بين الجيش والسياسة في المستقبل. ويمكن حصر هذه السيناريوات في سيناريوين رئيسين، احدهما متوقع، والثاني مأمول فيه.

أولا: السيناريو المتوقع: النظام الهجين مع الهيمنة العسكرية

من الناحية النظرية، ثمة باحثون يرون أن تسلم العسكريين والأمنيين (السابقين والمتقاعدين) المناصب التنفيذية والتشريعية في الديمقراطيات الناشئة وفي الدول التي تسعى إلى إنجاز التحول الديمقراطي، يلحق ضررا بالغا بمدنية السياسية ويقضي بالكامل على فرص التحول الديمقراطي في مجتمعات تتعثر فيها مسارات التحول الديمقراطي أو بتواتر فيها تدخل الجيوش والمؤسسات الأمنية في السياسة بينما أدوار المدنيين المستقلين والأحزاب السياسية بالضعف (مثلما هي حال مصر)، كما أنه يعمق غياب التوازن في العلاقات المدنية –العسكرية[1].

أما على المستوى العملي فكان السيسي الحاكم الفعلي للبلاد في الفترة التي أعقبت عزل محمد مرسي، وطوال هذه الفترة حصل تراجع في مسار التحول الديمقراطي واتبعت الدولة الحل الأمني في التعامل مع التيار المعارض لعزل مرسي، وانتهكت حقوق الإنسان على نحو صارخ وواسع، فمنذ 3 جويلية 2013 تجاوز عدد

[1]– عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا**، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2008، ص ص 18-19.

القتلى 3248 قتيلا (حتى 31 جانفي 2014)، والمصابين 15535 مصابا (حتى 28 فيفري 2014)، والمعتقلين والملاحقين قضائيا 41163 شخصا[1]. كما أقرت قوانين تنتهك الحريات الأساسية، مثل قانون التظاهر (المسمى رسميا قانون رقم 107 لسنة 2013 الخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية) الصادر في نوفمبر 2013[2]. هذا فضلا عن إعادة تفعيل أجهزة القمع، الشرطة والأمن، وتعزيز دورها، كما خضع القضاء للتأسيس حين أصدر أحكاما قضائية بحق كوادر الإخوان المسلمين وبعض شباب الثورة والصحافيين تخالف الأعراف القضائية وتنتهك مبادئ العدالة الدولية[3].

وفق هذا السيناريو، ستستمر في العهد الجديد برئاسة السيسي الحال السلطوية التي تجلت في فترة ما بعد عزل مرسي وستواجه عملية التحول الديمقراطي انتكاسة من خلال تكريس النظام الهجين، أي نظام تسلطي واستفرادي في جوهره، لكنه يبقي على بعض الشكليات الديمقراطية، مثل الانتخابات التشريعية، بعد أن يفرغها من مضمونها وأثرها. ومن أول المؤشرات في هذا السبيل قانون انتخاب البرلمان الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور قبل انتهاء ولايته، فمن خلال العودة إلى هيمنة النظام الفردي للانتخاب وإلى جانبه نسبة محدودة لشاغلي المقاعد عبر القوائم (420 مقعدا للفردي و120 مقعدا للقوائم) سيتكون برلمان مشابه لمجلس الشعب الذي كان

[1]- الفريق الساسي **بمؤسسة بيت الحكمة**، "العلاقات المدنية-العسكري في مصر، التحر إلى الأمام، **مجلة مشكاة**، العدد الأول، جويلية، 2012، ص 9.

[2]- صموئيل هانتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود لبنان، دار الساقي، 2015، ص 210.

[3]- عرمي شارة، "**الجيش والحكم عربيا**": **إشكاليات نظرية**، سياسات عربية، ع22 (سبتمبر 2016)، ص ص 7-29.

قائما في عهد حسني مبارك[1]، الأمر الذي يبقي على ضعف الأحزاب السياسية التي لا تتمتع بالأساس بنفوذ يذكر في الحياة السياسية.

أما من ناحية علاقة النظام السياسي بالجيش فسيكون الجيش مهيمنا على النظام لكن من دون أن يتورط في الحكم المباشر، فالجيش ضمن منصب رئيس الجمهورية، ومن ثم لا يحتاج إلى الانخراط في الحكم بشكل مباشر وواسع، لكنه سيحتفظ بسلطة فيتو على توجهات البلد الرئيسة، كما سيبقى حاميا للنظام، ثم إن الحكم سيواجه تحديات كبرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية، لن يكون سهلا التغلب عليها، لذا ليس من مصلحة المؤسسة العسكرية التورط في إدارة الحكم بشكل مباشر.

إلا أن هذا السيناريو محفوف بخطر عدم قدرة النظام الجديد على مواجهة التحديات الشاملة في البلاد، وتحديدا التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي، ولأن الشعب المصري كسر حاجز الخوف في ثورة 25 جانفي وادرك مكامن قوته، فإنه لن يبقي على نظام شبيه بنظام مبارك. وبناء عليه، إن تحقق هذا السيناريو واستمرار النظام مشروطان بقدرة الحكم الجديد على فرض الأمن والاستقرار من جهة، وإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وانطلاقه تنموية تعزز اقتصاد البلاد من جهة ثانية، وتقضي على مظاهر الترهل والفساد في بيروقراطية الدولة وتلبي تطلعات الناس الحياتية وتحسن أوضاعهم المعيشية.

في الواقع، سيكون لفشل النظام الجديد في الاستجابة لتوقعات الناس الاقتصادية والاجتماعية والأمنية تداعيات ليس على استقرار النظام وبقائه فحسب، بل على مكانة المؤسسة العسكرية التي سيصيبها الوهن ويضعف نفوذها السياسي، نظرا إلى ان احد أبنائها هو الذي يقود النظام الجديد، كما انها الراعي والحامي له.

[1]- حسن سلامة، "**السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر**"، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (181) جانفي 2012، ص ص 8-9.

ثانيا: السيناريو المأمول: التحول الديمقراطي مع حدوث تسوية بين النخب السياسية والعسكرية

منذ إطاحة حسني مبارك، اتسمت استراتيجية الجيش وتوجهاته بالتخبط والتذبذب، فبعد الإطاحة مباشرة بدا ان الجيش مقاوم للتغيير وراغب في استمرار الوضع الراهن. وأظهر بعد ذلك أنه لا يرغب في حكم البلاد مباشرة، بل يرغب في نقل الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة، لكن مع الحفاظ على نفوذه. وقام بانقلاب ضد الرئيس المنتخب مرسي، وحكم البلاد من خلف ستار مدني واوصل رأس المؤسسة العسكرية، وزير الدفاع السيسي، إلى سدة الرئاسة.

أظهر الجيش صلابة في الدفاع عن نفوذه ومصالحه خلال المرحلة التي أعقبت سقوط مبارك، حين اعترض على الإشراف أو التدخل المدني في شؤونه، وسعى على نحو متكرر إلى صوغ عملية كتابة الدستور، وأصر سر على أن وزير الدفاع يجب أن يكون شخصية عسكرية، مع صلاحيات بتعيين رئيس الأركان، وطلب دورا في اختيار الوزراء الرئيسين، وعارض منح البرلمان حق مراجعة الميزانية التفصيلية للجيش[1]. وفي مسعاه هذا، صور الجيش مصالحه الضيقة على انها مصالح وطنية عامة.

على الرغم من فوز السيسي بمنصب رئاسة الجمهورية، فإن هناك إمكانية لمنع تغول الجيش على السياسة والحد من قدرة النظام على فرض الحكم التسلطي من خلال إعادة اللحمة إلى القوى السياسية والثورية التي شاركت في ثورة 25 جانفي، لقيام معارضة وطنية قوية من القوى السياسية العلمانية والإسلامية والقوى الشبابية، وهي القوى التي تحالفت معا ثورة 25 جانفي، لكن مثل هذا التحالف يقتضي التوافق على مشروع وطني ديمقراطي يقوم على مدنية الدولة ورفض تدخل الجيش في السياسة. ولا مراء في أن تحقق مثل هذا التوافق يعزز قوة

[1]- مصطفى الفقي، **الدولة المصرية والرؤية العصرية**، من فقه المراجعة إلى فكر المستقبل، الهيئة العامة للكتاب، ص ص 220-222.

القوى السياسية المدنية في وجه قوة الجيش، الأمر الذي يرجح إمكانية إعادة التوازن إلى العلاقات المدنية – العسكرية من خلال التوصل إلى تسوية بين النخب السياسية والنخب العسكرية، تقوم على إعمال المبدأ الأول في العلاقات المدنية – العسكرية المعمول في الديمقراطيات الغربية وهو الفصل التام بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية، مع مراعاة حساسيات المؤسسة العسكرية في تطبيق المبدأ الثاني، أي فرض السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية.

تهدف هذه التسوية إلى تكريس مدنية الحكم والسياسة وإعادة عملية التحول الديمقراطي التي بدأت مع ثورة 25 جانفي إلى مسارها، من خلال إخراج القوات المسلحة من العملية السياسية المباشرة، وفي الوقت نفسه إرضائها حيث تكتفي بمنافع الاستقلالية التنظيمية والاقتصادية.

في ما يخص الشق الأول من التسوية، أي الفصل، يجب تأكيد حرفية المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة غرضها حماية البلاد من الأخطار الخارجية. وهذا الشق ينطوي على ثلاث نقاط مهمة.

- **السياسة العليا للبلد وقضايا الأمن القومي**: للمؤسسة العسكرية شواغلها في ما يخص هذه القضايا، فوفق الدستور المعدل في عام 2014 يمكن المؤسسة العسكرية المساهمة فيها من خلال مجلس الامن القومي الذي يتألف من المسؤولين والعسكريين المعنيين، والذي يرئسه رئيس الجمهورية، ويتولى (المجلس) مناقشة استراتيجية الأمن القومي وتحديده، ومعالجة مسائل السلم والحرب. ومن خلال هذه الصيغة تراعى هواجس الجيش، وفي الوقت نفسه لا يغدو الجيش صاحب الصوت المهيمن في هذه القضايا.

- **المشاركة السياسية والمناصب العامة**: يحضر على المؤسسة العسكرية الانحياز إلى طرف سياسي دون آخر، فهي مؤسسة يجب ان تكون محايدة. ويمنح أفراد المؤسسة حق التصويت والانتخاب، لكن لا يحق لهم الترشح

إلى المناصب التنفيذية والتشريعية خلال الخدمة، ولا بعد التقاعد إلا بعد فترة معينة. ونظرا إلى ان "استمرار انتشار ضباط الجيش المتقاعدين في أجهزة الإدارات المحلية أبقى على بعض نفوذ الجيش في مجال صنع السياسات العامة"[1]، فإنه يجب حظر هذه المناصب على العسكريين المتقاعدين، ولا سيما تقلد مناصب المحافظين.

- **حماية الشرعية الدستورية:** يرى الجيش المصري أنه حامي الشرعية الدستورية في البلاد، كما نصت على ذلك وثيقة السلمي بضغط من الجيش (أنظر البند التاسع من الوثيقة في الملحق 1)، إلا أن هذا الدور يجب ان يكون محددا ومتفقا عليه من سلطات الدولة (القضائية والتشريعية والتنفيذية)، من دون أن يستفرد الجيش في هذا الأمر.

أما ما يخص الشق الثاني من التسوية، أي تأكيد استقلالية المؤسسة العسكرية عن السلطة المدنية، فيمكن معالجته من خلال النقاط الآتية:

- **تعيين الأفراد في المناصب العسكرية:** مع ان المناصب العسكرية العليا في الدول الديمقراطية الراسخة تكون في العادة من اختصاص السلطة المدنية المنتخبة، يمكن منح المؤسسة العسكرية في مصر الحق في ترشيح الأفراد لشغل المناصب العسكرية دون وزير الدفاع. أما المنصب الأخير فحسم الدستور المعدل في عام 2014 الأمر بأن نص على أنه يجب ان يكون من المؤسسة العسكرية، لكن هذا النص لا يمنع من أن يكون الوزير من الضباط المتقاعدين.
- **مسألة ميزانية الجيش والمصالح الاقتصادية:** يتعامل الجيش المصري بحساسية بالغة تجاه هذه المسألة، لذا فرض الجيش على معدي الدستور المعدل لعام 2014 النص على أن تدرج ميزانيته ضمن الموازنة العامة كرقم

[1]- بسيوني محمد شريف، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، الطبعة1، القاهرة، 2012، ص ص 223-226.

واحد. والحقيقة أن الدستور جعل من اختصاص مجلس الدفاع الوطني مناقشة ميزانية الجيش، ونص في المادة 203 منه على أنه عند مناقشة الميزانية يضم رئيس هيئة الشؤون المالية إلى القوات المسلحة، ورئيسا لجنتي الخطة والموازنة والدفاع والأمن القومي في مجلس النواب. بمعنى أن الدستور أخرج سلطة مراقبة ميزانية الجيش من يد مجلس النواب. والواقع أنه يمكن طرح تصور يديل يراعي حساسية الجيش في منع كشف بنود الميزانية على العامة من خلال إحاطة مناقشة اللجنتين البرلمانيتين المعنيتين لميزانية الجيش بالسرية، لكن هذا ينبغي ألا يحول دون الفصل بين الجانب المدني في اقتصاد الجيش والجانب العسكري، بمعنى أن ميزانية الجيش وأوجه صرفها في المجالات العسكرية ربما تخضع لتلك السرية والتعامل الخاص، لكن الأصول الاقتصادية والاستثمارات ذات الطابع المدني يجب ان تخضع للشفافية وسلطة المراقبة من أجهزة الدولة المعنية[1].

- **المحاكم والحصانة القانونية:** إن تكريس استقلالية المؤسسة العسكرية يعني أن يفصل بين المحاكم المدنية والعسكرية، وألا يخضع المدنيون للمحاكم العسكرية، إلا أن الدستور الجديد وضع من اختصاص المحاكم العسكرية النظر في الجرائم التي تتصل بالاعتداء على القوات المسلحة (المادة 204). وهنا يمكن الاتفاق على أن يحال المدنيون المتهمون إلى محكمة مدنية تكون متخصصة بمثل هذه الجرائم. اما العسكريون فسيظلون خاضعين للمحاكم العسكرية في القضايا الجنائية. أما في شأن الحصانة القانونية فيمكن منحها إلى المسؤولين العسكريين عن الفترة الماضية فحسب، أسوة ببعض تجارب دول التحول الديمقراطي.

- إن مصر ليست بدعا من دول التحول الديمقراطي، حيث كانت "هناك حالات يضطر فيها القادة المدنيون إلى الدخول في مفاوضات أو تسويات أو منح الجيش امتيازات وضمانات خاصة لكسب ولائهم للنظام

[1]- الاسود، شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013، ص ص 116-119.

الديمقراطي"، وباعتقادنا أن هذه التسوية تمثل حلا واقعيا يحقق مصالح الطرفين، المدني والعسكري، وهي في نهاية المطاف -إن تحققت- تعزز الانتقال التدريجي نحو الحكم المدني الديمقراطي.

لكن هذا السيناريو مشروط بمدى قدرة القوى السياسية والثورية على إعادة الاصطفاف مرة أخرى، لإبقاء جذوة ثورة 25 جانفي، وهو ما يتطلب إنهاء حال العداوة بين القوى المدنية وحركة الإخوان المسلمين، من خلال قبول القوى الأولى بإعادة إدماج الثانية في الحياة السياسية ورفض الانتهاكات الممنهجة التي تمارس ضدهم، وفي الوقت نفسه على جماعة الإخوان المسلمين التخلي عن هدف عودة محمد مرسي إلى الحكم والاعتراف بالأخطاء التي ارتكبها، مقابل ان يتفق الطرفان على برنامج وطني لمقاومة الثورة المضادة وديناميات الدولة التسلطية وتغول العسكر على العملية السياسية.

المطلب الثالث: أثر العوالم الإقليمية والدولية في مستقبل العلاقات المدنية – العسكرية في مصر

بقيت أخيرا مسألة لابد من ان نتطرق إليها هي ان العلاقات المدنية-العسكرية في مصر "ليست مهمة للمستقبل السياسي المحلي فقط، بل لها انعكاسات رئيسة على الاستقرار الإقليمي"[1]. لذا، نجد أن صيرورة هذه العلاقات، ولا سيما منذ 25 جانفي ومستقبلها يتأثران بمواقف قوى دولية وإقليمية، أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول الخليج العربي.

في ما يخص إسرائيل، فإنها معنية في علاقاتها بمصر باستمرار معاهدة السلام الموقعة في عام 1979، وبسط الأمن في شبه جزيرة سيناء كي لا تكون ممرا لتهريب الأسلحة أو دعم الجماعات المسلحة الفلسطينية في قطاع

[1]- بلقزير عبد الإله، **الدولة والمجتمع: جدليات الوحيد والانقسام في الاجتماع العربية المعاصر**، الشكة العربية للأبحاث والنشر، سرت، 2012، ص ص 106-108.

غزة. ولا شك في أن إسرائيل تفضل التعامل مع المؤسسة العسكرية المصرية التي حرصت على الحفاظ على معاهدة السلام وضبط الحدود الشرقية، إذ ترى هذه المؤسسة في استمرار حال السلم مع إسرائيل مصلحة للأمن القومي المصري[1]. وبناء عليه، يمثل احتفاظ العسكر بنفوذهم في مصر "مصلحة قومية" لإسرائيل، في حين ان إضعاف نفوذهم يضر بهذه المصلحة، ومن هنا نجد أن النخب الإسرائيلية احتفت بعزل مرسي، كما وظفت إسرائيل علاقاتها بالولايات المتحدة من اجل تأمين الاعتراف بحكومة ما بعد مرسي وعدم قطع مساعداتها عن مصر[2].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فأصبحت، منذ تحويل السادات سياسته في اتجهها، تعتبر مصر حليفا إقليميا مهما، ولا سيما بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. وكما أشرنا من قبل اتجهت الولايات المتحدة منذ ذلك القوت إلى دعم الجيش المصري، لذا لم تقم روابط سياسية وثيقة بالسلطة السياسية المدنية فحسب، بل أنشأت علاقات وثيقة بالمؤسسة العسكرية أيضا. ويمكن القول إن الولايات المتحدة من المؤيدين التقليديين للمؤسسة العسكرية في مصر، وحتى مع اندلاع ثورة 25 جانفي لم يتغير موقفها هذا، حيث عبرت عن ارتياحها لتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية، ولما أطاح الجيش مرسي في 3 جويلية 2013 لم تسمه انقلابا (وإن كانت اضطرت إلى وقف المساعدات العسكرية لمصر[3] التزاما بقانون الكونغرس الذي يحظر تقديم المساعدات لدولة اطيحت حكومتها المنتخبة بانقلاب عسكري)، ثم اعترفت بالنظام الجديد وساندته عندما تأكد

[1]- علوي مصطفى، **المفاوضات العربية–الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط**، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 2012، ص ص 99-101.

[2]- الكواري علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص ص 80-82.

[3]- هيكل محمد حسنين، **مبارك وزمانه، من النهضة إلى الميدان**، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2012، ص 115.

لها غلبته على أرض الواقع[1]. ولا شك في أنه كان لأمن إسرائيل حيز مهم في تحديد موقف الإدارة الأمريكية من الانقلاب العسكري.

أما بالنسبة إلى الدول الخليجية، ولاسيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، فتزعم انها كانت الأكثر حرصا على إبقاء الجيش صاحب اليد العليا في المشهد السياسي بعد 25 جانفي، كما دعمت خطوة الجيش في 3 جويلية، ووظفت علاقاتها الدولية لعدم إدانة تلك الخطوة وعدم اعتبارها انقلابا عسكريا، وأيدت خريطة المستقبل التي رعاها الجيش، فضلا عن أنها وفرت الدعم المالي لحكومتي حازم البيلاوي وإبراهيم محلب لدعم الاقتصاد المصري مساهمة منها في استقرار البلاد، وتمثل هذا الدعم في منح مالية وودائع مالية ومواد نفطية ومساعدات إنشاء مشروعات تنموية وصلت قيمتها منذ جويلية 2013 حتى جوان 2014 إلى نحو 21 مليار دولار[2]، بل إنها ساندت وصول عبد الفتاح السيسي إلى الرئاسة[3].

الحقيقة أن الموقف الخليجي في دعم المؤسسة العسكرية في مصر وهيمنتها على النظام السياسي، ليس مرده إلى خوف دول الخليج من حكم الإخوان المسلمين في مصر، أو عودتهم إلى الحكم مرة أخرى فحسب، غنما ينبع من قلقها من سير مصر في طريق التحول الديمقراطي، الأمر الذي يرتب عليها استحقاقات داخلية، بالنظر إلى التأثير "الناعم" لمصر في المنطقة العربية. ومن هنا، لن يكون مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في مصر بمنأى عن التدخل الإقليمي والدولي.

[1]- أمل حمادة، "معادلة جديدة؟ إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (145) جويلية 2012، ص 87.

[2]- مسعد تقين، **كيف يضع القرار في الأنظمة العربية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012، ص 101.

[3]- مصطفى نادية، **الثورة المصرية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2011، ص 210-211.

خلاصة الفصل:

تناولنا في بداية هذا الفصل دراسة الحراك الشعبي الذي شهدته مصر سنة 2011 وتم التوصل بان هنـــاك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت وساهمت في خروج الشعب المصري إلى الشارع والمطالبة بالتغيير ومن بين هذه العوامل الداخلية التسلط والاستبداد وغياب مبدأ التداول السلمي للسلطة، بالإضـــافة إلى الفســـاد، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وغياب النزاهة الانتخابية، أما العوامل الخارجية يمكن القـــول ان تـــردي الأداء المصري على الصعيد العالمي والإقليمي بالإضافة إلى سقوط نظام بن علي، في تونس الذي شكل عاملا حافزا لانطلاق الاحتجاجات في مصر، كما تم معالجة موقف ودور المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي ، والتي لعبـــت دورا هاما أثناء الحراك الشعبي، من خلال وقوفها على الحياد أثناء الحراك والذي ساهم في سقوط "نظام مبـــارك" وعلى إشرافها المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام.

خاتمة

في ختام دراسة وتحليل ما استعنت الدراسة إليه في فصولها فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج وإليه سنحاول عرضها في النقاط التالية:

- أن العلاقات المدنية-العسكرية تعني العلاقة بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية وتتمحور هذه العلاقة في سلطة اتخاذ القرارات في المجالين المدني والعسكري وأن لكل من العسكريين والمدنيين نمط عمل تضطلع به، فالعسكريون مسؤولون عن مهمة الدفاع عن الوطن وحماية الحدود من المعتدين والحفاظ على الأمن والتراث والمقدسات، أما المدنيون فهم مسؤولون عن قضايا الإنتاج والتنمية والتطوير وإدارة شؤون البلاد وتنظيم العلاقات السياسية بين بلدهم والبلدان الأخرى.

- تتفاوت العلاقات المدنية-العسكرية من دولة إلى أخرى ويمكن حصرها في ثلاثة نماذج رئيسية أولها نموذج الدول المتقدمة الذي يقوم على الفصل التام بين المؤسستين مع تبعية المؤسسة العسكرية لسلطة المدنية، وهو نموذج يقوم على مهنية المؤسسة العسكرية ويأتي بعدها نموذج الدول العالم الثالث الذي تميل فيه المؤسسة العسكرية إلى التدخل في الشؤون السياسية، أما النموذج الثالث هو نموذج الدول المتحولة من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية وتتميز فيها العلاقات المدنية العسكرية بالصراع والتفاوض أثناء عملية الدخول.

- أن النمط الأمثل للعلاقات المدنية-العسكرية في النظم الديمقراطية يقوم على إحداث توازن بين الدور المدني والعسكري في ظل وجود سيطرة مدنية على خمس دوائر رئيسية هي: تجنيد وتوظيف النخبة، الأمن الوطني، تنظيم الحياة العسكرية، الدفاع القومي، السياسات العامة.

- أن الإنقلاب العسكري الذي قام به تنظيم الضباط الأحرار سنة 1952 كان عاملا حاسما في رسم حدود علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية، والتي تميزت سيطرة العسكريين على الحكم ولعقود من الزمن.

- سيطرة المؤسسة العسكرية المصرية على جزء من الاقتصاد مكنها من التأثير على الحياة السياسية سنوات طويلة.

- أن من الأسباب الرئيسية للحراك الشعبي في مصر، هو إخفاق النظام الحاكم على الصعيد الداخلي وفي عدة جوانب، كارتفاع معدلات الفقر والتهميش والبطالة وعدم المساواة، وتفشي الفساد ونقص الحقوق الدنية والسياسية وتزوير الانتخابات، كل هذه الأسباب ساهمت في خروج الشعب المصري إلى الشارع والمطالبة بالتغيير.

- لعبت المؤسسة العسكرية دورا محوريا أثناء الشعبي من خلال موقفها المحايد الذي كان عاملا حاسما في إسقاط الرئيس حسني مبارك.

- ضعف وانقسام القوى المدنية فيما بينها، أتاح لمؤسسة العسكرية المصرية بأن تلعب دور أساسي في توجيه العملية السياسية في البلاد عقب تنحي حسني مبارك عن السلطة.

- كشف الأداء السياسي للمجلس العسكري خلال إدارته للمرحلة الانتقالية عن العديد من الأخطاء والسلبيات، أبرزها غياب خطة سياسية متكاملة للعملية الانتقالية واتخاذ القرارات دون حوار أو تشاور حقيقي مع القوى المدنية، هذا بالإضافة إلى تعديل في الخطة الزمنية للمرحلة الانتقالية.

- غياب مبادرة شاملة تعبر عن اتفاق جميع القوى المدنية حول شكل العلاقات المدنية-العسكرية في المستقبل، وبالتحديد تقنين موقعها في الدستور.

- التنافس والصراع بين المجلس العسكري والرئيس محمد مرسي جعلت الطرفان يصدران قرارات مخالفة لقواعد الديمقراطية فكل طرف كان يسعى لتقليص نفوذ الآخر، هذه القرارات كان لها تأثير سلبي على سير عملية الانتقال.

- عرفت العلاقات المدنية العسكرية في فترة الرئيس مرسي، تغيرات طفيفة كانت ستمهد لنشأة علاقة جديدة لكن سرعان ما تغيرت لصالح العسكريين.

- استقلالية المؤسسة العسكرية ماليا وقانونيا وسياسيا في النظام السياسي القائم، تضمن استمرار الدور المحوري للمؤسسة العسكرية المصرية في الشؤون السياسية، وتجعل من اصعب تحقيق سيطرة مدنية على المؤسسة العسكرية في المستقبل.

- وجود نخب عسكرية على رأس السلطة التنفيذية في النظام السياسي المصري، شكل أحد الملامح تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية.

- أدت العوامل الخارجية دورا في عدم توازن العلاقات المدنية العسكرية في مصر، ومنذ ثورة 25 جانفي كان للقوى الإقليمية مقارنة بالقوى الدولية الدور الأبرز في هذه العلاقات.

- على الرغم من أن عقلية الهيمنة على المشهد السياسي هي العقلية التي لا تزال متحكمة بالمؤسسة العسكرية المصرية، فإن الشعب المصري الذي كسر حاجز الخوف في ثورة 25 جانفي ربما يفرض على هذه المؤسسة تغيير عقليتها إذا وجد عقبة في وجه تحقيق تطلعاته وطموحاته بـ "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية".

قائمة المصادر والمراجع

➢ **الكتب:**

1. إبراهيم الهضبي، "**حكم القطاعين الأمني والعسكري في مصر**، تحالفات متغيرة وقمع مستمر"، مباردة الإصلاح العرقي، الصادرة عن محمود مراكز ومعاهد عربية أوربية والمركبة، والمغربية، أفريل، 2014.
2. إبراهيم الهيصيي وآخرون، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية مصر**: مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان.
3. إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع العسكري**، عمان: دار وائل لنسر والتوزيع، 2005.
4. أحمد عبد الله، "**القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر**" الجيش والديمقراطية في مصر، القاهرة، سينا للنشر 1990.
5. أحمد عبد ربه، «**العلاقات المدنية – العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية**» عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة2، العدد2 (خريف 2013).
6. أحمد منصور بلقيس، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مصر، مكتبة مديولي، 2004.
7. أحمد ولد دادة وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت)**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
8. إسماعيل محمد حافظ، **أمن مصر القومية في عصر التحديات**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2011.
9. الاسود، شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013.
10. أمحمد مالكي وآخرون، ثورة تونيس: **الأسباب والسياقات والتحديات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
11. أمين حلال، **ماذا حدث للثورة؟**، دار الشروق، القاهرة، 2011.
12. أمين حلال، مصر والمصريون في عهد مبارك، 1981-2011، مصر، دار الشروق، 2011.
13. أنور عبد الله، **المجتمع المصري والجيش 1952-1973**، ط2، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، 2005.
14. الأيوبي نزيه، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين، مرجعة فالح عبد الجبار، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010.
15. الباز محمد، **سقوط الأمة كيف إنهار مبارك ورجاله**، جنرالات وثوار الجيش والشعب من الوفاق إلى الصدام، مكتبة جريرة الورد، القاهرة، 2012.

16. البسيوني رضا، **كواليس الثورة**، الطبعة1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011.

17. بسيوني محمد شريف، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، الطبعة1، القاهرة، 2012.

18. بشير عبد الفتاح، "**بين جانفي 2011 وجويلية 2013، جيش مصر في قلب العاصمة**" أساسيات عربية، العدد 4 سبتمبر 2013.

19. بكري مصطفى، **الجيش والأحزاب... أسرار خلف الستار**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013.

20. بلقزير عبد الإله، **الدولة والمجتمع: جدليات الوحيد والانقسام في الاجتماع العربية المعاصر**، الشكة العربية للأبحاث والنشر، سرت، 2012.

21. بن ماثير يهودا، **العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل**، ترجمة: مصطفى الرز، القاهرة، مكتبة مديولي، 1996.

22. البيلاوي حازم، **أربعة شهور في قفص الحكومة**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2013.

23. توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.

24. الجاري ستار جيار، **الموقف الأوربي من الثورات الشعبية مركز الدراسات الدولية**، بغداد، 2011.

25. الجمل مايسة، **النخبة السياسية في مصر**، دراسة حالة للنخبة الوزارية، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2014.

26. جهاد عودة، "**المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية في فترة الرئيس حسني مبارك 1981-1987**.

27. جهاد عودة، حافظ أبو سدة، **الانتخابات البرلمانية المجزية2000:المسار معضلاته و توصيات مستقبل مصر**، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا 2001.

28. الجوادي محمد، **مذكرات الضباط في غير الحرب، عسكرة الحياة المدنية**، مصر، الهيئة المصرية العام للكتاب 2005.

29. جورج فهمي، **التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة اليابسة وتسيير الجيش**، أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات، نشر وتوزيع روافد 2011.

30. حازم قنديل، **العودة إلى ظهر الحصان: بين ثورتين في بهجت قرني (استشراق وتحرير)**، الربيع العربي في مصر، الثورة وما بعدها بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1012.

31. حازم قنديل، **العودة إلى ظهر الحصان**، الجيش بين الثورتين الربيع العربي في مصر.

32. حسنين هيكل حمد، **مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه**، مصر، دار الشروق، 2012.

33. حماد عودة، تجار البرعي، حافظ أبو سدة، **الانتخابات البرلمانية المجزية**، 2000: المسار وتوصيات مستقبل مصر، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2001.

34. الخطيب نعمان أحمد، **الوجيز في النظم السياسية**، ط2، الأردن، دار الثقافة، 2011.

35. دلشاد محمود صالح بابلا، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2012.

36. محمد طه بدوي، النظرية السياسية-النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث،اسكندرية،1991.

37. الدلنجاوي عثمان، **عام الثورة**، 2011، دار الجمهورية للصحافة والنشر، القاهرة، 2012.

38. رضا هلال، السيف والهلال: **تركيا من اتتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، مصر: دار الشروق، 1999.

39. روبرت سير نجبورج، الرئيس والمسير، **العلاقات المدنية العسكرية في مصر اليوم**، عبد الله محرر، الجيش والديمقراطية في مصر.

40. ستيوارت كو هين، "**خضوع الجيش الإسرائيلي الزائد؟ التغير في منظومة العلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش في إسرائيل**"، **قضايا إسرائيلية**، الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 27، 2007.

41. الشطي إسماعيل وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012.

42. شهاب الدين احمد، **الاقتصاد المدني للجيش المصري من عهد عبد الناصر إلى ما بعد ثورة 25 يناير. ، الحوار المتمدن**، العدد3628

43. صموئيل هانتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود لبنان، دار الساقي، 2015.

44. طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا**، ط2، مصر، دار النهضة، مصر للنشر، 2014.

45. عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، المكتبة الجزائرية بدواو، 2005.

46. عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

47. عبادة كحيلة وآخرون، **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2013.

48. عبد الرحمان عمرو، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012.

49. عبد الله (محرر)، القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر.

50. عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

51. عرمي شارة، "**الجيش والحكم عربيا**": **إشكاليات نظرية**، سياسات عربية، ع22 (سبتمبر 2016).

52. عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا**، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2008.

53. علوي مصطفى، **المفاوضات العربية–الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط**، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 2012.

54. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرف إعداد البحوث (الجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005

55. فؤاد إسحاق الحوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، سلسلة بحوث اجتماعية، لندن، دار الساقي، 1990.

56. فؤاد الآغا، **علم الاجتماع العسكري**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007.

57. القاعود حلمي، **تدبير المنزل ما قبل الثورة**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.

58. الكواري علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

59. لويسي، جارد نر، **مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك**، ترجمة: فاطمة نص، مصر، مكتبة الأسرة، 2013.

60. مباركية منير، **المجتمع المدني والديمقراطية**، سطيف، منشورات الطن اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية.

61. محمد سعد أبو عامود، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**، مصر: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

62. محمود صالح، ، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980–2011**، العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2012.

63. مسعد تقين، **كيف يضع القرار في الأنظمة العربية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012.

64. مسعود ناتاراجان، **التحول الديمقراطي والإطلاع الدستوري في مصر وأندونيسيا**، الربيع العربي في مصر.

65. مصطفى الفقي، **الدولة المصرية والرؤية العصرية**، من فقه المراجعة إلى فكر المستقبل، الهيئة العامة للكتاب.

66. مصطفى نادية، **الثورة المصرية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2011.

67. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات علمية**: تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، ط2، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004-2006.

68. نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية**، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمحمد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، بيروت، المنطقة العربية للترجمة، 2010.

69. نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة الغربية 1989.

70. نصر الدين إبراهيم وآخرون، **حالة الأمة العربية 2014/2015**، الإعصار: من تغير النظم إلى نوكيك الدول، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2015.

71. هاني سليمان، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، جويلية 2015.

72. هيكل محمد حسنين، **مبارك وزمانه، من النهضة إلى الميدان**، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2012.

73. يزيد صانع، **وقوف الدولة جمهورية الضباط في مصر، أوراق كارنيغي**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أوت 2012.

74. يسين السيد، **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 2011.

75. يهودا بن ماشير، **العلاقات العسكرية في إسرائيل**، ترجمة: مصطفى الزر، مصر، مكتبة مديولي، 2013.

- **الجرائد (اليومية والأسبوعية)**

1. أحمد أبو الغيظ، "**حول السياسة الخارجية المصرية ومؤسساتها**"، جريدة الشرق الأوسط يناير 2014.
2. حاتم الجهمي، **القوات المسلحة :رغبة الشعب في ترشيح السيسي للرئاسة" تكليف والتزام، الشروق**، يومية مصرية، العدد1822
3. قرار رئيس الجمهورية مصر العربية رقم 32 لسنة 1979 شأن إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" الجريدة الرسمية العدد 4، جانفي 1979.
4. وكالة الأنباء الفرنسية القاهرة، **القضاء تحل حرب الحرية والعدالة التابع للإخوان**، الحياة الجديدة، يومية فلسينية، العدد 6734، 2018/03/10.

➢ **المجلات:**

1. أمل حمادة، "معادلة جديدة؟ إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (145) جويلية 2012.

2. أميرة عبد الحليم، **الحكم في افريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي**، مجلة الديمقراطية، ع20(2012/05/12).

3. حسن سلامة، "**السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر**"، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (181) جانفي 2012.

4. حلمي نادية، **تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية**، مجلة شؤون الأوسط، الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد 147، 2014.

5. شادية فتحي إبراهيم، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصر**"، مجلة النهضة، الصادرة في مصر، العدد 4، أكتوبر

6. شادية فتحي إبراهيم، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي**، دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة النهضة الصادرة في مصر، ع4، أكتوبر، 2006.

7. الفريق الساسي **بمؤسسة بيت الحكمة**، "العلاقات المدنية-العسكري في مصر، التحر إلى الأمام، مجلة مشكاة، العدد الأول، جويلية، 2012.

8. ليلى سيد مصطفى أرباب، "**الجيش والاستقرار السياسي في مصر**" المجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 36، نوفمبر، 2012،.

9. مصطفى علوي، **الجيش بين الثورة والسياسة حالة مصر، مجلة الديمقراطية**، العدد، 52.

10.هيفاء احمد محمد، **موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني**، مجلة دراسات دولية، الصادرة عن مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، العدد42، 2009.

➢ **الرسائل الجامعية:**

1. إسماعيل عميرة، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009/208.

2. تلي أحمد، **آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور الفواعل الخارجية**، دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه، فرع تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، دالي إبراهيم، الجزائر، 2012-2013.

3. د.حمدي عبد الرحمان حسن، العسكريون والحكم في افريقيا مع التطبيق على نيجيريا ،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الساسية، جامعة القاهرة،1385.

4. جاسم لطيف السعدي رواء، الإسلام السياسي **:حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي.(** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير **في** العلو السياسية، كلية الآداب والعلو، جامعة الشرق الاوسط ،عمان،2010).

5. سمير الجبور محمد، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014.

6. عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

7. عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006**، مذكرة مقدمة لنيل **درجة الماجستير** في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة الحاج لخضر 2008/2007

8. محمد نبيل بخدومة، **العلاقات المدنية-العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي التركي 2002-2013**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014.

9. نور الدين حفيظي، **العلاقات المدنية-العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة، سنة 2016/2015.

➢ **الندوات:**

1. رباب المهدي، العلاقات المدنية-العسكرية في مصر، **ورقة قدمت لندوة العلاقة بين المدني والعسكري وفرص التحول الديمقراطي في مصر** المنعقدة في القاهرة يوم 11 ديسمبر 2011.

2. ناجي الغطرفي، **رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر، نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر**، بحوث ودراسات الندوة الفكرية التي نظمها المشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 2007.

➢ المراجع باللغة الأجنبية:

1. A ryana olldashi, **civil-military Relations in Emerging oemocraies**, south west texas state university , spining.
2. Alan weinraub, **the evolution of israel civil-military relations** : domestic enables and the quest for security thesis, naval postgraduate school, monterey, california,2009.
3. Beattie Egupt : Thirty Five Years of Proetoiain Dotiics.
4. Beattie, «Egypt: **Thirty-Five Years of Praetorian Politcs**,».
5. Bhargava, R, Political Searharism : **Why ti is Needed Whatcan de Learnt its Indian, Verxon In G.B, Levey and T Modood, (Eds), Seailarism, Religion and Multicutional**, citi enship, Combudge university paris.2012.
6. Deane-peter Baker, **Agency theory :A new Model of Civil-military relations for africa** ?.african centre for the constructive resolution of disputes, vol07, 2007.
7. Dexler filkins, The deep 99 state, the new yorker, march 12, 2012.
8. Gerassimos Karabelias, **civil-military relations : a comparative analysis of the role of the military in the political transtical transeormation of post-war turkey and Greece 1980-1995**, treaty organization (nato), final report submitted to north atlantic, june, 1998.
9. Hillel Frish, « **The Egyptian Army and Egupt's Spring**», journal of strategic Studies, vol 36, no, 2, 2013.
10. Kirk J. Beattie, Egupt : **Thirty- Five years of Praetoian, Politcs, in Constaution P. Danopoulos, Military Disengagement from Politis**, London, New Yourk : routbdge, 1998.
11. Kisangani N.F.Emizet, **Explaining the rise and fall of military Regimes** : civil-Military relations in the congo, armed Forces & society, vol 26, No2, 1 janvier 2000
12. Leman basak ari, **civil-military relations in turkey**, **USA, an applied research project**, submitted to the department of political science, Texas state university, 2007.
13. Mark Landler, **Clintion Calls for or Derly Transition to Greater Ereedom in egupt**, new york Times januray, 31, 2011.
14. Mohamed Younis, «Majority of Egyptians Want Military out of Politics,» Gallup, 22 June 2012: ,retrieved on January 10, 2014
15. Poul Chambers ans Aurel Croissant, **Democracy under Stress : Civil-military Relations in South and Southeast Asia ,** Bangkok Thailand : Institute of security and International Studies, Chulalongkorn University, 2010.
16. Samuel P.huntington, t**he solider and the state: the theory and politica of civil-Military Relations, Massachusetts**: the bltanap press of marvard university press, 1957, p 96

17. Steven A. Gook, Puling But Not Gourning : The Military and Plolitical Develpment in Egupt, Algeria, and Turkey Baltimoie, Johans. Mopkins, university, Paris, 2007.
18. Todor D.tagarev, **the role of military education in harmonizing civil – military relations (the bulgarian case**), NATO democratic institutions individual fellowship project, final report, 10 june 1997.
19. Transition s'Egypt, «Kuru. T Ahmet Two Years Later:A TurkishPerspective,» Foreign Policy Trip Reports, no. 47 (29 January 2013)
20. Nilufer narli, **civil-military relations in turkey**, turkish studies, vol.1.no.1 (2000).

- **المواقع الالكترونية:**

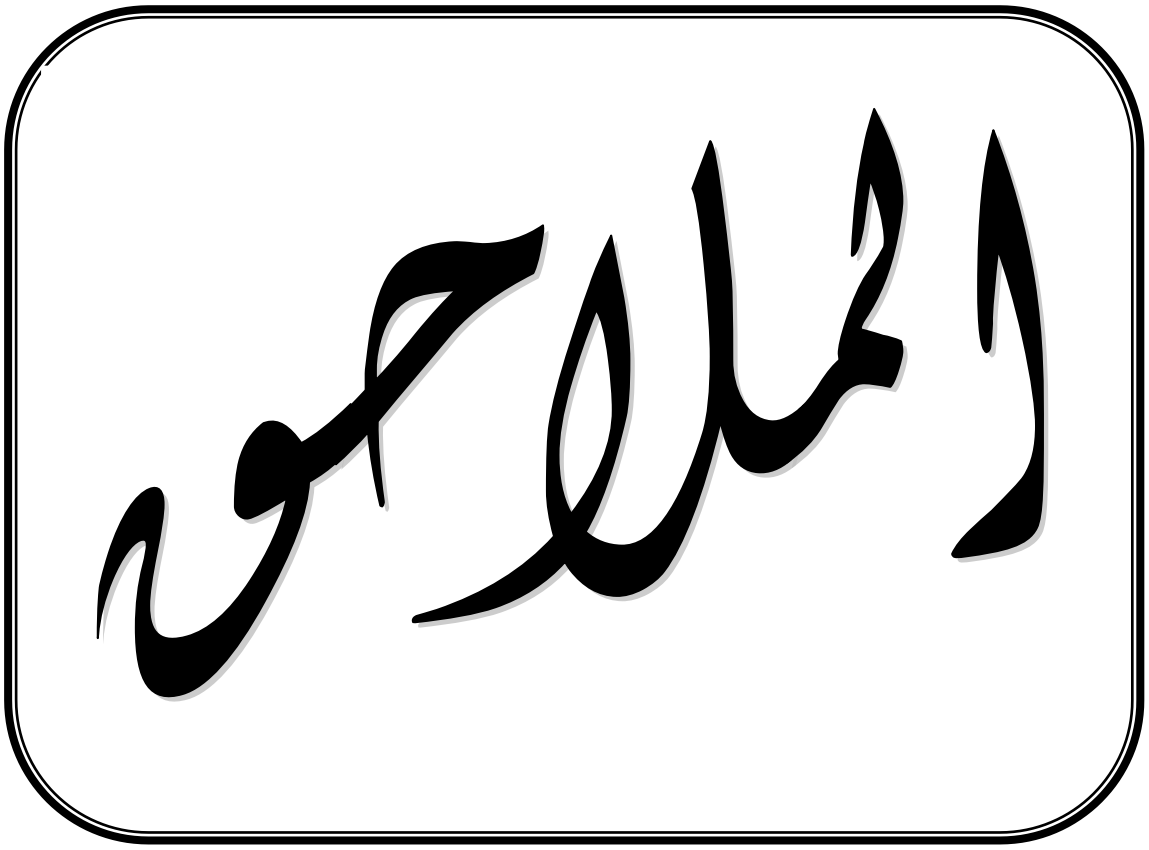
1. معهد الربيع العربي، **العلاقات المدنية العسكرية**، تاريخ الإطلاع 2014/10/19 من الموقع:
http://arabisi.org/index.php?option=com_conternet&view=sectiona&layout=blog&id9&Itemid=48
2. رشيد تلمساني، "**بوتفليقة والعلاقات المدنية–العسكرية**"،
http://carnegieendowment.org/2008/08/23 (23أوت2008)
3. محسن خضروف، **المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية**، ص 23، تاريخ الإطلاع 2014/10/21، ص موقع www.alwatnye.net
4. محمد عطية، **العلاقات المدنية العسكرية في مصر 2010/1981**، تاريخ الإطلاع 2014/11/15 من موقع: http://fekronline.com/Readarticle.php?id=23
5. محمد عبد الله يونس، اندماج متصاعد: **إشكاليات العلاقات المدنية–العسكرية في إسرائيل**: تاريخ الإطلاع 2014/11/16، من موقع
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1091071&eid=7885
6. عبد الفتاح بشير، **الجيش في الجدل الدستوري المصري** من الموقع :
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/8b029a98-c680-4c92-b8d5-b709f0170ac7Samuele.finer80.81http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293966e/?p=26247
7. خليفة سنهوري، **للجيش والسياسة والسلطة في افريقيا** http://democraticac.de/?p=26247، (2011/04/18)
8. عمر عاشور، «**هل سقط حكم العسكر في مصر؟**»، موقع الجزيرة نت، 15آب/أغسطس 2012، على الرابط:
:http://www.aljazeera.net/opinions/pages/957c8dc6-687d-4188-b60c-> .c75e78dfdd3c>,retrieved onDecember 10, 2013

9. أجري الاستطلاع في نيسان/أبريل 2012 .قال 58 في المئة من المستطلعين إنه من السيئ للبلاد استمرار دور الجيش في السياسية بعد الانتخابات الرئاسية في مقابل 25 في المئة رأوا العكس. انظر «:مصر: قرارات جمهورية بإقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان وإلغاء الاعلان الدستوري المكمل،» موقع «بي بي سي عربي»، 12 آب/أغسطس 2012، على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/08/120812_egypt_mursi.shtml>> .retrieved onDecember 25, 2013

10. ينقل الباحث التركي أحمد كورو عن أحد قادة الإخوان المسلمين السابقين قوله في كانون الثاني/يناير عام 2013 ،بنبرة فى هافخر: «لقد استغرقكم [أي الأتراك] 20 سنة لحل مشكلة العلاقات المدنية العسكرية، ولكننا قمنا بذلك في سنتين». انظر: «بعد بيانين شديدي اللهجة من الإخوان وحزب الحرية والعدالة :العسكري مهدد (إحدى القوى السياسية): نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ،» الشروق (القاهرة)، 25/3/2012 ،على الرابط:

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?>cdate=25032012&id=4c513ba8-8c82-450d-9dfe-5ac41b3c841d>,retrieved on .December 15, 2013


المملوحة

الملحق رقم (01) : المجالات الثلاثة للعلاقات المدنية–العسكرية المتبادلة

إدارة ذاتية عسكرية مهنية	مجال تفاوض	مسؤولية مدنية
تركيبة القوة	رسم وصياغة نظرية الأمن	تحديد غايات سياسية
تدريبات	بناء القوة	تخصيص طاقات قومية
تكتيك	سياسة التجنيد	إعلان الحرب
تصنيف وتأطير الطاقة البشرية	تعيينات في مناصب رفيعة	وقف الأعمال العدائية
ترقية ضباط صغار وضباط في منتصف الحياة العسكرية	شروط الخدمة	الاستراتيجية النووية
إدارة جهاز الفضاء العسكري	أبحاث ودراسات أمنية	تعيين رئيس الأركان

الملحق رقم (02): أنماط العلاقات المدنية–العسكرية

السيطرة المدنية	السيطرة العسكرية	التوافق بين الطرفين
سلطة اتخاذ القرارات السياسية	سلطة اتخاذ القرارات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر	اتخاذ القرارات في قضايا الأمن القومي
سلطة اتخاذ القرارات العسكرية	إدارة الحياة العسكرية	تنظيم الحياة العسكرية

فهرس المحتويات

شكر
إهداء
ملخص
مقدمة ..... أ-ك

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي والجذور التاريخية للعلاقات المدنية العسكرية

تمهيد..... 13
المبحث الأول: ماهية العلاقات المدنية العسكرية..... 14
المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية العسكرية..... 14
الفرع الأول: العلاقات المدنية العسكرية..... 14
الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية (الجيش)..... 17
الفرع الثالث: الدولة، السلطة والنظام السياسي..... 18
المطلب الثاني: نماذج العلاقات المدنية العسكرية..... 18
الفرع الأول: نماذج السيطرة على القوات المسلحة..... 20
الفرع الثاني: نماذج التدخل العسكري في الشؤون السياسية..... 22
المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية..... 24
الفرع الأول: النظريات التقليدية..... 24
أ- النظرية المؤسسية لصامويل نهنتجتون..... 24
ب-نموذج الجيش الشرطي لموريس جانونير..... 27
الفرع الثاني: النظريات الحديثة..... 28
أ- نظرية التوافق لبيكاشف..... 29
ب-نظرية اقتسام السلطة لدوقلاس بلاند..... 31
المبحث الثاني: الجذور التاريخية، عوامل وأشكال تدخل النخب العسكرية في السياسية..... 33
المطلب الأول: الجذور التاريخية والسمات العامة..... 33
الفرع الأول: الجذور التاريخية..... 33
أ- عهد جمال عبد الناصر..... 34
ب-عهد أنور السادات..... 37
ج- عهد حسني مبارك..... 40

الفرع الثاني: السمات العامة لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر..... 45
المطلب الثاني: عوامل ومحفزات تدخل العسكريين في السياسة..... 47
المطلب الثالث: أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في حياة السياسة..... 49
خلاصة الفصل..... 52

الفصل الثاني: المؤسسة العسكرية و الحراك السياسي في مصر

تمهيد..... 54
المبحث الأول: المؤسسة العسكرية و الثورة بين 25جانفي و 3 جويلية..... 55
المطلب الأول: أسباب موقف الجيش من الحراك ودوافعه..... 56
المطلب الثاني: ملامح إدارة المجلس العسكرية المرحلة الانتقالية..... 59
المطلب الثالث: مرحلة حكم جماعة الاخوان (محمد مرسي)..... 64
المطلب الرابع: تدخل الجيش في 3 جويلية..... 69
المطلب الخامس: الجيش وتعديل الدستور..... 72
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في مصر..... 76
المطلب الأول: سلطة الجيش..... 76
المطلب الثاني: السنياريوهات المستقبلية لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر..... 78
الفرع الأول: السيناريو المتوقع: النظام الهجين مع الهيمنة العسكرية..... 78
الفرع الثاني: السيناريو المأمول: التحول الديمقراطي و طبيعة النخب السياسية والعسكرية 81
المطلب الثالث: أثر العوامل الاقليمية والدولية في مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في مصر.... 85
خلاصة الفصل..... 88
خاتمة..... 90
قائمة المصادر والمراجع 93
الملاحـــق 104

فهرس المحتويات